جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم اعداد ومتابعة الخطط التنموية

تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2018-2022

للعام 2022

2023

Republic of Iraq

Ministry of Planning

Department Of Economic and Financial Policies

Department of Preparation and Follow-up of Development Plans

جمهورية العراق

وزارة التخطيط

دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم إعداد ومتابعة الخطط التنموية

تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2018 - 2022 لعام 2022

بغداد

2023

قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
المقدمة	7
الفصل الأول: متابعة أهداف خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022) لعام 2022	120 - 8
أولاً: السكان والقوى العاملة	12-9
ثانياً: الاقتصاد الكلّي	28-13
1. السياسة المالية	21-18
2. السياسة النقدية	25-22
3. السياسة التجارية	28-25
ثالثاً: القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والإستثمار	32-29
رابعاً: التخفيف من الفقر	34-33
خامساً: التنمية القطاعية والمكانية	88-35
1. قطاع الزراعة والموارد المائية	43-35
2. قطاع النفط والغاز	49-43
3. قطاع الكهرباء	54-50
4. قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية (عدا النفط)	57-54
5. قطاع النقل والاتصالات والخزن	67-58
6. قطاع الثقافة والسياحة والآثار	72-67
7. قطاع المباني والخدمات	82-73
8. قطاع التنمية المكانية	88-82
سادساً: التنمية البشرية والإجتماعية	115-89
1. قطاع التربية والتعليم العالي	99-89

2. قطاع الصحة	107-99
3. المرأة	111-108
4. الشباب	113-111
5. قطاع التنمية الإجتماعية	115-113
سابعاً : الأستدامة البيئية للتنمية	119-116
الفصل الثاني: التوصيات (الحلول والمعالجات)	141-120
مصادر البيانات	145-142

قائمة الجـداول

المحتويات	رقم الصفحة
معدل النمو السنوي للسكان والمؤشرات المؤثرة فيه للأعوام (2018 ـ 2022)	9
نسبة وعدد سكان الحضر والريف من إجمالي السكان للأعوام (2018 ـ 2022)	10
متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2018-2022)	15
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة حسب القطاعات الأنشطة للسنوات (2018 ـ 2022)	16
معدل النمو المخطط والفعلي خلال سنوات خطة التنمية الوطنية (2018-2022)	17
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد للاعوام (2018-2022)	17
هيكل النفقات العامة للاعوام (2018 ـ 2022)	19
هيكل الإيرادات العامة للأعوام (2018 ـ 2022)	20
مؤشرات الاستقرار المالي للاعوام (2018 ـ 2022)	23
مؤشرات عملية الأئتمان المصرفي للمصارف التجارية للاعوام (2018 ـ 2022)	24
المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية للأعوام (2018 ـ 2022) (مليار دينار)	25
مؤشرات السياسة التجارية للأعوام (2018 ـ 2022)	26
مؤشرات ميزان المدفوعات للاعوام (2018 ـ 2022)	27

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي واجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام	30
مؤشرات بيئة الاعمال والاستثمار للأعوام (2018 ـ 2022)	31
تخصيصات إستراتيجية التخفيف من الفقر ونسبة الفقر حسب المحافظات (مليار دينار)	33
إنتاج المحاصيل الزراعية للاعوام (2018 ـ 2022)	37
الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للأعوام (2018 ـ 2022)	40
الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وإنعاش الأهوار للأعوام (2018 ـ 2022)	41
كمية إنتاج النفط الخام وعدد الأبار المستصلحة والمحفورة للاعوام (2018 ـ 2022)	44
كمية النفط الخام المصدر والطاقة التصديرية والطاقة الخزنية للأعوام (2018 ـ 2022)	45
كمية الغاز المستثمر والمصاحب والطبيعي للأعوام (2018 ـ 2022)	46
كمية الغاز المحروق وكمية الاستهلاك للمشتقات النفطية للاعوام (2018 ـ 2022)	47
معدل التجهيز وحصة الفرد من الطاقة الكهربائية للأعوام (2018 ـ 2022)	50
كمية الطاقة المستهلكة وحسب الاصناف للأعوام (2018 ـ 2022)	52
مؤشرات الرئيسة للمنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للأعوام (2018 ـ 2022)	55
مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام (2018 ـ 2022)	59
الحمولة الإجمالية للسفن وعدد العاملين للشركة العامة للنقل البحري	60
عدد المسافرين القادمون والمغادرون لنشاط النقل الجوي للأعوام (2018 ـ 2022)	61
مؤشرات الأداء لنشاط النقل البري للأعوام (2018 ـ 2022)	61
مؤشرات اداء الشركة العامة للسكك الحديد للاعوام (2018 ـ 2022)	63
مؤشرات الأتصالات للأعوام (2018 ـ 2022)	64
عدد مشتركي خطوط خدمة الانترنت وخطوط الهاتف اللاسلكي في العراق للاعوام (2018-20222)	65
عدد المكاتب والصناديق والطرود البريدية الدولية للأعوام (2018 ـ 2022)	65
مؤشرات قطاع الخزن للأعوام (2018 ـ 2022)	67
مؤشرات الأداء للنشاط الثقافي للأعوام (2018 ـ 2022)	68
مؤشرات النشاط السياحي للأعوام (2018 ـ 2022)	70
المؤشرات الخاصة بالحفاظ على الإرث الحضاري التأريخي للأعوام (2018 ـ 2022)	71
مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي للأعوام (2018 ـ 2022)	72

مؤشرات قطاع السكن للأعوام (2018 ـ 2022)	75
متوسط نصيب الفرد ونسبة السكان المخدومين من المياه الصالحة للشرب	78
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري والنسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة الى المتولدة للاعوام (2018-2022)	80
السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة والمحافظة للأعوام (2018 ـ 2022)	83
السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة (السبتك تنك) وغير المخدومين بهما للأعوام (2018 ـ 2022)	85
العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام 2022	86
مؤشرات قطاع التربية للأعوام (2018 ـ 2022)	90
عدد مدارس رياض الأطفال، الابتدائية،الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام (2018 ـ 2022)	91
مؤشرات تحسين كفاءة النظام التعليمي للأعوام (2018 ـ 2022)	92
عدد المدارس المهنية والطلبة الموجودين في هذه المدارس للأعوام (2018 ـ 2022)	92
مؤشرات محو الأمية في العراق للأعوام (2018 ـ 2022)	93
مؤشرات تحسين أليات تقديم الخدمة الصحية للأعوام (2018 ـ 2022)	101
مؤشرات قياس تحسن الوقاية الصحية للأعوام (2018 ـ 2022)	103
مؤشرات تقديم الخدمات الصحية للأعوام (2018 ـ 2022)	104
الامراض الانتقالية وغير الانتقالية للأعوام (2018 ـ 2022)	105
مؤشرات تمكين المرأة علمياً ومعرفياً للأعوام (2018 ـ 2022)	109
مؤشرات تمكين المرأة اقتصادياً للأعوام (2018 ـ 2022)	109
مؤشرات تمكين المرأة صحياً للأعوام (2018 ـ 2022)	110
عدد النساء اللاتي تعرضن إلى العنف لسنتي (2018 ـ 2022)	110
مؤشرات قطاع الشباب للأعوام (2018 ـ 2022)	112
مؤشرات الرعاية الاجتماعية وشبكة الحماية الاجتماعية للأعوام (2018 ـ 2022)	114
مؤشرات ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص للأعوام (2018 ـ 2022)	115
عدد الباحثين والقوى الاجرائية للاحداث للأعوام (2018 ـ 2022)	115
كمية المياه العادمة المتولدة والمعالجة لمحطات ووحدات المعالجة للأعوام (2018 ـ 2022)	116
إنبعاث الغازات الدفيئة والمساحة المزروعة ونسبة الغابات من مساحة العراق للاعوام (2018 ـ 2022)	118

قائمة الأشكال التوضيحية

المحتويات	رقم الصفحة
نسب تقديرات سكان العراق حسب المحافظات لسنة 2022	11
هيكل الإيرادات العامة للأعوام (2018 ـ 2022) (ترليون دينار)	19
الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي للأعوام (2018 ـ 2022)(مليار دينار)	24
مؤشرات بيئة الاعمال والاستثمار للأعوام (2018 ـ 2022)	30
مساحات الأراضي للأعوام (2018 ـ 2022)	38
حجم الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للأعوام (2018 ـ 2022)	39
عدد الابار المستصلحة والمحفورة للاعوام 2018-2022	44
كمية إنتاج النفط الخام وعدد الآبار المستصلحة والمحفورة للأعوام (2018 ـ 2022)	45
كمية الغاز المستثمر والمصاحب والطبيعي للأعوام (2018 ـ 2022)	46
كفاءة الانتاج للمحطات الغازية للاعوام (2018-2022)	51
كمية الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب الأصناف للأعوام (2018 ـ 2022)	52
قيمة الإنتاج والمبيعات والقيمة المضافة للمنشأت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للأعوام (2018 ـ 2022)	56
مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام (2018 ـ 2022)	59
كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة وغير المملوكة للاعوام(2018-2022)	62
عدد اجازات البناء الممنوحة لبناء دور السكن والعمارات والترميم للأعوام (2018 ـ 2022)	73
متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهزة للسكان الكلي من محطات إنتاج المياه لسنة 2022	78
نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب البيئة لسنة 2022	78
النسب المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة (سبتك تنك) حسب المحافظة لسنة 2022	79
معدل الالتحاق الصافي لرياض الاطفال والتعليم الابتدائي والثانوي	91
نسبة الطلبة المقبولين في الدراسات العليا حسب الشهادة للاعوام (2018-2022)	95
عدد المستشفيات الأهلية والحكومية للأعوام (2018 ـ 2022)	100

عدد مراكز الرعاية الصحية الاولية للاعوام (2018-2022)	100
معدل سرير / 1000 نسمة للاعوام (2018-2022)	100
معدل وفيات الأمهات والأطفال للأعوام (2018 ـ 2022)	101
نسبة الاطفال الملقحين للاعوام (2018-2022)	102
مؤشرات تقديم الخدمات الصحية للأعوام (2018 ـ 2022)	103
الأمراض الأنتقالية وغير الأنتقالية للأعوام (2018 ـ 2022)	105
عدد اللاتي تعرضن إلى العنف للأعوام (2018 ـ 2022)	111
النسبة المئوية للمياه المعالجة إلى المتولدة للأعوام (2018 ـ 2022)	117

المقدمة

جاء هذا التقرير كجزء من مهام دائرة السياسات الإقتصادية والمالية في وزارة التخطيط بإعداد ومتابعة خطة التنمية الوطنية (2018 - 2022) لعام 2022 على المستوى الكلّي والقطاعي مقدمة تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية 2022 اذ تعد خطط التنمية الوطنية من الأدوات الرئيسية التي تهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار في الدولة، حيث تمثل خارطة طريق تحدد الأهداف والسياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق تطلعات المجتمع وتحسين جودة حياة المواطنين، وتلعب الخطط الوطنية دوراً حيوياً في توجيه الجهود وتنظيم الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات والمشاريع التي تعتبر أولويات لتحقيق التنمية المستدامة.

تعد المتابعة والتقييم جزءاً لا يتجزء من عملية ادارةوتخطيط وتنفيذ الخطط وتتيح امكانية قياس مدى نجاح العمل وتسهل عملية التعلم من الدروس المستفادة وتظهر مدى تحقق الاثر والنتائج والمخرجات المرجوة للخطة، فالمتابعة عملية مستمرة لجمع وتحليل المعلومات والبيانات للمشروعات والبرامج المنفذة لتحديد مدى توافق سير الانشطة مع الخطة الموضوعة اعتماداً على مؤشرات الاداءاي انها الجمع المنهجي للبيانات المتعلقة بمؤشرات محددة للمساعدة على معرفة ما اذا كانت المؤشرات على المسار الصحيح نحو تحقيق النتائج المرجوة ومراقبة مدى التطو ر من خلال متابعة قياس النتائج والتغيرات المتوقع انجازها اثناء التنفيذ.

في هذا السياق، يأتي تقرير متابعة خطة التنمية الوطنية لعام 2022 ليقدم تقييماً شاملاً للتقدم المحقق في تنفيذ الخطة ومدى تحقيق الأهداف المحددة. وتعد هذه المتابعة جزءاً أساسياً من عملية الإدارة والمراقبة والتقييم لأداء الحكومة وفعالية سياساتها التنموية.

يهدف هذا التقرير إلى توفير نظرة شاملة حول مختلف جوانب تنفيذ الخطة الوطنية لعام 2022، بدءاً من تقييم الإنجازات المحققة وصولاً إلى تحديد العقبات والتحديات التي قد تواجه عملية التنفيذ، مع التركيز على مدى تأثير هذه الخطة على النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

ومن المهم أن يكون هذا التقرير أداة شفافة وموثوقة، تقدم تحليلاً موضوعياً لأداء الحكومة وتنفيذها للسياسات التنموية، وتسلط الضوء على النجاحات والتحديات على حد سواء، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار وتحسين فعالية السياسات العامة.

الفصل الأول

متابعة أهداف خطة التنمية الوطنية

2022-2018

للعام 2022

أولاً: السكان والقوى العاملة

يعدّ قطاع السكان والقوى العاملة أحد الأركان الأساسية في أي مجتمع، اذ يمثل العمال والسكان الشريحة الحيوية التي تحرك عجلة الاقتصاد وتشكل الأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتلعب خطط التنمية الوطنية دورًا حيويًا في توجيه وتنظيم هذا القطاع، اذ تضع استراتيجيات وسياسات تهدف إلى تحقيق التوازن بين احتياجات السكان وقدرات الاقتصاد على تلبيتها ، خاصة وأن الأعداد تشير إلى تزايد عدد السكان في العراق وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، وفيما يلي أهم المؤشرات:

الهدف الأول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات أو المباعدة بينهما

بلغ معدل النمو السكاني لجميع سنوات الخطة (2.5%) وبما مقداره مليون نسمة سنوياً تقريباً فقد بلغت تقديرات عدد سكان العراق من ضمنها محافظات إقليم كردستان وفقاً للاسقاطات السكانية حوالي (42.3) مليون نسمة عام 2022 بعدما كانت (41.2) مليون نسمة عام 2021، اما في العام 2019 بلغ عدد سكان العراق (39.1) مليون نسمة بعدما كان (38.1) مليون نسمة عام 2018، أما فيما يتعلق بمعدل الخصوبة فقد انخفض بشكل تدريجي على مدى سنوات الخطة اذ بلغ (3.9) في العام 2018 ومن ثم انخفض بشكل طفيف الى (3.86) خلال عام 2019 واستمر بالانخفاض الى ان وصل الى (3.74) في العام 2022 اي بما يقارب (4) ولادات لكل إمرأة، اما بالنسبة لمؤشر الولادات الخام قد انخفض هو الاخر على مدى سنوات الخطة والذي بلغ مقدار (30.2) ولادة لكل نسمه في العام 2018 ثم واصل الانخفاض ليصل الى (29.8) ولادة لكل مليون نسمه في العام (2022) ، وبالنسبة للتوزيع العمري بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية أقل من 15 سنة (40.5%) بينما بلغت نسبة الفئة العمرية (15 ـ 64) سنة (56.5%) وأخيراً بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية 60 سنة فأكثر (5.0%) لجميع سنوات الخطة.

جدول (1) معدل النمو السنوي للسكان والمؤشرات المؤثرة فيه للأعوام 2018 - 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
معدل النمو السنوي للسكان	2.58	2.57	2.55	2.53	2.5
معدل الخصوبة الكلّي (ولادة لكل امرأة) عدا إقليم كردستان	3.9	3.86	3.82	3.78	3.74
معدل الولادات الخام لكل (1000) نسمة من السكان	30.2	30.1	30.0	29.9	29.8

توقع العمر للذكور (سنة)	71.7	71.9	72.1	72.3	72.5
توقع العمر للإناث (سنة)	75.6	75.8	76.1	76.3	76.6
نسبة السكان في الفئة العمرية (أقل من 15) (%)	40.5	40.5	40.5	40.5	40.5
نسبة السكان في الفئة العمرية (64.15) (%)	56.5	56.5	56.5	56.5	56.5
نسبة السكان أكثر من (60) سنة (%)	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0

المصدر: . الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق 2018 - 2022

. وزارة الصحة/ البيئة، التقرير الإحصائي السنوي، 2018 - 2022

الهدف الثاني: تحقيق الإستقرار السكاني في الريف وفي المدن الأقل نمواً

يلاحظ من الجدول ادناه الزيادة في عدد سكان الحضر اذ بلغت (26.7) مليون نسمه في العام 2018 ومن ثم ارتفعت الى (27.4) مليون نسمه في العام 2019 وواصلت الارتفاع الى ان وصلت الى (29.6) مليون نسمة في عام 2022 ، اما بالنسبة لعدد سكان الريف فقد ارتفع بنسق تصاعدي على مدى سنوات الخطة اذ بلغ (11.5) مليون نسمة في العام 2018 واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى (12.8) مليون نسمة للعام 2022 ، في حين كانت نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان بلغت (30.1%) للمدة (2020-2022) بعدما كانت (30.2%) للمدة (2018 ـ 2019) كذلك نلاحظ ثبات نسبة السكان الحضر الى الريف للمدة (2019-2022) البالغة (231.9%) بعدما كانت (231.6%) عام 2018 وتشير هذه النسبة الى ارتفاع نسبة السكان الذين يختارون العيش في المدن أو المناطق الحضرية بالمقارنة مع السكان الذين يفضلون العيش في الأماكن الريفية.

جدول (2) نسبة وعدد سكان الحضر والريف من إجمالي السكان للأعوام 2018 - 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد سكان الحضر	26628333	27338005	28052252	28779201	29518570
نسبة سكان الحضر (%)	69.8	69.8	69.9	69.9	69.9
عدد سكان الريف	11495849	11789884	12097922	12411457	12730313
نسبة سكان الريف (%)	30.2	30.2	30.1	30.1	30.1
نسبة سكان الحضر إلى الريف (%)	231.6	231.9	231.9	231.9	231.9

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء تقدرات السكان للاعوام 2018 - 2022

وفيما يخص التباين السكاني بين المحافظات خلال عام 2022، فيتبين من خلال الشكل رقم (1) أن بغداد حصلت على النسبة الأكبر (21.3%) من إجمالي سكان العراق تلها محافظة نينوى بنسبة (9.8%) في حين تأتي محافظة المثنى بالمرتبة الأخيرة إذ بلغت نسبة السكان (2.1%) من إجمالي السكان.

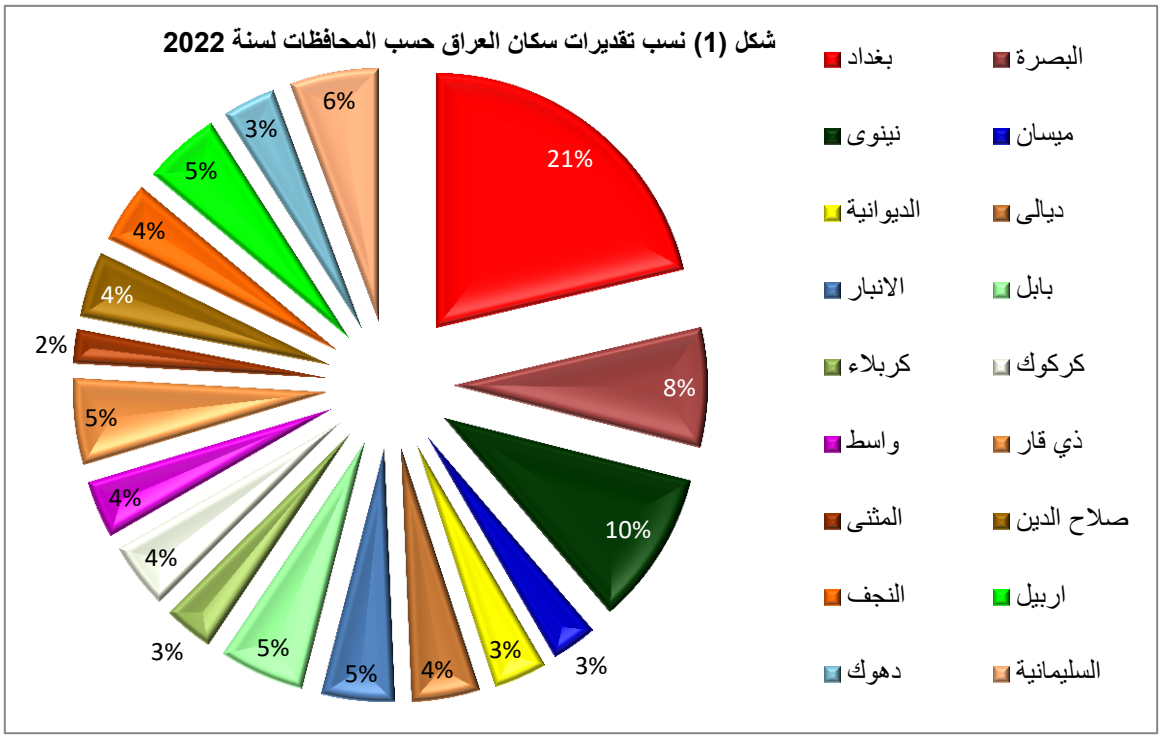

أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف قطاع السكان والقوى العاملة وكما يلي:

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني بمعدل يفوق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضعف السياسات السكانية وعدم وضوحها مما يزيد الضغط على موارد البلاد ويؤثر على توفير الخدمات الأساسية مثل الإسكان والتعليم والصحة.
2. النقص الكبير في وحدات الإسكان بالمقارنة مع الاحتياج المتزايد، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى سكن مناسب للأسر.
3. عدم التوازن بين مخرجات القطاع التعليمي وحاجة قطاع الخدمات والنقص في الملاكات أي بين العرض والطلب على العمل في سوق العمل.
4. محدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، اذ يقتصر على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
5. انعدام التوازن الهيكلي في توزيع القوى العاملة من حيث الوظائف والمهارات والتعليم.

6. **التفاوت الكبير بين عدد السكان في المناطق الريفية والحضرية، مما يرتبط بفروق واضحة في الخدمات المقدمة، مما يزيد من الفجوة بين البيئتين.**
7. **نوعية التعليم والتدريب المهني غالباً ما تكون منخفضة، مما يؤثر على قدرة القوى العاملة على الحصول على وظائف مناسبة.**
8. **يمثل ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، تحديًا كبيرًا.**
9. **تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في الأحوال الجوية وتأثيرات بيئية تؤثر على السكان والبنية التحتية.**
10. **ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما يقلل من القوة الشرائية للأسر ويجعل من الصعب توفير الاحتياجات الأساسية.**

ثانياً: الاقتصاد الكلّي

يمثل قطاع الاقتصاد الكلي في العراق جزءًا أساسيًا في خطط التنمية الوطنية، حيث يهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل. يتمثل هدف قطاع الاقتصاد الكلي في تحقيق توازن بين العرض والطلب وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال التحكم في مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إستهدفت خطة التنمية الوطنية (2018- 2022) زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (292463.8) مليار دينار في نهاية عام 2022 ، ومن خلال متابعة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نجد هناك تذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات اذ نجد اعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة خلال سنوات الخطة بلغ (222141.3) مليار دينار عام 2019 وهو أقل من القيمة المخططة والبالغة (239042.8) مليار دينار لنفس العام وبنسبة تحقق للهدف بلغت(92.92%)، في حين سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة انخفاضاً الى (195402.6) مليار دينار عام 2020 وهو أقل بكثير من القيمة المخططة لها والبالغة (255618.5) مليار دينار لنفس العام وبنسبة تحقق للهدف بلغت(76.44%)، ومن الجانب النظري الاقتصادي طالما القيمة المخططة للناتج المحلي الاجمالي اكبر من القيمة المتحققة (الفعلية) فهناك موارد وطاقات انتاجية معطلة غير مستغلة.

كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (268918.9) مليار دينار عام 2018، إنخفض إلى (219768.8) مليار دينار عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا وإنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، عاود ليرتفع إلى (301152.9) مليار دينار عام 2021 واستمر بالارتفاع ليصل الى (383064.2) مليار دينار عام 2022 ويعزى ذلك الى التحسن الكبير في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية – الاوكرانية سبقة الاتفاق بين دول اعضاء اوبك + والذي ادى الى ارتفاع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية اذ بلغ سعر البرميل كمتوسط (82.4) دولار للبرميل الواحد عام 2022 وبالمجمل ظل قطاع النفط الخام هو المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

استهدفت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الى (6922.4) الف دينار في نهاية عام 2022، لكن من خلال متابعة المؤشر نجد ان اعلى قيمة لمتوسط نصيب الفرد من

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغ (5677.3) الف دينار عام 2019 وهو اقل من القيمة المخططة والبالغ (6109.3) ألف دينار وبنسبة تحقق للهدف بلغت (92.9%) ، بالمقابل نجد ان اقل قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغ (4866.8) ألف دينار عام 2020 اذ وهو اقل بكثير عن القيمة المخطط لها والبالغ (6366.6) الف دينار وبنسبة تحقق للهدف بلغت(76.4%) وبالمجمل ظل متوسط نصيب الفرد الفعلي بعيد عن القيم المخطط لها خلال سنوات الخطة على الرغم ارتفاع معدل نمو السنوي بالناتج المحلي الاجمالي كون الزيادة في معدل النمو السكاني اعلى من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

جدول (3) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة للمدة (2018 ـ 2022) ألف دينار

المؤشرات	2018			2019			2020			2021			2022		
	مخطط	فعلي	نسبة التنفيذ %	مخطط	فعلي	نسبة التنفيذ %	مخطط	فعلي	نسبة التنفيذ %	مخطط	فعلي	نسبة التنفيذ %	مخطط	فعلي	نسبة التنفيذ %
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	5864.7	5522.3	94.2	6109.3	5677.3	92.9	6366.6	4866.8	76.4	6637.3	4819	72.6	6922.4	5021	72.5

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الحسابات القومية(2018 -2022)

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة للمدة (2018 - 2022) مليار دينار

القطاع	2018		2019				2020			*2021			2022			متوسط نسب التنفيذ للمدة (2018-2022)
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	نسبة الانجاز %		مخطط	فعلي	نسبة الانجاز %	مخطط	فعلي	نسبة الانجاز %	مخطط	فعلي	نسبة الانجاز %	
الزراعة	4722.5	5318.3	5119.2	7773.1	151.84	112.62	5549.2	9518.6	171.53	6015.3	7561.8	125.71	6520.6	6763.1	1.3.7	133.08
النفط	125384	127885.4	134787	133000.8	98.67	101.99	144896.9	116242.7	80.22	144896.9	114585.7	79.08	167446.5	129424.6	77.3	87.5
التعدين	340	274.1	343.4	274.5	79.94	80.62	346.8	156.8	45.21	350.3	293.9	83.90	353.8	130.2	36.8	65.3
الصناعة التحويلية	2071.2	2168.4	2288.7	2313.1	101.07	104.69	2529	2169.6	85.79	2794.5	2590.4	92.70	3088	2641.9	85.6	93.97
الكهرباء والماء	2537.7	2050.5	2690	2136.8	79.43	80.80	2851.4	1616.4	56.69	3022.4	1241.8	41.09	3203.8	1384.2	43.2	60.24
البناء والتشييد	16772.5	8001.6	17913	12979.5	72.46	47.71	19131	5752.3	30.07	20432	5477.9	26.81	21821.4	5462	25	40.41
النقل والاتصالات	17535.1	17092.1	18762.6	16076.8	85.69	97.47	20076	15194.2	75.68	21481.3	19067.1	88.76	22985	19470.1	84.7	86.46
تجارة الجملة والمفرد	18892	17858.7	20460.2	16974.9	82.97	94.53	22158	14546.3	65.65	23997.5	14616.1	60.91	25989.3	15286.2	58.8	72.57
المال والتأمين وملكية دور السكن	12760.8	11609.2	13092.6	12141.1	92.7	90.98	13433	11442.5	85.18	13782.3	10770.5	78.15	14140.6	9914.9	70.1	69.43
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	22569.8	20004.3	23585.4	20454	86.72	88.63	24647	19674.1	79.82	25755.8	22173.1	86.09	26914.9	22687.7	84.3	85.11
المجموع الانشطة		212262.5		224124.6				196313.2			199277.9			213164.5		
ناقص رسم الخدمة		1729.6		1983.4				910.7			781.3			755.8		
الناتج المحلي الاجمالي	223585.8	210532.9	239042.8	222141.3	92.92	94.16	255619	195402.6	76.44	273395.7	198496.6	72.6	292463.8	212408.7	72.6	81.74

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء/مديرية الحسابات القومية (2018 ـ 2022) علماً ان بيانات عام 2022 هي بيانات سنوية أولية

بلغ اعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (7%) عام 2022 خاصة بعد التحسن الكبير في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية – الاوكرانية سبقه الاتفاق بين دول اعضاء اوبك + والذي ادى الى ارتفاع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية اذ بلغ متوسط سعر البرميل الى (82.4) دولار للبرميل الواحد عام 2022، وبالمجمل فان معدل النمو السنوي اعلاه وهو معدل النمو السنوي المخطط لة في خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

جدول (5) معدل النمو المخطط والفعلي خلال سنوات خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022) (مليار دينار)

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة(المخطط)	223585.8	239042.8	255619	273395.7	292463.8
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (الفعلي)	210532.9	222141.3	195402.6	198496.6	212408.7
نسبة النمو السنوي المخططة	-	7	7	7	7
نسبة النمو السنوي المتحققة	2.6	6.45	-12.4	1.51	7

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الحسابات القومية (2018 -2022)

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (268918.9) مليار دينار عام 2018، إنخفض إلى (219768.8) مليار دينار عام 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا وإنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، عاود ليرتفع إلى (301152.9) مليار دينار عام 2021 واستمر بالارتفاع ليصل الى (383064.2) مليار دينار عام 2022 ويعزى ذلك الى التحسن الكبير في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب الروسية – الاوكرانية سبقة الاتفاق بين دول اعضاء اوبك + والذي ادى الى ارتفاع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية اذ بلغ سعر البرميل كمتوسط (82.4) دولار للبرميل الواحد عام 2022 وبالمجمل ظل قطاع النفط الخام هو المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (6) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومتوسط نصيب الفرد للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار)	268918.9	276157.9	215661.5	301152.8	383064.2
متوسط نصيب الفرد (ألف دينار)	7.05	7.06	5.37	7.3	9066.8

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية الحسابات القومية (2018-2022)

1. السياسة المالية:

السياسة المالية هي المجموعة الشاملة من القرارات والتدابير التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بإدارة الإيرادات والنفقات العامة للبلد، ويتمثل الهدف الرئيسي للسياسة المالية إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، بما في ذلك تحديد مستوى الإنفاق العام ومصادر التمويل، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.

شهد الإقتصاد العراقي عامي 2021و2022 تعافياً تدريجياً وبشكل ملحوظ من صدمتي عام 2020 المتمثلتين في تراجع أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا بسبب إرتفاع أسعار النفط التي بلغت (63.3) و(82.4) دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عامي 2021و2022 وزيادة حصة العراق التصديرية ضمن منظمة اوبك فضلاًعن استئناف النشاط الإقتصادي بعد تخفيف القيود وخاصة قطاع الخدمات كما كان لقرار خفض قيمة العملة الدينار العراقي مقابل الدولار الإمريكي وإجراءات تعبئة الإيرادات المحلية غير النفطية وخاصة الكمركية منها دوراً في زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة وتحول عجز الحساب الجاري إلى فائض، وفي أدناه توضيح للتقدم المحرز في أهداف السياسة المالية وكما يلي:

الهدف الأول: تصحيح هيكل الإنفاق العام

هدفت خطة التنمية الوطنية إلى تصحيح هيكل الإنفاق العام من خلال زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام والحد من الإنفاق التشغيلي لكن من خلال تتبع مسار النفقات العامة خلال المدة (2018- 2022) نجد إن أعلى قيمة للنفقات العامة كانت عام 2022 إذ بلغت (116) ترليون دينار وكانت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات العامة (10%)، إما نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات العامة فقد بلغت (90%) ويعود ارتفاع النسبة الى اقرار قانون الامن الغذائي الطارىء وزيادة تخصيصات دعم السلع من خلال زيادة مفردات البطاقة التموينية بسبب ارتفاع اسعار السلع الغذائية في البورصة العالمية مع اندلاع الحرب الروسية-الاوكرانية ، في حين كانت أدنى قيمة للنفقات العامة 2020 إذ بلغت (76.1) ترليون دينار وكانت نسبة النفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات (4.2%) في حين بلغت نسبة النفقات التشغيلية من إجمالي النفقات (95.8%) بسبب عدم إقرار الموازنة العامة للدولة والأزمة المزدوجة المتمثلة بتفشي جائحة كورونا وإنهيارأسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي المجمل فان إتجاه الانفاق العام

خلال سنوات الخطة يميل لصالح الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الإستثماري والذي لم يصل كمتوسط خلال المدة 2018 2022 (14.7%) من إجمالي النفقات في حين قدرت الخطة نسبة النفقات الاستثمارية (60%) من اجمالي النفقات العامة في نهاية الخطة.

جدول (7) النفقات العامة للدولة للمدة (2018 - 2022)

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
النفقات العامة (ترليون دينار)	80.9	111.7	76.1	102.9	116.0
نسبة النفقات الاستثمارية (%)	23.3	21.9	4.2	12.9	10.0
نسبة النفقات التشغيلية (%)	76.7	78.1	95.8	87.1	90.0

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الحسابات القومية(2018 -2022) .

الهدف الثاني: تنويع هيكل الإيرادات العامة وزيادة حصلية الإيرادات غير النفطية

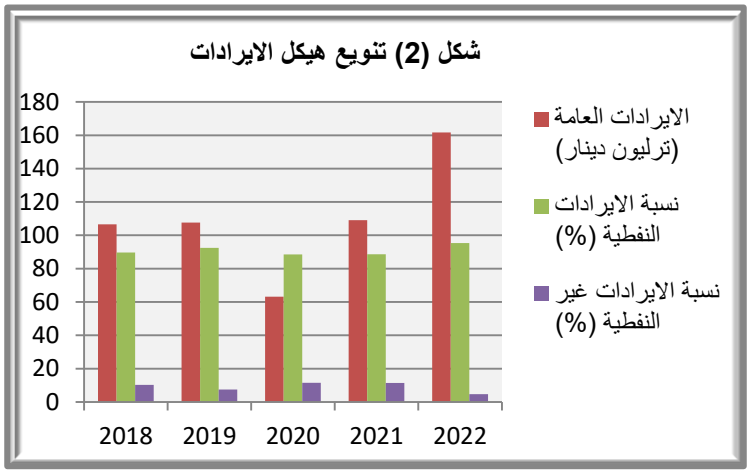

هدفت خطة التنمية الوطنية (2018- 2022) إلى التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية لتمويل الموازنة ومن خلال متابعة المؤشرات نجد إن الإيرادات النفطية ظللت في المقام الأول لإجمالي الإيرادات إذ بلغت الايرادات العامة اعلى قيمة لها (161.7) ترليون دينار عام 2022، بعد ماكانت (109.1) عام 2021 وبنسبة ارتفاع بلغت (48.2%) وكانت نسبة الايرادات النفطية من إجمالي الإيرادات (95%) عام 2022 بعد ماكانت (89%) عام 2021 ونسبة الايرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات (5%) عام 2022 بعد ماكانت (11%) 2021، ويعود سبب هذا الارتفاع في الايرادات الى ارتفاع اسعار النفط بشكل كبير اذ بلغ سعر برميل النفط في الاسواق العالمية الى (82.4) دولار للبرميل الواحد عام 2022 بعد ماكان (68.7) دولار للبرميل عام2021 بسبب اندلاع الحرب الروسية –الاوكرانية وانخفاض المعروض النفطي في الاسواق العالمية فضلاً عن إتفاق دول منظمة اوبك+ للسيطرة على أسعار النفط الامر الذي انعكس ايجاباً على الايرادات العامة في حين إنخفضت الإيرادات العامة بشكل كبير إلى (63.2) ترليون دينار عام 2020 وكانت نسبة

الايرادات النفطية من إجمالي الايرادات (86.2%) ونسبة الإيرادات غير النفطية (13.8%) بسبب إنهيار أسعار النفط بالأسواق العالمية إذ وصل سعر برميل النفط في الاسواق العالمية (27) دولار للبرميل الواحد، فضلاً عن تفشي جائحة كورونا الأمر الذي إنعكس سلباً على الإيرادات النفطية.

الهدف الثالث: معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة

كما هو معروف أنه كلما زادت أسعار النفط زاد الإنفاق العام وخاصة النفقات التشغيلية كون إن القطاع النفطي يمتلك المقام الأول في تشكيلة الإيرادات العامة وبسبب حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة مما إضطرت الدولة للجوء إلى الدين الداخلي لتغطية النفقات وخاصة التشغيلية وبالمجمل بلغت إجمالي الإيرادات العامة للمدة 2018 2022 (548.2) ترليون دينار وبالتالي تجاوز هدف زيادة الايرادات المخطط والبالغ (440) ترليون دينار في نهاية الخطة وبفائض بلغ (108.2) ترليون دينار بالمقابل نجد أن نسبة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الايرادات فقد بلغت (5%) عام 2022 وبالتالي لاتزال بعيدة عن النسبة المتوقعة في نهاية الخطة والبالغة (15.9%) من إجمالي الإيرادات.

جدول (8) الإيرادات العامة للدولة للمدة (2018 ـ 2022)

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الايرادات العامة (ترليون دينار)	106.6	107.6	63.2	109.1	161.7
نسبة الايرادات النفطية (%)	89.7	92.5	88.5	88.6	95.3
نسبة الايرادات غير النفطية (%)	10.3	7.5	11.5	11.4	4.7

المصدر: وزارة المالية / دائرة المحاسبة(2018 ـ 2022)

الهدف الرابع: رفع معدلات الإدخار الخاص

يقوم البنك المركزي العراقي بإستحداث أوعية جديدة لأستقطاب المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الإستثمارات، وعلى الرغم من تنفيذ مشروع توطين رواتب موظفي القطاع العام إلّا أن نسبة الودائع المصرفية إلى العرض النقدي بمفهومه الواسع قد إنخفضت خلال اعوام الخطة (2018-2022) من (57.4%) عام 2018 لتصل الى (51.2%) عام 2022 كون النسبة الأكبر من هذه الودائع هي ودائع جارية ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب من أهمها قلة الثقة بالجهاز المصرفي بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، فضلاً عن سعر الفائدة المنخفض وغير المشجع على الإيداع.

أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف السياسة المالية وكما يلي:

1. التذبذب المستمر لاسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب تداخل العوامل الإقتصادية والجيوسياسية في تحديده وبالتالي فان الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام يعني ربط الإقتصاد المحلي بعوامل خارجية.
2. إذا ما إستبعدنا الصادرات النفطية فأن الميزان التجاري يعاني من عجز بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي كما أن حرية التجارة تزيد من هذا العجز بسبب العلاقة المطلقة بين حرية التجارة واستقرار الميزان التجاري.
3. على الرغم من الوفرة المالية التي تحققت في السنوات السابقة الناتجة عن إرتفاع أسعار النفط إلّا إنه تم توجية هذة الوفرة نحو الإنفاق التشغيلي على حساب الإنفاق الاستثماري.
4. زيادة الرواتب والمخصصات للعاملين في القطاع العام مقابل إنخفاض الإنفاق الموجة لتنمية القطاع الخاص.
5. ضعف مساهمة القطاعات الرئيسية في الإقتصاد العراقي كقطاع الزراعة والصناعة خاصة بكافة فروعاها في تعزيز الموارد المالية للموازنة العامة للدولة.
6. التأخر بالتحول إلى موازنة البرامج والأداء إذ يتم استخدام نظام موازنة يعتبر قديماً نوعا ما (موازنة البنود) مما يعرقل تحقيق الأهداف الموضوعة.
7. الفساد المالي والإداري الذي أدى إلى سرقة مبالغ كبيرة جراء تهريب النفط والشركات الوهمية والعقود غير المنفذة.
8. نظام الموازنة العامة في العراق وتحقيق الإيرادات يركز على القواعد والإجراءات واللوائح أكثر من تركيزه على الكفاءة الإقتصادية.
9. سوء إدارة الموارد وعدم القدرة على إدارتها وتحصيلها وخاصة الإيرادات غير النفطية، بسب كثرة التهرب الضريبي وإرتفاع الأعفاءات الضريبة فضلاً عن تخلف نظام الجباية لخدمات الماء والكهرباء.
10. يعاني الإنفاق الاستثماري من تدني نسب التنفيذ وذلك بسبب سوء الأوضاع السياسية والأمنية وسوء الإدارة والفساد.

2. السياسة النقدية

يسعى البنك المركزي إلى السياسة النقدية الفاعلة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي بإتجاه تشجيع الاستثمار الحقيقي وتقوية فرص التنمية ويتم ذلك من خلال إستخدام الأدوات الأساسية وبالتنسيق مع السياسة المالية، وقد تبنت خطة التنمية الوطنية أهدافاً إستراتيجية في ذلك كما يلي:

الهدف الأول: المحافظة على معدلات تضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة

هدفت الخطة إلى المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة، واستطاعت من تحقيق الهدف خلال المدة (2018- 2020)، إذ بلغ معدل التضخم (0.4%) عام 2018، و(0.2%) عام 2019 و(0.6%) عام 2020، في حين إرتفع إلى (6%) عام 2021 بسبب قرار البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، من خلال رفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي، عاد لينخفض الى (4.9%) عام 2022 الا ان معدل التضخم بقي مرتفع عن حدود المرتبة العشرية الواحدة.

الهدف الثاني: المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة المحلية

هدفت الخطة إلى المحافظة على إستقرار سعر الصرف للعملة المحلية، حيث حقق البنك المركزي العراقي إستقراراً نسبي في سعر صرف الدينار العراقي، من خلال نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية ويقوم البنك المركزي العراقي بالتدخل القصير الآجل للتخفيف من حدة التقلبات الحاصلة في السوق حال حصولها آخذين بنظر الاعتبار وضع الحساب الجاري وإحتياطي العملة الأجنبية، واستطاع البنك المركزي من المحافظة على سعر صرف مستقر للمدة (2018ـ 2020) إلّا إنه إبتعد هذا الهدف عن تحقيق مبتغاه عام 2021 وهو المحافظة على إستقرار سعر الصرف العملة المحلية نتيجة لقرار البنك المركزي القاضي برفع سعر صرف الدولار الإمريكي مقابل الدينار العراقي، إذ إرتفع سعر الصرف إلى (1460) دينار لكل دولار واحد عام 2021 بعد ماكان (1200) دينار لكل دولار عام 2020 في السوق الرسمية، واستمر سعر الصرف عام 2022 عند (1460) دينار للدولار الواحد ويعود السبب الرئيسي إلى لجوء البنك المركزي العراقي الى رفع سعر صرف الدولار الإمريكي للمحافظة على الأحتياطيات الأجنبية من الاستنزاف وسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة وتامين رواتب الموظفين في القطاع العام ، فضلاً عن تنشيط الانتاج في

القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاساسية ، اذ ارتفعت الاحتياطيات الاجنبية الى (140,643) مليار دينار عام 2022 بعد ماكانت (78.293) عام 2020.

جدول (9) مؤشرات الأستقرار المالي للعامين 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم (%)	0.4	-0.2	0.6	6.0	4.9
العملة خارج البنوك (تريليون دينار)	40.5	47	60.0	71.6	82
نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد (%)	48	45	42.0	40.4	45.1
سعر صرف العملة تجاه العملة الاجنبية بالسوق الموازية (دينار/ دولار أمريكي)	1209	1196	1234	1474	1479
المباع من الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية نقداً (مليار دولار)	8.8	5.8	3.4	6.6	9.1
المباع من الدولار الامريكي في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية حواله (مليار دولار)	38.3	45.3	40.7	30.5	37.7

المصدر: . النشرة الإحصائية للبنك المركزي (2018-2022)

- بيانات البنك المركزي العراقي (2018-2022)

الهدف الثالث: تعزيز الشمول المالي

لم تحدث أي زيادة في عدد المصارف الحكومية خلال المدة(2018 ـ 2022) بواقع (7) مصارف بينما إنخفض عدد المصارف الأهلية للمدة اعلاه من (65) مصرفاً عام 2018 ليصل الى (63) مصرفاً عام 2022 ، وإن (25%) من السكان لديهم حسابات في المؤسسات المصرفية وهي النسبة الأقل في المنطقة، كما توجد (2) فرع لكل (100) ألف من السكان وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة والتي تسجل (12) فرعاً لكل (100) ألف من السكان.

الهدف الرابع: العمل على خلق نشاط إئتماني محفز للنمو

عمل البنك المركزي على تثبيت أسعار الفائدة على الإئتمان الأولي والثانوي والأخير، كما وأن نسبة الأحتياطي الإلزامي/ الودائع الخاضعة للاحتياطي هي الأخرى أن تتراوح ما بين عند المستوى (10% ـ 15 %) حسب تعليمات البنك المركزي إذ بلغت (15%) خلال سنوات الخطة باستثناء عام 2020 اذ لجا البنك المركزي الى سياسة تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الخاضعة للاحتياطي الى (13%) كاحدى السياسات التوسعية لمعالجة حالة الركود بسبب الصدمة المزدوجة المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية، وفي المجمل لم تتجاوز المستوى المسموح به، والجدول اللاحق يبين كيفية إدارة المصارف التجارية لعملية الأئتمان وتأثر هذه العملية بسياسة البنك المركزي.

جدول (10) مؤشرات عملية الأئتمان المصرفي للمصارف التجارية للعامين 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الأحتياطي الإلزامي/ الودائع الخاضعة للأحتياطي (%)	15	15	13	15	15
نسبة الودائع المصرفية / m_2 (%)	57.4	53.9	50.0	48.9	51.2
نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع العام من الأئتمان النقدي (%)	47.5	50	48.0	44.2	42.2
نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص من الأئتمان النقدي (%)	52.5	50	52.0	55.8	57.8
المضاعف النقدي (نسبة) (%)	1.4	1.3	1.4	1.3	1.2

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية 2018-2022

الهدف الخامس: تعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي

وتبين مؤشرات الجدول أدناه التحسن بمؤشرات الإحتياطيات الاجنبية الموجود في الداخل والخارج وأيضاً في حساب الذهب وهذا ماإنعكس على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية التي إرتفعت بنسق تصاعدي خلال المدة (2022-2028) من (76017) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (140086) مليار دينار عام 2022 ، بينما شهد مؤشر نسبة الودائع/ M2 خلال سنوات الخطة من انخفاضاً من (57.4%) عام 2018 لتصل الى (51.2%)، وهذا يعني ان (50%) من السيولة هي لدى الجمهور وهذا يدل على إنخفاض ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا الأغلاق الامر الذي دفعا تفضيل الجمهور الأحتفاظ باموالهم على شكل سيولة نقدية، وهذا ما يؤكده نمو العملة خارج البنوك التي بدورها سجلت ارتفاعاً خلال سنوات الخطة اذ ارتفعت من (40.5) ترليون دينار عام 2018 لتصل الى (82) ترليون دينار عام 2022 ، من ناحية أخرى يتبين أن المصارف التجارية بعيدة عن العمل المصرفي، ويتضح ذلك من خلال الفرق بين أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع وأسعار الفائدة المقتضاة على القروض المختلفة (درجة الانتشار) إذ لم ينخفض كمتوسط عن (6%) وبالتالي غير مشجع على منح الائتمان، وهذا ما يوضحه أيضاً مؤشر المضاعف النقدي للمصارف التجارية الذي سجل (1.2%) نهاية الخطة.

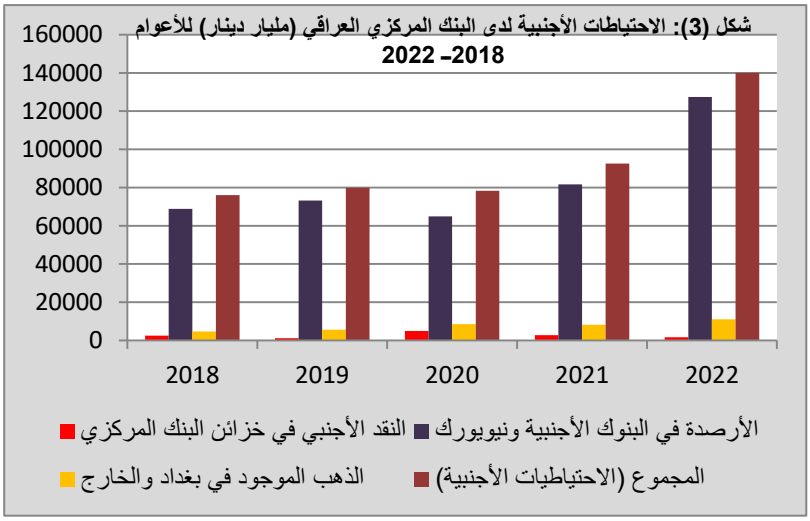

ويلاحظ أيضاً أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع العام إنخفض من (47.5%) عام 2018 لتصل الى (42.2%) عام 2022 بسبب الطفرة النوعية في أسعار النفط والتي تجاوزة حاجز (82.4) دولار للبرميل الواحد عام 2022 وبالتالي تحقيق فائض في الموازنة وعدم اللجوء إلى الأقتراض الداخلي لسد العجز، في حين أن نسبة الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص قد إرتفع بشكل طفيف من (52.5%) عام 2018 إليصل الى (57.8%) عام 2022.

جدول (11) المكونات الرئيسية للأحتياطيات الأجنبية نهاية الأعوام 2018 ـ 2022 (مليار دينار)

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي	2453	1162	4887	2719	1685
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	68875	73184	64919	81638	127383
الذهب الموجود في بغداد والخارج	4689	5572	8487	8169	11018
المجموع (الاحتياطيات الأجنبية)	76017	79918	78293	92527	140086

المصدر: البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية (2018-2022)

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف السياسة النقدية وكما يلي:

1. ضعف فاعلية السياسة النقدية واقتصار دورها على تحقيق الاستقرار في السوق المالية.
2. ضعف دور سعر الفائدة في تحفيز الائتمان الموجة نحو القطاعات الإنتاجية بسبب إرتفاعها إذ لم ينخفض الفرق بين إسعار الفائدة المدفوعة عن الودائع واسعاراً الفائدة المتقضاة عن الائتمان (درجة الانتشار) كمتوسط عن (6%) فضلاًعن أتباع سياسة الإستيراد في سد الطلب المحلي.
3. محدودية دور المصارف الأختصاصية في تمويل إستثمارات القطاع الخاص التنموي.
4. ضعف حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف الأهلية والحكومية واقتصاره على قروض تجارية أو قروض سكن، بسبب الفرق الكبير بين أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع وأسعار الفائدة المتقضاة على الأئتمان الممنوح، فضلاً عن عدم وجود بيئة استثمارية مشجعة على الأقتراض.
5. ضعف تأثير معدلات الفائدة على الأدخار وتعبئة الموارد المالية محلياً، بسبب إنخفاض سعر الفائدة المدفوعة للودائع فضلاً عن ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، إذ أن (50%) من السيولة هي لدى الجمهور.

3. السياسة التجارية

السياسة التجارية هي المجموعة الشاملة من القرارات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتنظيم النشاط التجاري والتجارة الخارجية في البلاد، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية محددة وحماية مصالح الاقتصاد الوطني، وتشمل السياسة التجارية مجموعة متنوعة من السياسات والإجراءات التي تؤثر على التبادل التجاري بين الدول وتحديد سياسات الاستيراد والتصدير والتعريفات والرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف وغيرها، كما إن إصلاحات السياسة التجارية لها دور مهم في النهوض بالإقتصاد الوطني، إذ تشير التجارب إلى أن الدول التي ركزت على تنويع الصادرات حققت نمو إقتصادي أسرع من الدول التي أتبعت سياسة أحلال الواردت.

الهدف الأول: تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً والنهوض بالإنتاج المحلي

يلاحظ من خلال مؤشرات الجدول أدناه أن هناك تذبذب في نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال سنوات الخطة إذ بلغت (36.9%) عام 2018 ارتفعت لتصل (43.5%) عام 2021، بسبب تفشي جائحة كورونا واجراءات الاغلاق وانخفضا اسعار النفط الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على السلع المحلية، عادت لتنخفض الى (39.1%) عام 2022 نتيجة رفع اجراءات الاغلاق وعودة التبادل التجاري مع الدول الامر الذي انعكس على انخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالمقابل انخفضت نسبة الإستيرادات الاستهلاكية من إجمالي الإستيرادات خلال سنوات الخطة من(87.9%) عام 2018 لتصل الى (63.3%) عام 2022 ، في حين ارتفعت نسبة الإستيرادات الرأسمالية إلى إجمالي الإستيرادات من (12.1%) عام 2018 لتصل الى (36.7%) عام 2022.

جدول (12) مؤشرات السياسة التجارية (%) للأعوام 2018 - 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	36.9	37.3	38.2	43.5	39.1
نسبة الإستيرادات الاستهلاكية من إجمالي الإستيرادات (%)	87.9	85.8	67.5	95.0	63.3
نسبة الإستيرادات الرأسمالية من إجمالي الإستيرادات (%)	12.1	14.2	32.5	5.0	36.7

المصدر: . الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء التجاري، تقارير متفرقة/ للمدة(2018-2022)

- الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متفرقة/ 2018 -2022)

الهدف الثاني: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

سجل الميزان التجاري خلال سنوات الخطة فائضاً متذبذباً معتمداً على اسعار النفط عالمياً من جه وكمية استيرادات البلد من السلع والخدمات من جه اخرى فقد بلغ الفائض (56.8) ترليون دينار عام 2018 انخفض ليصل الى (38) ترليون دينار 2020 بسبب صدمتي جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط بشكل كبير في السوق العالمي ثم عاد ليرتفع عامي (2021-2022) ليصل الى (101.1) و(167) ترليون دينار بسبب التحسن الكبير في اسعار النفط عالمياً خاصة بعد رفع القيود المفروضة بسبب انتشار جائحة كوفيد 19. والتي انعكست على إرتفاع الإيرادات فضلاً عن قرار رفع سعر صرف الدينار العراقي الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الإستيرادات من (43.8) ترليون دينار عام 2018 انخفضت لتصل الى (31.9) ترليون دينار عام 2022، أما الميزان التجاري السلعي (غيرالنفطية) والذي دأب العراق على تصدير المنتجات غير النفطية إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد إنخفض العجز المالي من (11.9) ترليون دينار عام 2021 إلى (9.6) ترليون دينار عام 2020، ويعود هذا الإنخفاض في العجز إلى زيادة نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات وإنخفاض قيمة الإستيرادات بسبب رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

جدول (13) مؤشرات ميزان المدفوعات للأعوام 2018 - 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
مقدار الفائض في الميزان التجاري (ترليون دينار)	56.8	73.3	38.7	101.1	167
مقدار العجز في الميزان التجاري السلعي غير النفطي (ترليون دينار)	39.2	17.7	11.9	9.6	18.11
قيمة الصادرات (ترليون دينار)	100.6	98.2	57.2	121.6	180.9
قيمة الاستيرادات (ترليون دينار)	43.8	24.8	16.5	20.5	31.9
نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات (%)	98.8	96.1	91.8	90.2	96.6
نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات (%)	1.2	3.9	8.2	9.8	3.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير متفرقة(2018-2021)

أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف السياسة التجارية وكما يأتي:

1. استحواذ قطاع النفط والغاز في العراق على كامل قيمة صادرات البلاد كما إن نمط الإستيراد في العراق، لم يتمكن من رفد الموازنة العامة للدولة بحصيلة إيرادات كمركية تتناسب مع حجم الأوعية التي أصبحت تُشكّلها هذه الإستيرادات.
2. وجود عجز دائم في الميزان التجاري إذا ما استبعدنا الصادرات النفطية والسبب يعود إلى إنخفاض قيمة الصادرات غير النفطية مقابل الإستيرادات كون الجهاز الإنتاجي متخلف فضلاً عن وجود الحرية التجارية فكلما زادت هذه الحرية زاد العجز التجاري في الميزان بسبب زيادة نسبة الإستيرادات.
3. قله القوانين وضعف التشريعات والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات الكمركية والتخليص الكمركي.
4. ضعف تفعيل سياسة حماية المنتج الوطني، فضلاً عن كثرة الإعفاءات الممنوحه للسلع المستوردة من الدول وخاصة المجاورة.
5. الإستيراد غير المنظم وأتباع سياسات الأغراق بالسلع والخدمات المستوردة، فضلاً عن ضعف سيطرة الدولة على المنافذ الحدودية وخاصة التي تقع في إقليم كردستان.
6. ضعف بعض المنتجات المحلية مما جعلها غير قادرة عن منافسة المنتج المستورد، بسبب ضعف الدعم المقدم والمتمثل بضعف البنى التحتية.
7. ضعف الدعم المقدم للقطاع الصناعي والزراعي الخاص.
8. ضعف التنسيق بين القطاع العام والخاص لغرض النهوض بالصادرات وتنويعها فضلاً عن عدم الأهتمام بالملحقيات التجارية لتعزيز المصالح التجارية بين العراق والدول الأخرى.

ثالثاً: القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار

يشكل القطاع الخاص عمودًا فقريًا في اقتصاد أي بلد، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، كما ان تطوير بيئة الأعمال والاستثمار يعني تهيئة الظروف والمؤسسات التي تمكّن القطاع الخاص من النمو والازدهار بطريقة فعّالة ومستدامة. ويعد القطاع الخاص عمودًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار الاقتصادي، فهو يلعب دورًا حاسمًا في توليد الثروة، وخلق فرص العمل، وتطوير البنى التحتية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، إلا أن نجاح القطاع الخاص يتوقف بشكل كبير على البيئة التي يعمل فيها، والتي يجب أن تكون مشجعة وملائمة للأعمال والاستثمارات.

نظراً للدور الأساسي الذي يلعبه الاستثمار في عملية التنمية الإقتصادية وتعد البرامج الاستثمارية سواء الحكومية منها أو الاستثمار بصورة مباشرة أحدى الأدوات السياسية الإقتصادية المتوازنة وهو محرك للطاقات الإنتاجية، بالتالي زيادته تؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على إستغلال الموارد الإقتصادية غير المستغلة من خلال ذلك وضعت خطة التنمية الوطنية العديد من الأهداف المناسبة التي تسهم وتدعم القطاع الخاص وتحسن بيئة الاعمال والاستثمار في العراق التي يمكن تحقيقها من خلال العديد من الوسائل والإجراءات.

الهدف الأول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

شهدت نسبة مساهمة القطاع الخاص في توليد الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغت (27.3%) عام 2018 ارتفعت لتصل الى (30.8) عام 2021 وذلك بسبب إعتماد القطاع الخاص في توفير السلع الضرورية خاصة مع إجراءات الحظر وإغلاق الحدود والتبادل التجاري التي إستمرت لفترة طويلة بسبب تفشي كورونا وكذلك الحال بالنسبة لمساهمة القطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث سجل نسبة إرتفاع (55.5%) لعام 2020 عما كان عليه لعامي 2018 ـ 2019 وعلى التوالي (29.9%) و(21.7%) عادت لتنخفض عام 2021 الى(45.7%) ، وعلى الرغم من الإنخفاض الا ان نسبة المساهمة تجاوزت النسبة المخطط لها في نهاية الخطة عام (2022) والبالغة (38.3%).

جدول (14)

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (%)	27.3	29.3	30.0	30.8	27.3
نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص من إجمالي تكوين راس المال الثابت (%)	29.9	21.7	55.5	45.7	29.9

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء / مديرية الحسابات القومية (2018 -2022)

الهدف الثاني: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إرتفع عدد المنشات الصغيرة الى (26828) منشأة عام 2021 بعد ماكان (26247) منشأة عام 2020 وبنسبة إرتفاع بلغت (2.2%) الأمر الذي انعكس على إرتفاع عدد المشتغلين الكلي من ضمنهم المشتغلين بدون أجر إلى (91381) عامل عام 2021 بعد ماكان (86663) عامل عام 2020 وبنسبة إرتفاع بلغت (5.4%) كما إرتفت قيمة الإنتاج الكلي (2527.4) مليار دينار عام 2021 بعدماكانت (1751.6) مليار دينار عام 2020 وبنسبة إرتفاع بلغت (44.3%) وانعكس إرتفاع المؤشرات أعلاه على إرتفاع ملحوظ في القيمة المضافة إلى (1091.5) مليار دينار عام 2021 بعد ماكانت (835.8) مليار دينار عام 2020 وبنسبة إرتفاع بلغت (30.6%) وهذا يعود إلى تخفيف قيود الحظر بعد زوال خطورة جائحة كورونا فضلاً عن إرتفاع أسعار النفط عالمياً وزوال الأزمة المالية التي مر بها العراق جراء إنخفاض أسعار النفط.

الهدف الثالث: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار

شهدت أعداد المنشآت الصناعية الصغيرة العاملة في القطاع الخاص إرتفاع طفيف للأعوام الثلاث السابقة (2020،2018، 2021) علماً إن عام 2019 لم يسجل أي بيانات بسبب جائحة (covid-19).

شكل (4) مؤشرات بيئة الأعمال والاستثمار للأعوام 2018 – 2022

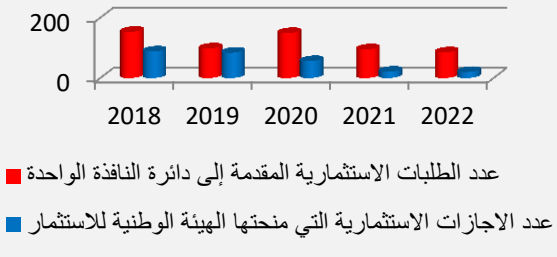

وبمقارنة عدد المنشآت الصناعية المتوسطة العاملة لعام 2020 مع عام 2018 والبالغ عددها (198) منشأة نلاحظ هنالك إنخفاض في عدد المنشآت الصناعية بنسبة (5.1%) نتيجة القيود التي فرضتها جائحة كورونا والتي تسببت في ايقاف عمل العديد من المنشآت .

أداء العراق في تصنيف تسهيل ممارسة الأعمال بشكل ملحوظ خلال سنوات الخطة إذ سجل عام 2020 تراجع العراق في ترتيب تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020 إلى المرتبة 172 من أصل 190 دولة بـ(44.7) نقطة من أصل 100 نقطة عاد ليرتفع عدد المنشآت بعد زول خطر جائحة كورونا والغاء اجراءات الاغلاق ارتفع ليصل الى (250) منشآة عام 2022، بالمقابل إنخفض عدد الطلبات الاستثمارية المقدمة إلى دائرة النافذة الواحدة وعدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للاستثمار إلى (85) طلب عام 2022 عد ماكانت (95) طلب عام 2021 و(149) طلب عام 2020.

تم تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص وتفعيله بموجب الأمر الوزاري (1152) في 2021/3/25 تحت مظلة الركيزة الرابعة من استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 .2030.

جدول (15) مؤشرات بيئة الأعمال والاستثمار للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الطلبات الاستثمارية المقدمة إلى دائرة النافذة الواحدة	153	98	149	95	85
عدد الاجازات الاستثمارية التي منحتها الهيئة الوطنية للاستثمار	88	84	56	21	20
عدد المنشآت الصناعية الصغيرة	25747	-	26247	26828	-
عدد المنشآت الصناعية المتوسطة	198	-	188	-	250

تقرير انجازات الهيئة الوطنية للإستثمار(2018 -2022)

الجهاز المركزي للإحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي،تقارير المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة/للمدة(2018-2022)

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الخاص وكما يلي:

1. قلة مصادر التمويل للمشاريع وفرض الشروط التعجيزية على منح القروض وآلية التسديد وإرتفاع أسعار الفائدة مع ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل تلك المشاريع.

2. ضعف تمويل المشاريع الصغيرة.
3. ضعف البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة مع قلة وجود إستثمار أجنبي مباشر رسمي بسبب القواعد التقييدية مما يؤدى الى ضعف مناخ الاستثمار الأجنبي الخاص وإستثمارات القطاع الخاص.
4. عدم إستقرار الوضع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والأمني محليا وإقليمياً مع إنتشار وباء كورونا في العراق مما ترك آثار سلبية على الإقتصاد العراقي وبالأخص على القطاع الخاص.
5. إن أغلب الاجازات الاستثمارية الممنوحة هي تجاري وسياحية وبالتالي ضعف القيمة المضافة التي تخلقها تلك الأنشطة مقارنة بالقطاع الصناعي والزراعي.
6. ضعف السياسات الحكومية الداعمة والإلتزام بتنفيذ الستراتيجيات الوطنية الممكنة للقطاع الخاص مع إرتفاع تكلفة التمويل.
7. ضعف الشراكة بين قطاعي العام والخاص مع تضخم القطاع الخاص غير المنظم.
8. عدم قدرة وإستجابة الجهاز المصرفي للتحديات التي تفرضها المتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية منها.
9. التباطؤ بتنفيذ المشاريع وضعف كفاءة الشركات المنفذة للمشاريع والتأخر بتخصيص الأراضي.
10. نقص في البنى التحتية كمتطلبات هامة للمستثمر العراقي والأجنبي والخاصة بالمناطق الصالحة للاستثمار.
11. وجود بعض القوانين والأنظمة والتعليمات تخص الاستثمار تتقاطع مع قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل مما يشتت المستثمر بين أكثر تشريع مع الاعتماد الكبير على الاجتهادات .
12. عدم الإستقرار الإقتصادي مع إفتقار للبيانات والمعلومات الدقيقة وعدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار.
13. تعدد الوزارات المشرفة على الاستثمار وتضارب الاختصاصات أي تعدد مراكز إتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر.
14. صعوبة تغيير إستعمالات الاراضي الى الاستعمال السكني أو غيرها من الاستثمارات الأخرى.
15. وجود متجاوزين في أغلب الاراضي التي تم تخصيصها للمشاريع الاستثمارية سواء كانو من الدوائر الحكومية أو بناء عشوائي .

رابعاً: التخفيف من الفقر

يمثل قطاع التخفيف من الفقر أحد أهم الأولويات في أي خطة تنموية وطنية، حيث يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع. تعد خطة التنمية الوطنية فرصة لتحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التضامن الاجتماعي وعنيت خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022) بتعزيز روابطها مع محصلات استراتيجية إستراتيجية التخفيف من الفقر (2018 – 2022) لتحسين اوضاع الفقراء وزيادة دخولهم وتحسين نوعية الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والاجتماعية.

لتنفيذ مشاريع تحقق المحصلات التي جاءت بها الاستراتيجية تم احتساب نسبة الفقر على مستوى المحافظات إذ بلغت أعلى نسبة فقر في محافظة نينوى (15.3%) تليها بغداد وبنسبة (13.2%)، أما محافظة كركوك فقد حققت أقل نسبة فقر (2%) وكما مبين في الجدول أدناه.

تم تخصيص مبلغ وقدره(50) مليار دينار عام 2021 لتنفيذ مشاريع على مستوى المحافظات تحقق المحصلات التي جاءت بها استراتيجية التخفيف من الفقر حازت محافظة نينوى على اعلى مالي من اجمالي تخصيصات استراتيجية الفقر بمبلغ قدره(7,650) مليار دينار تلتها محافظة بغداد بمبلغ قدرة(6,600) مليار ينار بينما جاءت محافظة كركوك بأقل تخصيص مالي قدره(1000) مليار دينار.

جدول (16) تخصيصات إستراتيجية التخفيف من الفقر (مليار دينار) ونسبة الفقر حسب المحافظات لعام 2022

المحافظة	التخصيصات المالية	(%)
نينوى	7,650	15.3
الانبار	3,650	7.3
صلاح الدين	3,300	6.6
بغداد	6,600	13.2
ذي قار	5,850	11,7
ديالى	2,300	4.6
بابل	2,050	4.1

واسط	2,450	4.9
كركوك	1,000	2
النجف	1,100	2.2
الديوانية	3,900	7.8
المثنى	2,950	5.9
كربلاء	1,050	2.1
ميسان	3,200	6.4
البصرة	2,950	5.9
المجموع	50,000	100.0

المصدر: تقرير ختامي موازنة المحافظات 2022، دائرة البرامج الاستثمارية.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف إستراتيجية التخفيف من الفقر وكما يلي:

1. **قلة التخصيصات الموجة نحو مشاريع المستهدفة لمشاريع الاستراتيجية التخفيف من الفقر.**
2. **عدم توفر الأراضي لتنفيذ الخطط والمشاريع التي تروم الاستراتيجية تنفيذها.**
3. **عدم وجود ضوابط لمسائلة الوزارة او المحافظة المعنية عن اسباب عدم المباشرة او تاخر تنفيذ مشاريع وانشطة تخفيف الفقر.**
4. **ضعف الدراسات والمسوحات والاحصاءات لتحديد أولويات تلك المناطق من المشاريع الخدمية.**

خامساً: التنمية القطاعية والمكانية

التنمية القطاعية والمكانية تشكل جوهر خطط التنمية الوطنية في العراق، حيث تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جميع المناطق وعلى جميع الأصعدة القطاعية، تتضمن هذه الجهود استراتيجيات وسياسات تستهدف تحفيز التنمية الشاملة والمستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى جميع المناطق الجغرافيةفي إطار التنمية القطاعية، تُعنى الحكومة بتطوير كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والخدمات والطاقة والنقل والاتصالات، وتتمثل الأهداف في تعزيز الإنتاجية والتنافسية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار في هذه القطاعات.من جانب آخر، تهدف الحكومة إلى تحقيق التنمية المتوازنة والعادلة في جميع المناطق الجغرافية للعراق، بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية والمناطق النائية، وتتضمن الجهود المكانية تحسين البنية التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز فرص العمل في هذه المناطق.

1. قطاع الزراعة والموارد المائية

مع تاريخ طويل في الزراعة، يُعَدّ العراق واحدًا من أهم مناطق الإنتاج الزراعي في المنطقة، حيث يتمتع بتنوع جغرافي ومناخي يسمح بزراعة مجموعة واسعة من المحاصيل الزراعية. تشمل هذه المحاصيل الحبوب مثل القمح والشعير، والخضروات والفواكه، مع ذلك، تواجه الزراعة في العراق العديد من التحديات، بما في ذلك نقص الموارد المائية، وتدهور التربة، وقلة الاستثمارات في البنية التحتية الزراعية، والتغيرات المناخية. لذلك، يُعَدّ إدارة الموارد المائية بشكل فعال وتحسين تقنيات الزراعة وتعزيز الاستدامة في استخدام الموارد الطبيعية أمورًا ضرورية لتعزيز أداء القطاع الزراعي، كم تحظى قضية المياه بأهمية خاصة في هذا السياق، حيث تعتبر المياه موردًا حيويًا للزراعة وللحياة بشكل عام، لذلك يجب إدارة الموارد المائية بشكل فعّال، وتعزيز الاستخدام الأمثل للمياه في الزراعة من خلال تطبيق تقنيات الري الحديثة وتحسين البنى التحتية لتوزيع واستخدام المياه بكفاءة أكبر.

أن المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية تعتبر من القواعد الأساسية لرفد الجهات ذات العلاقة لأغراض التخطيط والتنبؤ ورسم السياسات الزراعية والإقتصادية، وأن هذه المنتجات والمحاصيل على الرغم من أهميتها الإستراتيجية فهي لاتفي بمتطلبات السوق والمستهلك العراقي حيث أن الإنتاج المحلي لجميع المحاصيل الزراعية لايؤمن الطموح في تلبية الأحتياجات الغذائية أي أن هناك فجوة غذائية من حيث المتاح للأستهلاك والإنتاج المحلي وذلك لوجود عجز كبير في إنتاج هذه السلع منذ عشرات السنين بسبب الوضع الأمني وعدم فاعلية مكافحة ونقص المستلزمات والتجهيزات الزراعية ويتم اللجوء إلى إستيراد من الأسواق العربية والعالمية لسد العجز مما يتطلب تكثيف الجهود لبلورة سياسة زراعية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وفي جميع الأتجاهات وبالتالي النهوض بالإقتصاد العراقي والمستوى المعاشي للمواطن العراقي.

ركزت خطة التنمية الوطنية على جانبين الأول: تأهيل وتطوير القطاع الزراعي بزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام عن طريق تحقيق تنمية زراعية مستدامة، أما الثاني: توفير الموارد المائية بشكل مستدام لتقليل أثر العوامل المناخية المفاجئة.

الهدف الأول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (للأنشطة غير النفطية) من 4.5% عام 2015 إلى 5.2% عام 2022، وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل إلى 8.4%

شهد مؤشر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في العراق (مع إقليم كردستان) انخفاضاً ملحوظاً إذ سجلت (13.5) مليون دونم عام 2022 بعدما كانت (23.4) مليون دونم وهذا يعكس عدم تحقق الهدف التي جاءت به خطة التنمية.

كما شهدت أغلب المحاصيل الزراعية بشقها النباتي إنخفاضاً ملحوظاً خلال سنوات الخطة يرجع سبب الإنخفاض الى قلة الاراضي الصالحة للزراعة وانخفاض غلة الدونم فضلاً عن انخفاض الواردات المائية وعدم الجدية من قبل الجهة المسؤولة في معالجة قلة الانتاج وتغطية الطلب المحلي من المحاصيل الأساسية وتقليل الإستيراد من الخارج، وهذا الأمر إنعكس سلبياً على المساحة المزروعة للمحاصيل الإستراتيجية إذ إنخفضت إلى (13.000) ألف دونم عام 2022 في حين كانت (14166.6) ألف دونم عام 2020، ومن ثم انخفض إنتاج الحنطة من(6238) ألف طن في عام 2020 ليصل الى (2765) ألف طن في عام 2022 وبانخفاض بلغ (3473) الف طن،

وكذلك سجل إنتاج الشعير تذبذاً واضحاً خلال سنوات الخطة اذ ارتفع من (191) الف طن عام 2018 ليصل الى (1756)الف طن عام 2020 نتيجة زيادة الامطار الساقطة في تلك السنة والتي انعكست على ارتفاع كمية انتاج المحاصيل الديمية ومنها الشعير ثم عاد لينخفض الى (145) الف طن عام 2022 بسبب قلة تساقط الامطار فضلاً عن انخفاض الايرادات المائية من الخارج، في حين سجل انتاج الذرة الصفراء تحسن ملحوظاً اذ ارتفع من (63) ألف طن عام 2018 ليصل الى(419.3) ألف طن عام 2020 واستمر بالارتفاع ليصل الى ، بالمقابل شهد الانتاج الزراعي بشقها الحيواني ارتفاعاً في اغلب مؤشراته اذ ارتفع انتاج الحوم الحمراء من (178.8) الف طن عام 2018 ليصل الى (192.8) الف طن2022 كما ارتفع انتاج الأسماك من (89.9) ألف طن عام 2018 ليصل الى (93.1) الف طن عام 2022 .

الامر الذي انعكس على تواضع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأسعار الثابتة والتي لم تتجاوز في نهاية الخطة نسبة (3.2%) وبالتالي لم تصل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى النسبة المخططة لها في نهاية الخطة والبالغة (5.2%).

جدول (17) إنتاج المحاصيل الزراعية للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة (%)	2.5	3.5	4.8	3.8	3.2
مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (مليون دونم)	23.4	13.5	13.5	13.5	13.5
المساحات المزروعة للمحاصيل الإستراتيجية[1]* (ألف دونم)	43931.	11241.9	14166.6	13510.9	13000
مساحة الأراضي المستصلحة (ألف دونم)	5512.3	5512.0	5512.0	5278.7	5289.7
مساحات الأراضي قيد الإستصلاح (ألف دونم)	253.7	245.7	245.7	265.9	265.9
مساحات الأراضي التي لم يتم إستصلاحها (ألف دونم)	6882.3	6890.6	6890.6	7215.8	7204.8
النسبة المئوية للأراضي المستصلحة إلى المشمولة بالإستصلاح	43.6	43.6	43.6	41.4	41.5
إنتاج الحنطة (ألف طن)	2178	4343	6238	4234	2765
إنتاج الشعير (ألف طن)	191	1518	1756	267	145
إنتاج الشلب (ألف طن)	18.2	574.7	464.2	422.5	11.7
البطاطا (ألف طن)	165.6	392.4	674.8	466.1	271

*يقصد بالمحاصيل الاستراتيجية (الحنطة، الشعير، الشلب، البطاطا، الذرة الصفراء، الطماطة، البصل) علمًا أن أغلب البيانات لايتضمن إقليم كردستان والمحافظات (نينوى، صلاح الدين والأنبار).

	750.2	735.4	639.3	646.2	التمور (ألف طن)
496	374.4	419.3	473.2	63.3	الذرة الصفراء (ألف طن)
630	744.2	755	619.5	467.6	الطماطة (ألف طن)
75.5	74.2	65.8	29.5	13.0	البصل (تجميعي) (ألف طن)
2662	2699	1118	1569	859	بيض المائدة (مليون بيضة)
243.0	272.5	235.4	209.1	109.4	لحوم بيضاء (دجاج) (ألف طن)
192.8	189.1	185.6	182.2	178.8	اللحوم الحمراء (ألف طن)
93.1	136.6	78.9	99.8	89.9	الأسماك (ألف طن)
354.6	348.6	341.2	334.5	328.5	الحليب (ألف طن)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقارير متفرقة (2018 ـ 2022).

-الجهاز المركزي للإحصاء/ الإحصاءات البيئية للعراق/ المؤشرات الزراعية 2018 - 2022.

-الجهاز المركزي للاحصاء/ بيانات أولية/ مديرية الحسابات القومية.

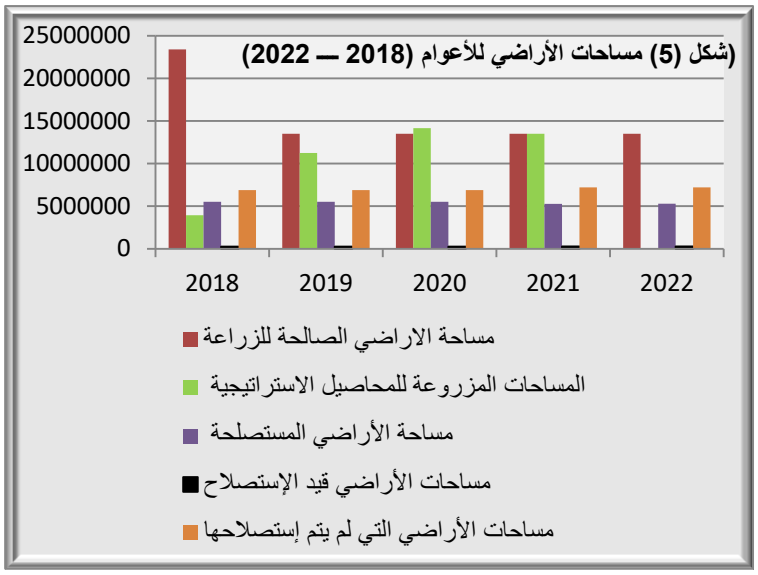

كما بلغ مجموع مساحة الأراضي المستصلحة (كلياً وجزئياً) خلال سنوات الخطة (27104.7) الف دونم وبنسبة (42.7%) كمتوسط من مساحة الأراضي المشمولة بالإستصلاح، في حين بلغت مساحة الأراضي قيد الإستصلاح (265.9) ألف دونم في نهاية الخطة، ولا يزال (7.2) مليون دونم من الأراضي المشمولة بالإستصلاح لم يتم إستصلاحها وقد تغيرت مساحات بعض المحافظات للأراضي المستصلحة أو قيد الإستصلاح أو المساحات التي لم يتم إستصلاحها عن السنة السابقة بسبب إعادة أحتساب نسب توزيع المساحات حسب الدراسة الستراتيجية، إضافة إلى إعتماد مخرجات الدراسة وأهملت البيانات القديمة.

الهدف الثاني: تحقيق أمن غذائي مستدام

بلغت تخصيصات المشاريع المدرجة في الموازنة الاستثمارية للقطاع الزراعي (319.706) مليار دينار عام 2018، ونجد إرتفاع في التخصيصات المالية للقطاع الزراعي (753.166) مليار دينار عام 2019 وبعدد (125) مشروع، علماً إنه لم يكن هناك تخصيصات للمشاريع الاستثمارية لعام 2020 لعدم إقرار الموازنة وإستمرار الصرف المالي على المشاريع المستمرة، وبلغت التخصيصات المالية (368,986) مليار دينار عام 2021 وبعدد (218) مشروع، ومن ثم فان مجموع التخصيصات الاستثمارية للمدة (2018 ـ2021) بلغت (1441.9) مليار دينار في حين قدرت الخطة حجم الاستثمارات المطلوبة للقطاع الزراعي للمدة (2018 ـ2022) (7574.2) مليار دينار، علماً ان عام 2022 لم يتم تخصيص مبالغ استثمارية بسبب عدم اقرار الموازنة العامة والاكتفاء بقانون الامن الغذائي.

الهدف الثالث: تأمين الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية والصناعية والبلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع إمكانية خفض الطلب السنوي على المياه 500 مليون م^3 سنوياً

شكل (6): حجم الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للأعوام 2018 – 2022

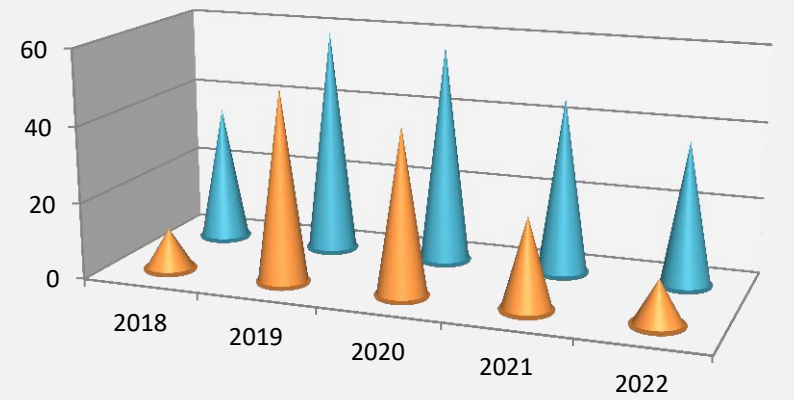

من خلال متابعة المؤشرات أدناه، نلاحظ ان هناك تذبذب واضح في حجم الخزين المائي السنوي اذ ارتفع من (10.78) مليار م^3/ سنة عام 2018 إلى (50.5) مليار م^3/ سنة عام 2019 وعاد لينخفض إلى (43.3) مليار م^3/ سنة عام 2020 وإستمربالإنخفاض ليصل الى (11.51) مليار م^3/ سنة. بسبب انخفاض مجموع واردات نهري دجلة والفرات من(93.51) مليار م^3/سنة عام 2019 لتصل الى (25.51) مليار م^3/سنة عام 2022 ومن ثم تم فقدان مايقارب (68) مليار م^3/سنة من واردات نهري دجلة والفرات خلال المدة (2020-2022).

جدول (18) الخزين المائي والكميات المجهزة من المياه للاعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
حجم الخزين المائي السنوي مليار م^3/السنة	10.78	50.5	43.3	23.7	11.51
كمية المياه المجهزة للاستخدامات (الزراعية والمنزلية والصناعية والبيئية) (مليار م^3/سنة)	35.71	59.14	57.4	46.0	37.4

المصدر: ـ الجهاز المركزي للاحصاء، الإحصاءات البيئية للعراق، كمية ونوعية المياه 2020 و2021

ـ وزارة الموارد المائية، دائرة التخطيط والمتابعة 2020 و2021

الهدف الرابع: العمل على توفير موارد مائية مستدامة

تم التخطيط إلى توفير موارد مائية مستدامة تكفي لتلبية الطلب على المياه وبذلك نلاحظ إنخفاض من خلال الشكل أدناه في مجموع الواردات المائية لنهري دجلة والفرات باستثناء عام 2019 فقد بلغت الواردات المائية الى (93.51) مليار م^3/سنة بسبب كثرت الامطار الساقطة في تلك السنة، فان الواردات المائية لنهري دجلة والفرات في انخفاض اذ بلغت (33.2) مليار م^3/سنة للسنة المائية 2018 انخفضت لتصل الى (25.51) مليار م^3/سنة بسبب قلة الأمطار وانخفاض الايرادات المائية المتاتية من تركيا ، مما أثر على مساحة الأهوار المغمورة والتي سجلت إنخفاضاً من (57.4%) عام 2018 لتصل (26.9%) عام 2022، ويرجع هذا الإنخفاض إلى التجاوزات على الحصص المائية للأهوار لأغراض الزراعة وأحواض تربية الأسماك فضلاً عن إعتماد نسبة إغمار مساحات الأهوار على توفير الإيرادات المائية الداخلة للأهوار من كميات الأمطار والسيول والتي تتغير من سنة إلى أخرى.

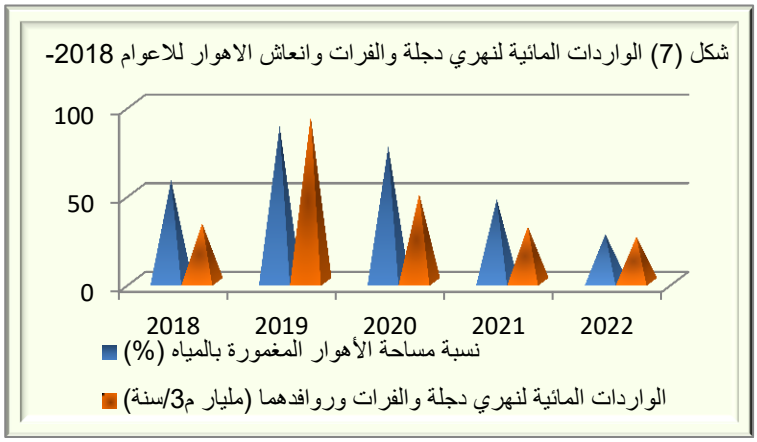

جدول (19) الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وإنعاش الأهوار للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة مساحة الأهوار المغمورة بالمياه (%)	57.4	87.9	76.5	46.7	26.9
الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما (مليار م^3/سنة)	33.2	93.51	49.7	31.2	25.51

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء/ مديرية الأحصاء الزراعي ، تقارير متفرقة (2018-2022)

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الزراعي والموارد المائية وكما يلي:

1. أعتماد الإقتصاد العراقي على النفط كمصدر وحيد للثروة وهو الخيار آني وليس إستراتيجياً وأهمال القطاعات الأخرى ومنها القطاع الزراعي.
2. إرتفاع نسبة الأراضي الزراعية التي تعاني من الملوحة إذ تشير الإحصاءات أن (75%) من الأراضي المروية تعاني من الملوحة والذي من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع نسبة الأراضي المتصحر بسبب تلكوء بعض المشاريع الخاصة بالقطاع الزراعي والموارد المائية مثل استصلاح الأراضي.
3. إنخفاض كميات المياه التي تدخل للعراق بسبب قلة الأمطار فضلاً عن قيام تركيا وإيران بإنشاء سدود على نهري دجلة والفرات والأنهر التي تغذيهم مثل نهر الكارون، إذ إن عدد السدود تحت الانشاء والمزمع انشاءها من قبل تركيا (210) سد.
4. أستعمال الطرق القديمة في الري للأراضي الزراعية مما أدى إلى ملوحة التربة وعدم كفاية المياه لها.
5. تزايد فاتورة الأستيراد الغذائي والحيواني بسبب وجود كميات من المنتج المستورد والداخل بصفة غير قانونية من العديد من المواد مثل (مادتي بيض المائدة ولحوم الدواجن، الأسماك المجمدة...الخ) بالرغم من منع استيرادها مما يؤدي إلى التأثير على سعر المنتج المحلي وتكليف الإقتصاد والموازنة مبالغ طائلة.
6. تراجع دور القطاع الخاص في المساهمة بالإنتاج الزراعي والحيواني، فضلاً عن ضعف دور البحث والتطوير ومراكز البحوث، إذ أن معظم البذور المزروعة من محصولي (الحنطة والشعير) ذاتية التجهيز أو من الأسواق المحلية وغير معروفة الإنتاجية والصنف وبعض منها غير معتمد من قبل لجنة إعتماد البذور مما سبب ضعف في الإنتاج ورداءة النوعية.

7. المشاكل والظواهر البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي وما ينتج عنها من آثار كالتصحر، وشح مصادر المياه، وانحسار الرقعة الخضراء فضلاً عن شح المياه وحالة التصحر التي ولدتها في مساحات شاسعة من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والأحتباس الحراري التي أسهمت في قلة تساقط الأمطار.
8. عدم تقدير غلة الدونم للمحصول بشكل دقيق من قبل الشعب الزراعية وبالتنسيق مع دائرة الإحصاء في بعض المحافظات عند وضع الخطط الزراعية مما يسبب مشاكل أثناء التسويق.
9. بدائية عملية التسويق حيث لايملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية وإعتماد الطرق البدائية في زراعة الحبوب وتجفيف وخزن الحبوب المحصودة التي تتم في مكان مكشوف مما يعرضها للتلف.
10. وجود تجاوزات من قبل الفلاحين على الأنهر والمشاريع الأروائية ناهيك عن التلكؤ في أدامة وتأهيل القنوات الأروائية وخاصة في مشروع نهر الكوت من قبل وزارة الموارد المائية مما سبب شحة المياه فيها.
11. إنتشار القصب البردي في أغلب الأنهار ومبازل بعض المحافظات وعدم تطهيرها وإنتشار عشبة النيل بشكل خاص في محافظات (بابل، ديوانية، المثنى) مما أثر على إنسيابية جريان المياه في المشاريع الإروائية الفرعية.
12. قلة الطاقات الخزنية في المراكز التسويقية التابعة للشركة العامة لتجارة الحبوب وقلة أجهزة الفحص.
13. تحويل أكثر الأراضي الزراعية إلى دور سكن مما تسبب في قلة الأراضي الصالحة للزراعة مع غياب الرقابة الحكومية على هذا التصرف وعدم إتخاذ أية إجراءات رادعة لمنع ذلك وتعرض الكثير من الأراضي الزراعية إلى التجريف وتحويلها إلى إستثمارات سكنية أو سياحية أو تعليمية في الكثير المناطق.
14. ضعف في تشجيع الزراعة العضوية ودعمها وفي تقييم الممارسات والإساليب الزراعية المستخدمة على عناصر البيئة المختلفة.
15. ضعف في إدارة وتطوير المراعي ومراقبة ومنع الرعي الجائر.
16. عدم وجود إدارة سليمة للنفايات الزراعية لا سيما النفايات الخطرة منها.
17. قلة الحصة المائية لمشاريع الثروة السمكية وبالأخص المفاقس خلال موسم التكاثر، بالإضافة إلى قلة حصة المسطحات والبحيرات.
18. زيادة حالات الصيد غير المنظم بأستخدام المفرقعات والصعق الكهربائي.

19. قلة التجارب على الانظمة الجديدة للاستزراع السمكي التي تعمل على تقليل إستهلاك المياه وزيادة الإنتاج.
20. إنخفاض مناسيب الماء في الانهر وقلة الماء في الأنهر وتلوث المصدر المائي لنهر دجلة نتيجة رمي المخلفات بدون معالجة وعدم تنظيف النهر من الترسبات فضلاً عن التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الأمطار تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن يؤثر على تغذية الأحواض الجوفية، ولايوجد إستغلال مناسب لمصادرالمياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة وكذلك مياه الأمطار.

2. قطاع النفط والغاز

قطاع النفط والغاز يعد من القطاعات الحيوية في خطط التنمية الوطنية العراقية، حيث يلعب دورًا مهمًا في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الاقتصاد الوطني. يهدف العراق في خطط التنمية الوطنية إلى تطوير هذا القطاع بطريقة مستدامة، تسهم في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وتعزز مكانته على الساحة الدولية، كما تحظى الصناعة النفطية والغازية بأهمية بالغة في خطط التنمية الوطنية للعراق، نظرًا لدورها الرئيسي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الإيرادات الحكومية. تسعى الحكومة العراقية إلى تطوير هذا القطاع بشكل شامل، من خلال استثمارات في تحسين البنية التحتية، وتطوير التقنيات والعمليات الاستخراجية، وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع، ومن الجدير بالذكر أن التنمية الوطنية لقطاع النفط والغاز تشمل أيضًا تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية، من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار البيئية السلبية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع.

يتأثر قطاع النفط والغاز بشكل كبير بالوضع الأمني للبلد وتغير أسعار النفط في الاسواق العالمية فضلاً عن تأثيرات جائحة كورونا وتبعاتها فضلاً عن قرار منظمة أوبك المتمثل بتخفيض الإنتاج للمحافظة على الأسعار من الانهيار الأمر الذي انعكس سلباً على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية.

الهدف الأول: زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام للوصول إلى (6.5) مليون برميل يومياً

استهدفت خطة التنمية الوطنية 2018 ـ 2022 رفع سقف الإنتاج النفطي إلى (6.5) مليون برميل/ يوم في نهاية الخطة ومن خلال متابعة المؤشرات نلاحظ التذبذب في كمية إنتاج النفط الخام اذ سجلت عام 2020 انخفاضاً ملحوظاً في كميات انتاج النفط الخام اذ انخفضت الى (3.671) مليون برميل/ يوم بعدما كانت (4.288) برميل/ يوم في عام 2019 وذلك لاسباب جائحة كورونا وتبعاتها والإلتزام بمقررات منظمة أوبك والقاضي بخفض إنتاج النفط ومن ثم ارتفع ليصل الى (4.453) عام 2022 وذلك بعد رفع القيود التي كانت مفروضة بسبب جائحة كورونا وعودت النشاط الاقتصادي لاغلب دول العالم وبالتالي تعافي الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية وزيادة المعروض النفطي من قبل منظمة اوبك+ وبالتالي وبالمجمل زيادة انتاج النفط الخام بالعراق لايتعلق بعمليات الاستثمار وتطوير الحقول النفطية فقط وانما مرتبط بقرارات منظمة اوبك+.

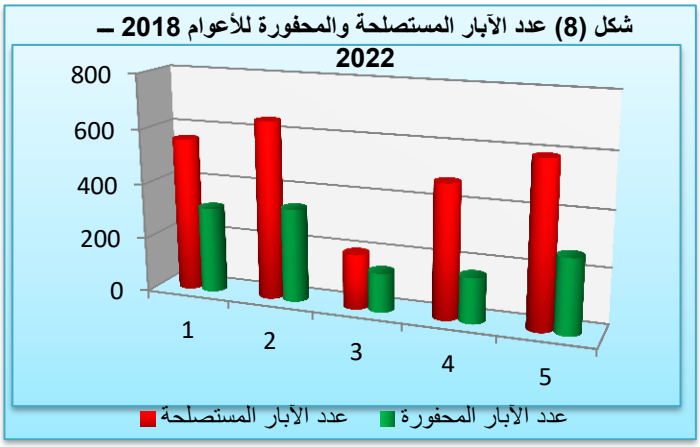

جدول (20) كمية إنتاج النفط الخام وعدد الآبار المستصلحة والمحفورة للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
كمية إنتاج النفط الخام (مليون برميل/ يوم)	4.410	4.288	3.671	3.972	4.453
عدد الآبار المستصلحة	560	647	199	482	592
عدد الآبار المحفورة	313	340	142	164	270

المصدر: وزارة النفط، دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة

الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام إلى (5.25) مليون برميل يومياً

إستهدفت خطة التنمية الوطنية زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام إلى (5.25) مليون برميل/يوم نهاية الخطة ومن خلال متابعة هذا المؤشر نلاحظ ارتفاع في الطاقة التصديرية للعام 2019 ليقترب من المستهدف في نهاية الخطة اذ بلغ (5) مليون برميل/يوم لكن هذا الارتفاع لم يستمر اذ حدث إنخفاض متتالي خلال عامي (2020-2021) ليصل الى (3.3)و(3.7) مليون برميل/ يوم على التوالي ومن ثم عاود الارتفاع ليصل إلى (4.1) مليون برميل/يوم 2022 لكن لم يصل الى المستهدف في نهاية الخطة.

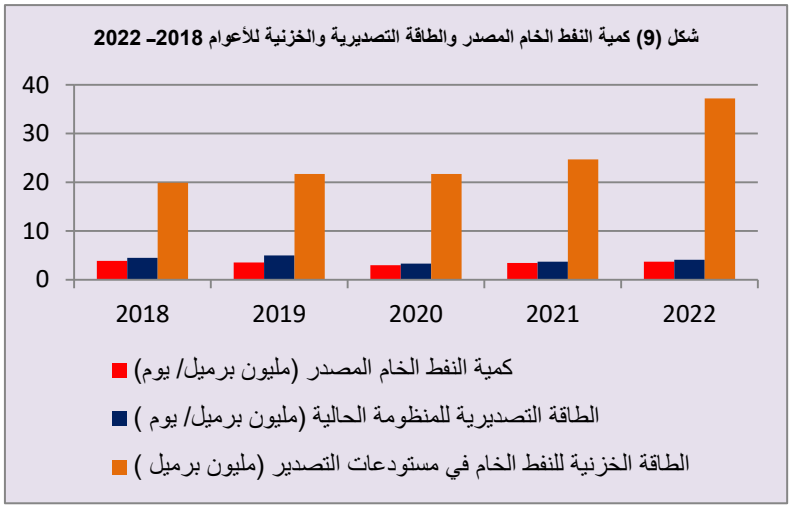

جدول (21) كمية النفط الخام المصدر والطاقة التصديرية والخزنية للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
كمية النفط الخام المصدر (مليون برميل/ يوم)	3.863	3.527	2.997	3.440	3.713
الطاقة التصديرية للمنظومة الحالية (مليون برميل/ يوم)	4.5	5.0	3.3	3.7	4.1
الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير (مليون برميل)	19.9	21.7	21.7	24.7	37.2

المصدر: وزارة النفط / دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة (2018 ـ 2022)

الهدف الثالث: رفع إنتاج الغاز الطبيعي للوصول إلى (3500) مقمق يومياً:

تم التخطيط إلى أن تكون كمية الغاز الطبيعي (حر+ مصاحب) (3500) مقمق /يوم نهاية الخطة ونلاحظ التذبذب الحاصل في كمية الغاز الطبيعي ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات الخطة وصولاً (3012) مقمق/ يوم لعام 2022.

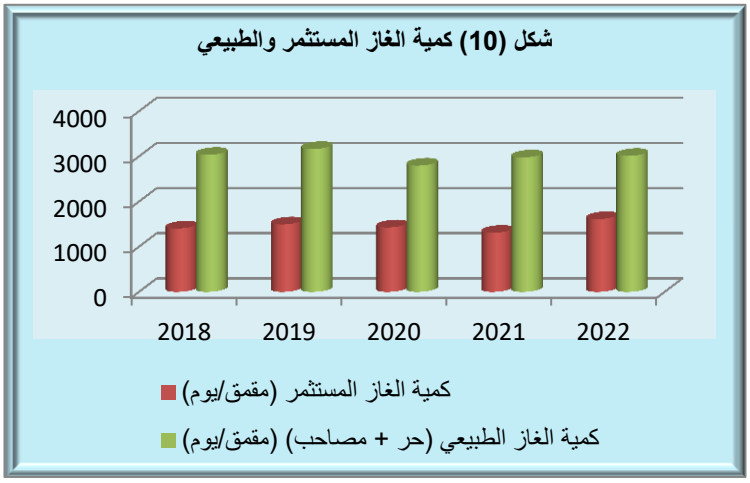

جدول (22) كمية الغاز المستثمر والمصاحب والطبيعي للأعوام 2018 ـ 2021

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
كمية الغاز المستثمر (مقمق/يوم)	14522	1495	1.429	1309	1613
كمية الغاز المصاحب	75.4	87.9	2.589	2715	2762
كمية الغاز الطبيعي (حر+ مصاحب) (مقمق/يوم)	3034	3165	2797	2978	3012

المصدر: وزارة النفط / دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة (2018 ـ 2022)

الهدف الرابع: تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات بزيادة طاقات التصفية للوصول إلى (900) ألف برميل يومياً

من خلال متابعة بيانات الجدول أدناه يتبين إن هنالك إرتفاع ملحوظ في كمية النفط الخام المكرر خلال سنوات الخطةلمواجهة الطلب على تلك المشتقات بسبب زيادة عددالسيارات بشكل كبير فضلاً عن زيادة الرحلات كذلك زيادة الطلب على المشتقات النفطية لاغراض توليد الكهرباء والتدفئة وبالتالي إرتفعت كمية إستهلاك المشتقات النفطية لتصل إلى (95007) م^3/ يوم عام 2022 بعدما كان (82259) م^3/ يوم لعام 2021.

الهدف الخامس: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشأت القائمة وتقليل أنبعاث CO_2

من خلال متابعة مؤشرات كمية الغاز المحروق نجد ان هناك تحسن طفيف في تقليل كمية الغاز المحروق فقد كانت (1629) مقمق/يوم لعام 2018 انخفضت لتصل إلى(1399) مقمق/يوم عام 2022.

جدول (23) كمية الغاز المحروق وكمية الأستهلاك للمشتقات النفطية للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
كمية النفط الخام المكرر (الف برميل / يوم)	610	644	546	628	704
كمية الغاز المحروق (مقمق/يوم)	1629	1670	1368	1406	1399
كمية الاستهلاك للمشتقات النفطية (بنزين وقود طائرات نفط أبيض، زيت الغاز، زيت الديزل، زيت الوقود) ($م^3$/يوم)	96438	92191	69754	82259	95007

المصدر: وزارة النفط / دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة (2018 ـ 2022)

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع النفطي والغاز وكما يلي:

1. **ما تزال مشكلة حقن المياه تشكل عقبة أمام إنتاج أو إستخراج النفط من باطن الأرض وخاصة في الحقول الجنوبية وذلك تتابعاً لإنخفاض مناسيب المياه العذبة في نهري دجلة والفرات إذ تبلغ سعة حقن المياه حاليا (4) ملايين برميل مياه يومياً لكنها غير كافية.**
2. **تحتاج العديد من الحقول وخاصة القديمة منها إلى إعادة تأهيل وصيانة.**
3. **مازال وزارة النفط العراقية تلجأ إلى حرق الغاز المصاحب لإستخراج النفط لعدم القدرة على استثماره محلياً.**
4. **تنامي الاستهلاك الكبير على الغاز الجاف لمحطات الكهرباء بما لا يتوافق مع خطط استثمار الغاز.**
5. **العديد من المشاكل الإدارية والتمويلية تتضمن أهمها غياب التشابك التنظيمي بين الصناعة النفطية وبين فروع الصناعة التحويلية.**

6. يواجه قطاع النفط في العراق تحدي مستمر يتعلق بالظرف الأمني والسياسي وعدم وضوح الأمور القانونية وخاصة التي تتضمن الاستكشاف والإنتاج مع شركات النفط الدولية والتي من أهمها المعوقات القانونية والتعاقدية بين المتعاقدين من جهة وبين وزارة النفط والجهات الحكومية.
7. عدم وجود كادر نفطي قادر على قيادة القطاع النفطي للمرحلة القادم.
8. يواجه العراق معوقات تمنعه من التطور وابرزها الاوظاع الامنية ،اذ يشهد عدد من المناطق حالآ من العنف والاضطرابات مما يؤثر في قدرة العراق على توسيع الانتاج النفطي ، ويتعرض العمال والمنشات النفطية الى خطر الهجمات والتخريب .
9. يواجه العراق تدهور البنية التحتية الخاصة بالصناعات النفطية ، اذ يفتقد القطاع الى تقنيات واجهزة متطورة لزيادة الانتاج وتحسين جودة النفط المنتج، وهو ما يتطلب انفاقا كبيرا على التقنيات والمعدات ، اظافة الى الحاجة لتحسين البنية التحتية للقطاع النفطي بما في ذالك بناء حطوط الانابيب وتوسيع المرافئ
10. غياب التكنولوجيا ، اذ تواجه البنية النفطية العراقية تحديات بيئية كبيرة منها تلوث المياه والهواء والتربة ، مما يتطلب استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للحد من هذه التحديات وتقليل الاثار البيئية السلبية
11. اما التحدي الرابع فيتعلق بغياب الاصلاحات ، وتشكل السياسة النفطية في العراق عائقا ايضا امام زيادة الانتاج ، فالحكومة العراقية تواجه صعوبة في تطبيق الاصلاحات اللازمة في قطاع النفط وتحقيق التوازن بين ارظاء المستثمرين وتلبية حاجات الشعب العراقي ، وبشكل عام فان ذالك يتطلب توجه الحكومة نحو زيادة انتاج النفط والتغلب على هذه العوامل والعقبات بطرق مختلفة .
12. الفساد هوه التحدي الاكبر للقطاع ، اذ يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تسببت في تاخر التنمية وتدهور الخدمات العامة في البلاد ، كما سبب خسائر فادحة للدولة العراقية على مدى سنوات عدة ، ويظهر الفساد في عدد من الزوايا ومنها تضخم العقود والصفقات الحكومية والمشاريع العامة مما ادى الى كلف باهظة للدولة وتقليل لفرص النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة ، ويضاف اليها التلاعب بالمال العام مما يؤدي الى تهديد الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة .

13. تقلب الدخل القومي والاستثمار الاجنبي المباشر، اذ يواجه العراق انسحاب وغياب القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي في ضخ مزيد من تمويل المشاريع بعد تدهور النظام القانوني .

14. خطط الاستثمار وزيادة انتاج النفط لم تتطرق لانشاء مرافئ جديدة او لتطوير المرافئ النفطية الحالية ما يجعل التفكير بزيادة انتاج وتصدير النفط الى ثمانية ملايين برميل نفط يوميا غير منطقي ولم يتحقق على ارض الواقع بحكم عدم وجود قدرات تصميمية للمرافئ التصديرية.

15. استمرار العراق بسياسته النفطية الحالية لن يمكنه من تطوير قطاع النفطي والاستجابة لمتطلبات اوبك التي تاخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية والتوقعات التي تتناغم بين خطط زيادة الانتاج وقدرات مرافئ التصدير النفطي الامر الذي سؤثر سلبا على سمعة العراق الدولية التصديرية.

16. قيام الشركات الاجنبية والجهد الوطني المشغلة لحقول نفط البصرة بحرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب لاستخراج الوقود الاحفوري دون توفير المعالجات اللازمة والذي نتج عنه ارتفاع تراكيز الملوثات الكيمياوية الغازية و خصوصا تراكيز الهايدروكاربونات غير الميثانية والذي له علاقة وثيقة بالاصابات ببعض انواع السرطان كسرطان (الرئة والمثانة) الامر الذي ادى الى تدهور بيئة المحافظة الى جانب الهدر في الثروات الوطنية.

3. قطاع الكهرباء

يعد قطاع الكهرباء من العوامل الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، حيث يعتمد معظم القطاعات الأخرى على توفر الطاقة الكهربائية لتشغيل معداتها وتقديم خدماتها بشكل فعال، لذلك، تهدف خطط التنمية الوطنية إلى تطوير بنية تحتية قوية ومستدامة لإنتاج وتوزيع الكهرباء، ويعاني قطاع الكهرباء من تحديات كبيرة ومتجذرة، وقد قدرت وزارة الكهرباء الفجوة بين الإنتاج والطلب المخمن لعام 2022 يصل إلى (32000) ميكا واط الناتجة عن إرتفاع معدلات الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل غير مسبوق وزيادة إستخدام الأجهزة المنزلية الحديثة ذات الكفاءة المتدنية وإنتشار طريقة البناء العشوائي، لذا يتطلب ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية للمنظومة الكهربائية بتوسيع حجم شبكات النقل والتوزيع.

جدول (24) معدل التجهيز وحصة الفرد من الطاقة الكهربائية للاعوام 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
معدل تجهيز الطاقة الكهربائية (ساعة/ يوم)	18	19	18	17	18
متوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية (كيلو واط.ساعة)	2742	3157	3036	3097	3358

المصدر: وزارة الكهرباء ، دائرة التخطيط والدراسات

الهدف الأول: زيادة الطاقة الإنتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل (20869) ميكا واط

من أبرز وأهم الأهداف لخطة التنمية الوطنية هو زيادة الطاقة الإنتاجية في منظومة الكهرباء لتغطية كامل الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وشهد مؤشر إجمالي الطاقة الكهربائية خلال سنوات الخطة ارتفاعاً ملوحظاً بشكل تناسقي اذ بلغ (11934) ميكا واط عام 2018 ليصل الى (16195) ميكا واط عام 2022، وبالرغم من هذا الارتفاع الا ان اجمالي انتاج الطاقة الكهربائية ظل بعيداً عن المخطط له في خطة التنمية الوطنية والبالغ (20869) ميكا واط نهاية الخطة.

الهدف الثاني: زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهربائية للوصول إلى (4041) كيلو واط . ساعة

ركزت خطة التنمية الوطنية على تحسين نوعية خدمة الكهرباء المقدمة للمواطنين وذلك بزيادة ساعات التجهيز لتصل إلى (20) ساعة / يوم كمستهدف بنهاية الخطة لكن نجد ان معدل تجهيز الطاقة الكهربائية شهد تذبذباً واضحاً ارتفاعاً وانخفاضاً اذ وصل الى القيمة المستهدفة في خطة التنمية الوطنية (2018-2022) في العام 2019 والبالغة (19) ساعة/يوم بعدما كان (18) ساعة / يوم في العام 2018 الا انه عاود الانخفاض ليصل الى (18) ساعة / يوم عام 2022، اما بالنسبة لمتوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية فقد بلغ (3358) كيلواط.ساعة في العام 2022 ليسجل ارتفاع ملحوظ عما كان عليه في العام 2021 والذي بلغ (3097) كيلواط.ساعة وبالرغم من الارتفاع الملحوظ لمتوسط حصة الفرد من الطاقة الكهربائية على مدى سنوات الخطة الا انه لم يصل الى المستهدف والبالغ (4041) كيلوواط.ساعة.

الهدف الثالث: تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية

أكدت خطة التنمية الوطنية على تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية من خلال زيادة أطوال خطوط النقل لتفادي مشكلة الاحمال الكهربائية، تبين زيادة طفيفة في أطوال خطوط النقل (132) ك.ف ليصبح (13695.9) كيلو متر لعام 2022 بعد إن كان (12167.9) كيلومتر عام 2018.

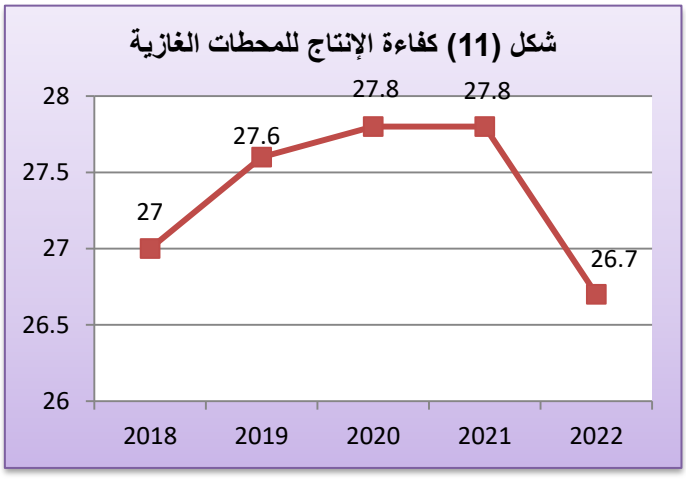

ومن خلال مؤشر معامل كفاءة الإنتاج للمحطات الغازية نلاحظ تذبذب طفيف ارتفاعاً وانخفاضاً اذ بلغ (27.0) في العام 2018 ومن ثم ارتفع الى (27.6) في العام 2019 واستمر الارتفاع ليبلغ مقدار (27.8) في العامين 2020 و 2021 ولم يستمرهذا الارتفاع اذ انخفض في العام 2022 ليبلغ (26.7) والذي مثل اقل مستوى كفاءة على مدى جميع سنوات الخطة.

كما شهد مؤشر نسبة الإستهلاك الداخلي والضائعات في شبكات التوزيع تذبذباً واضحاً خلال سنوات الخطة اذ انخفض من (58%) عام 2018 ليصل الى (49%) عام 2021 ثم عاودت لترتفع الى (56%) عام 2022

وبالرغم من الانخفاض البسيط الا انه لازال هذا المؤشر بعيد بشكل ملحوظ عن القيمة المستهدفة في خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022) والبالغة (30%) نهاية الخطة.

الهدف الرابع: ترشيد إستهلاك الطاقة الكهربائية للاستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل 7% سنوياً

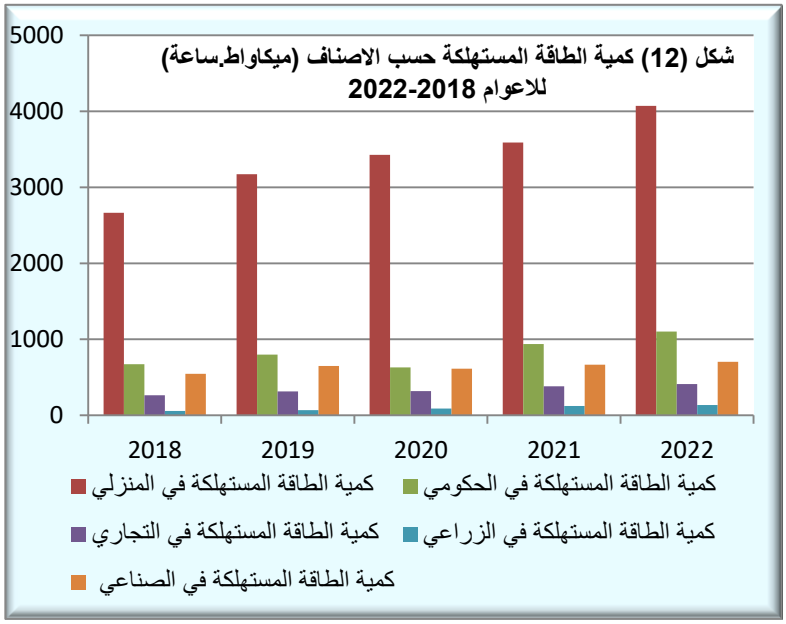

من خلال متابعة المؤشرات لوحظ إن هنالك إرتفاع في إستهلاك الطاقة الكهربائية بأصنافهم (منزلي، حكومي، تجاري، زراعي، صناعي)، وكانت الحصة الأكبر للإستهلاك المنزلي إذ بلغ (4069.9) ميكا واط عام 2022 اما الاقل استهلاكاً كان كمية الطاقة المستهلكة في القطاع الزراعي والتي بلغت (136.1) ميكا واط في العام 2022 والجدول أدناه والذي يبين الطاقة الكهربائية المستهلكة وحسب الأصناف.

جدول (25) الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب الأصناف للاعوام 2018-2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
كمية الطاقة المستهلكة في المنزلي (ميكاواط. ساعة)	2664.9	3171.3	3426.1	3589.5	4069.9
كمية الطاقة المستهلكة في الحكومي (ميكاواط. ساعة)	671.7	799.3	630.7	938.9	1102.7
كمية الطاقة المستهلكة في التجاري (ميكاواط. ساعة)	263.8	313.9	319.4	381.7	411.9
كمية الطاقة المستهلكة في الزراعي (ميكاواط. ساعة)	57.5	68.4	89.5	122.6	136.1
كمية الطاقة المستهلكة في الصناعي (ميكاواط. ساعة)	546	649.8	613.9	666.8	704.2

المصدر: وزارة الكهرباء ، دائرة التخطيط والدراسات

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع الكهرباء وكما يلي:

1. **قلة التخصيصات المالية والتي تؤثر سلبًا على تنفيذ خطط الوزارة في تحقيق الأهداف المطلوبة لمشاريع تطويرالمنظومة الكهربائية.**
2. **التعارضات وتأثيرها في التوقيتات الخاصة بالمشاريع.**
3. **شحة المياه أدت إلى أنخفاض منسوب الأنهاروتوقف عمليات تولّيد الطاقة من المحطات الكهربائية.**
4. **تهالك شبكات النقل والتوزيع وحاجتها إلى أعمال تأهيل سنوية طارئة بسبب زيادة الضغط على الشبكة نتيجة للأنشطار السكني.**
5. **زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية بشكل يفوق الزيادة من الإنتاج بسبب الزيادة في الأنشطار الأسري.**
6. **زيادة النفقات التشغيلية لوزارة الكهرباء واتساع الفجوة بينها وبين ايرادات جباية اجور الكهرباء.**
7. **زيادة انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة من زيادة انتاج الطاقة الكهربائية في المنظومة.**
8. **زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية نتيجة التغيرات المناخية.**
9. **زيادة الضائعات غير الفنية في الطاقة الكهربائية نتيجة الاستهلاك غير القانوني لها من قبل المتجاوزين على الشبكة الكهربائية.**
10. **تدهور الوضع الامني في عدد من المدن والمناطق مما تسبب في خروج عدد من محطات التوليد او التحويل عن الخدمة وتضرر اغلب خطوط النقل والشبكات اضافة الى العمليات الارهابية المتكررة على خطوط النقل وتفجير الابراج.**
11. **ارتفاع نسبة نمو الاحمال والزيادة على الطلب في الطاقة الكهربائية وبشكل كبير بسبب الانشطارات في الوحدات السكنية وبشكل غير مدروس اضافة الى تجريف الاراضي الزراعية وتحويلها الى سكنية مما اثر سلبا على توفير وتامين الخدمات بالشكل المطلوب.**
12. **قلة التخصيصات السنوية خصوصا في السنين الاخيرة بسبب الوضع الاقتصادي للبلد في ظل انخفاض اسعار النفط وتكاليف محاربة الارهاب.**
13. **ضعف في الجانب الاعلامي وتثقيف المواطنين بخصوص اهمية ترشيد استهلاك الطاقة من خلال الحد من الاسراف واحترام حرمة المال العام بعدم التجاوز على الشبكة الكهربائية.**

14. ضعف التنسيق بين الوزارة ومجالس المحافظات بخصوص المشاريع المنفذة بالمحافظات لحين صدور قانون الوزارة رقم (35) لسنة 2017.
15. عدم وجود قوانين سابقة لمحاسبة المتجاوزين على الشبكة الكهربائية ولحين صدور قانون الوزارة رقم (53) لسنة 2017.
16. تاخر معاملات استملاك الاراضي التي تقام عليها المشاريع.
17. الضائعات غير الفنية عالية جدا ومعدلات القراءة و الجباية دون المستوى المطلوب.

4. قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية (عدا النفط)

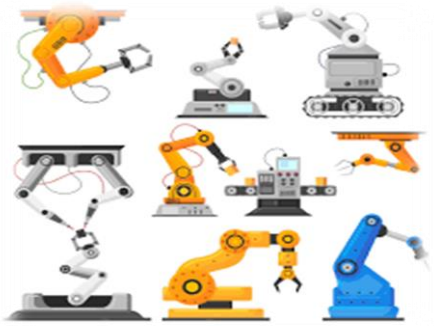

يعد قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية جزءًا أساسيًا من الاقتصاد في العديد من الدول، بما في ذلك العراق، حيث يلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز الصادرات. تعتبر هذه الصناعات الحاسمة لتحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات نهائية جاهزة للاستهلاك أو للتصدير، مما يضيف قيمة مضافة للاقتصاد ويسهم في تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستدامة ، كما لعبت الصناعة التحويلية الكبيرة دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي في بعض مراحله التنموية وذلك بحكم الإمكانات والمستلزمات المادية والبشرية المتاحة وغنى البلاد بالموارد الطبيعية وركزت خطة التنمية الوطنية على عدة أهداف للنهوض بالقطاع الصناعي ومنها تفعيل الاستراتيجيات الصناعية وتحديثها ودعمها وكذلك تشابك قطاع الصناعات التحويلية مع القطاعات الأخرى ومن أهم أهدافها (زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% عن سنة الأساس).

ولأجل تنمية هذا القطاع تم تخصيص (12.9) ترليون دينار عام 2021 من الموازنة الإستثمارية السنوية (منهاج استثماري +تنمية اقاليم)، علماً لم يتم تخصيص أي مبلغ عام 2020 وذلك لعدم إقرار الموازنة العامة للدولة وإستمرار الصرف المالي على المشاريع المستمرة.

كما نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية إذ بلغت (2.1%) في عام 2021 بعد إن كانت (3%) في عام 2020، ويعود هذا الإنخفاض إلى إرتفاع نسبة

مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد تحسن الأسعار في الأسواق العالمية، وتشير الاحصاءات قيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة (الاستخراجية والتحويلية) خلال سنوات الخطة إرتفعت من (6410) مليار دينار عام 2018 ليصل الى (12009) مليار دينار عام 2022 نتيجة ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة للمده اعلاها من (600) منشآة عام 2018 ليصل الى (852) منشآة عام 2022 اذ بلغت حصة القطاع الخاص من هذه المنشآت اكثر من (93%) بالمقابل إرتفع مؤشر عدد المشتغلين في المنشآت الصناعية الكبيرة من (115986) مشتغل عام 2018 ليصل الى (124156) مشتغل عام 2022.

وتشير الإحصاءات إن صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى إحتلت المرتبة الأولى في عدد المنشآت ضمن أنشطة الصناعة التحويلية والتي شكلت ما نسبته (50%) وتلتها نشاط صناعة المنتجات الغذائية بنسبة (33%) أما بقية الأنشطة كانت بنسبة (18%) من مجموع الصناعات المختلفة

جدول (26) المؤشرات الرئيسة للمنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية الكبيرة (الاستخراجية والتحويلية (مليار دينار)	6410	7316	6717	8884	12,009
قيمة المبيعات الفعلية للمنشآت الصناعية الكبيرة (مليار دينار)	6131	7846	6070	9121	11313
القيمة المضافة للمنشآت الصناعية الكبيرة (مليار دينار)	3324	3490	2878	4016	6347
عدد المشتغلون لنشاط الصناعات التحويلية (بأجر وبدون أجر)	115986	135629	126790	133033	124156

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات / الإحصاء الصناعي 2018 -2022

وانعكست الزيادة في قيمة الإنتاج للمنشآت الكبيرة على إرتفاع قيمة المبيعات من (6131) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (11313) مليار دينار عام 2022 بالمقابل إرتفعت القيمة المضافة من(3,391) مليار دينار عام 2021 بعد ماكانت (6347) مليار دينار عام 2022

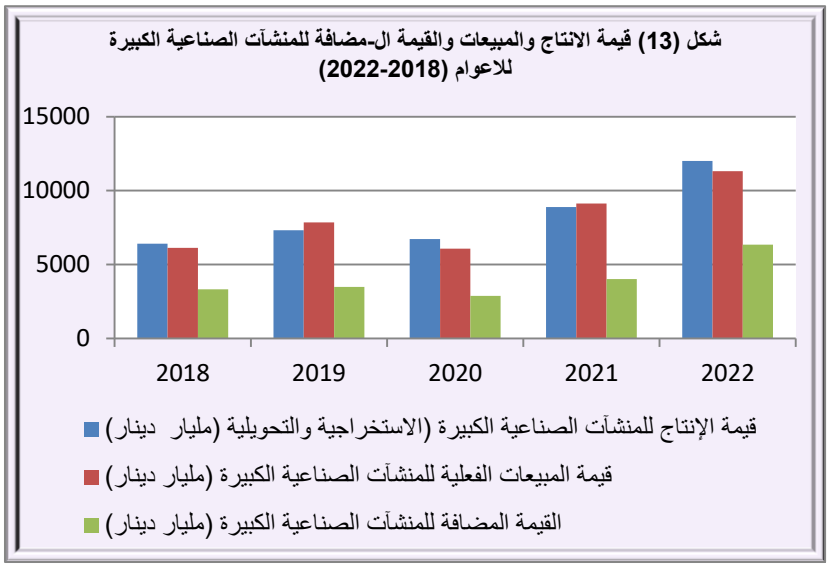

وفي المجمل لازال قطاع الصناعي بعيد كل البعد في الوصول إلى المستهدف.

اهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الصناعي وكما يلي:

1. ضعف بيئة الاعمال اذ يحتل العراق المرتبة 172 عالميا حسب اللوائح التنظيمية التي تنظم انشطة الاعمال بهدف تقويم بيئة الاعمال في كل دولة. و قيمة المؤشر له بلغت (44,7), و تأتي بعده في الترتيب الدول الافقر والتي لاتماثله في مستوى الدخل القومي.حيث يواجه رواد الاعمال في العراق ولاسيما الصناعيون منهم العديد من الصعوبات و الروتين والجهد والوقت وتكبد التكاليف الناجمة من مراجعة عدة وزارات ومؤسسات حكومية مما يؤدي في النهاية الى العزوف عن الاستثمار الحقيقي
2. قلة التخصيصات المالية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية الخاصة بالقطاع الصناعي فضلاً عن محدودية فرص التمويل الصناعي وعدم قدرة القطاع المصرفي على تلبية احتياجات القطاع الاستثماري الامر الذي دفع رجال الاعمال والمستثمرين الى العزوف عن الدخول في مشاريع ضمن القطاع الخاص.
3. ضعف دور الدولة المتمثل بتأخير القوانين والتشريعات التي تتناسب مع التوجه الاقتصادي لدعم الصناعة الوطنية (تعديل قانون الاستثمار الصناعي، الاستثمار المعدني، الملكية الفكرية والعلامات التجارية، تعديل قانون وزارة الصناعة رقم 38 لسنة 2011).

4. ضعف الاستثمار الصناعي سياسة الاغراق السلعي الذي جعل المنتج المستورد ينافس المحلي من ناحية الاسعار, على اعتبار ان السلع المستوردة تباع بأسعار اقل من المنتجات المحلية . بالإضافة الى مشكلة الطاقة الكهربائية و ارتفاع تكاليف الانتاج وغيرها من العوامل الحاكمة.
5. إرتفاع كلف الإنتاج من جراء التضخم في أعداد العاملين في أعداد العاملين لتشكيلات الوزارة.
6. عزوف الوزارات عن شراء المنتج الوطني على الرغم من جودة المنتج ومطابقة للموصفات.
7. ضعف الدعم الحكومي اللازم لتجهيز مصادر الطاقة لديمومة الإنتاج (إرتفاع اسعار الوقود، عدم استقرار تجهيز الكهرباء).
8. ضعف البنية التحتية المعرفية حيث لا توجد نظم معلوماتية رصينة في معظم المؤسسات الصناعية , وفي حالة تواجدها فانها تتصف بالافتقار الى تحليل علمي للبيانات وعدم وضوح مسار المعلومات وعدم وجود اليات واضحة لتدقيق وتحديث البيانات والمعلومات

5. قطاع النقل والأتصالات والخزن

يعد قطاع النقل والاتصالات والخزن أحد القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، حيث يلعب دورًا أساسيًا في ربط المناطق وتسهيل حركة البضائع والأفراد، وكذلك في توفير وسائل الاتصال والتواصل الحديثة، ويعد هذا القطاع من العوامل الرئيسية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة وتحسين البنية التحتية للبلد يشمل قطاع النقل والاتصالات والخزن مجموعة واسعة من الخدمات والأنشطة التي تشمل وسائل النقل المختلفة مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، وكذلك خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت، وأنظمة الخزن والتوزيع كما يعد هذا القطاع أساسي لضمان اتصال فعال وسلس بين الأفراد والشركات والسلطات، ولضمان توفير وسائل النقل الفعالة والآمنة لنقل البضائع والأفراد من مكان إلى آخر بكفاءة عالي، فضلا عن كونه احد اهم مكونات البنى التحتية التي تسهم في انجاح عملة التنمية .

أ- قطاع النقل

الهدف الأول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح 23 مليون طن سنوياً

شهد قطاع النقل خلال سنوات الخطة ارتفاعا وانخفاضاً ، اذ انخفضت عدد سفن البضائع القادمة (المحملة) للموانئ العراقية (1699) سفينة لعام 2022 مقارنة بعام 2018 التي كان عددها (2044) سفينة ويعود ذلك إلى الخطة الاستيرادية لمؤسسات الدولة والتي تتضمن إنهاء العقود المبرمة أو تجديدها، بالمقابل إرتفع عدد سفن البضائع المغادرة (المحملة) من الموانئ العراقية (1199) سفينة لعام 2022 مقارنة بعام 2018 التي كان عددها (995) سفينة بسبب إرتفاع تصدير المنتجات النفطية عبر ميناء خور الزبير وأم قصر الجنوبي الذي بدأ يتحول إلى ميناء صناعي بعد ما كان ميناء تجاري ، وشهد مؤشر كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية ارتفاع بواقع (19851) ألف طن لعام 2022 مقارنة بعام 2018 والذي بلغ (17898) الف طن .

جدول (27) مؤشرات أداء نشاط الموانئ للأعوام 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد سفن البضائع القادمة (المحملة) للموانئ العراقية	2044	1836	2060	1739	1699
عدد سفن البضائع المغادرة (المحملة) من الموانئ العراقية	995	1284	808	943	1199
كمية البضائع المستوردة عن طريق الموانئ العراقية (ألف طن)	17898	16708	19569	17118	19851
كمية البضائع المصدرة والمغادرة من الموانئ العراقية (ألف طن)	10456	12930	10213	10236	11066
عدد العاملين لدى الشركة العامة للموانئ العراقية	9006	8766	7867	7512	7238
حمولة البضائع المصدرة من الموانئ النفطية (ألف طن)	107582	109772	94603	100425	113193
مجموع الايرادات المتحققة للشركة العامة لموانئ العراق(مليار دينار) .	453.3	486.3	424.1	451.5	518.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2018-2022.

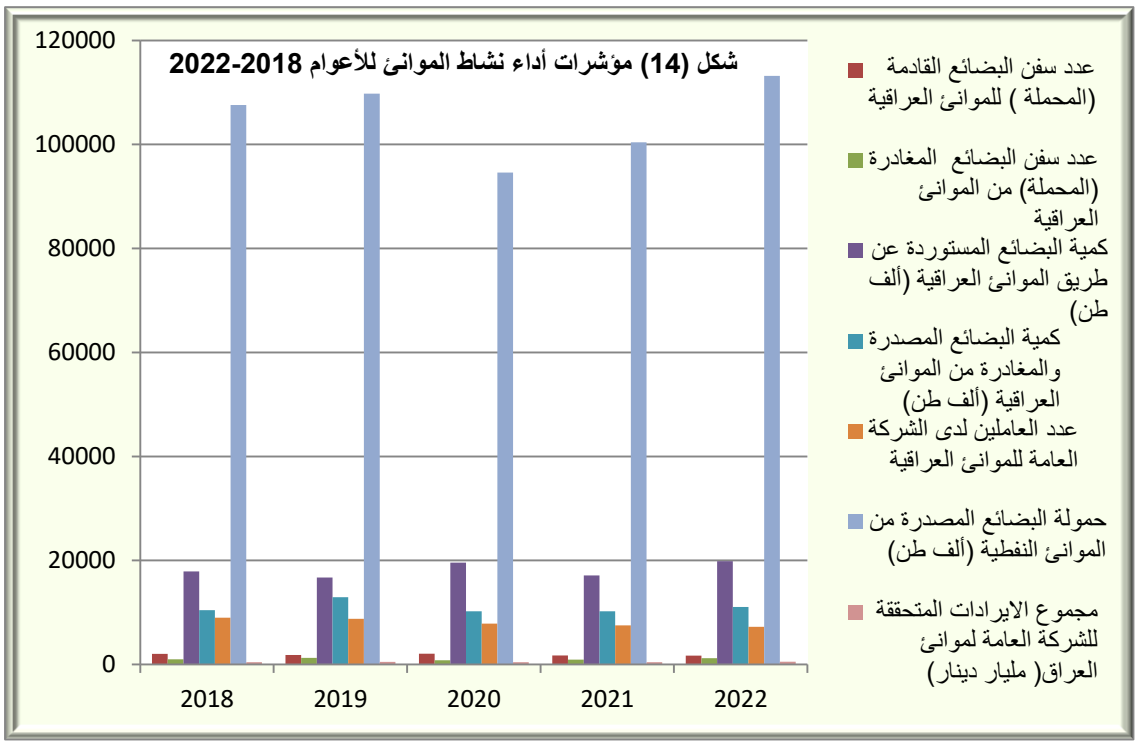

الهدف الثاني: تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق

تشير البيانات أدناه إلى إن الحمولة الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة بواسطة السفن المملوكة قد انخفضت بواقع (333) ألف طن عام 2022 في حين كانت (789) ألف طن عام 2018 بسبب العرض والطلب وحسب الأسواق العالمية والعقود المتوفرة لدى الشركة ، وشهد مؤشر عدد العاملين لدى الشركة العامة للنقل البحري انخفاض (1240) عامل عام 2022 بعد ما كان (1610) عامل عام 2018 لأسباب منها احالة الكثير من العاملين على التقاعد , ونلاحظ انخفاض عدد السفن العاملة لدى الشركة العامة للنقل البحري (6) سفن خلال عام 2022 في حين كانت (8) سفينة عام 2018.

جدول (28) الحمولة الإجمالية للسفن وعدد العاملين للشركة العامة للنقل البحري للأعوام 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
الحمولة الإجمالية لسفن البضائع المصدرة والمستوردة البحري (ألف طن)	789	374	536	406	333
عدد العاملين لدى الشركة العامة للنقل البحري	1610	1539	1264	1216	1240
عدد السفن العاملة لدى الشركة العامة للنقل البحري	8	8	7	7	6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2018-2022.

الهدف الثالث: تحسين أداء وتطوير دور الناقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة اقتصادية في مجال النقل الجوي

سجلت حركة الشحن الجوي خلال عام 2022 إرتفاعاً كبيراً في التجارة الدولية وأنشطة السياحة وأزدياد أعداد المسافرين الدوليين ، وكما لوحظ إرتفاع عدد المسافرين القادمين والمغادرين في عام 2022 بواقع (1089696) مسافر في حين بلغ (1143048) مسافر في عام 2021، أما بالنسبة لعدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية فقد شكلت انخفاضاً إذ بلغت (31978) رحلة عام 2022 بعد ما كانت (15596) رحلة عام 2021 ، ونلاحظ ارتفاع عدد العاملين في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، إذ سجلت البيانات إن عدد العاملين في الشركة ارتفع إلى (3390) عامل عام 2022 بعد ما كان (2679) عامل في عام 2021 .

جدول (29) عدد المسافرين القادمون والمغادرون لنشاط النقل الجوي للأعوام 2021 ، 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد العاملين في الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية	3137	3110	2758	2679	3390
عدد المسافرين (القادمين + المغادرين) المنقولين على طائرات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية	30064	21816	636321	1143048	1089696
عدد الرحلات الجوية في المطارات العراقية للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية	29032	29032	8388	15596	31978

المصدر: وزارة النقل/ دائرة الخطيط والمتابعة للأعوام 2018-2022

الهدف الرابع: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام

يمكن ملاحظة اداء نشاط النقل البري خلال سنوات الخطة من خلال الآتي :-

شهد مؤشر عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع المملوكة ارتفاع طفيف (436) شاحنة عام 2022 في حين بلغ (429) شاحنة عام 2018 ويعزى ذلك الى وجود بعض الشاحنات تحت الشطب وعاطلة ومتوقفة وعدم تفعيل الناقل الوطني وعدم وجود اولوية للشاحنات المملكة للشركة ومعاملتها حالها حال الشاحنات الاخرى ، أما بالنسبة لمؤشر عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع (غير المملوكة) ارتفعت إلى (400) شاحنة عام 2022 بعد إن كان عددها (2600) شاحنة خلال عام 2021 ومقارنة بعام 2018 والتي بلغت (1800) شاحنة .

جدول (30) مؤشرات الأداء لنشاط النقل البري للأعوام 2018 -2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع المملوكة	429	420	401	447	436
عدد الشاحنات العاملة لنقل البضائع غير المملوكة	1800	2600	2500	2600	400
عدد العاملين في النقل البري للبضائع	2313	2143	1905	1762	1670
كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة (ألف طن)	750	485	429	431	447
كمية البضائع المنقولة بالشاحنات غير (المملوكة (ألف طن)	1330	1252	4805	6564	667

عدد الحافلات العاملة في الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود	636	668	846	897	644
عدد الركاب والمسافرين والوفود (مليون راكب ومسافر)	21.5	19.2	5.0	3.5	6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية إحصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2018، 2022

بلغ عدد العاملين في الشركة العامة للنقل البري (1670) عامل خلال عام 2022 وفي عام 2021 بلغ عدد العاملين (1762) عامل اما في عام 2018 بلغ (2313) عامل ويعزى سبب الإنخفاض إلى التقاعد والاستقالة وإنهاء الخدمات والوفاة والنقل للعاملين .

كما شهد مؤشر كمية البضائع المنقولة بالشاحنات (المملوكة) خلال مسار الخطة انخفاض بواقع (447) ألف طن في عام 2022 وفي عام 2021 كانت كميتها (431) ألف طن مقارنة بعام 2018والتي بلغت (750) الف طن ، وشهد مؤشر كمية البضائع المنقولة بالشاحنات (غير المملوكة) للنقل البري انخفاضاً (667) ألف طن في عام 2022 في حين كانت (6564) ألف طن عام 2021وبلغ (1330) الف طن عام 2018.

شكل (15) كمية البضائع المنقولة بالشاحنات المملوكة وغير المملوكة للأعوام

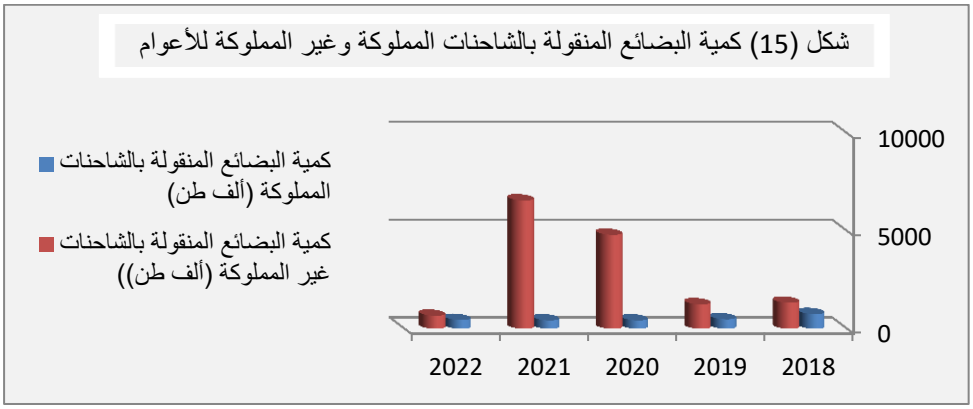

الهدف الخامس: تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية

بلغت أطوال خطوط سكك الحديد العاملة لسنوات الخطة (2893) كم ، أما بالنسبة لمؤشر عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد فقد انخفض الى (3712) عامل في عام 2022 مقابل (4901) عامل عام 2018 وذلك بسبب الاحالة الى التقاعد ، النقل والتنسيب الى وزارات وشركات اخرى ، وعن مؤشر عدد مسافري سكك الحديد بأجر نلاحظ ارتفاع متذبذب بواقع (143) الف مسافر عام 2022 في حين بلغ (127) ألف مسافر عام 2021 و(529) الف مسافر عام 2018 ، وشهد مؤشر الايرادات المتحققة من نقل المسافرين بأجر انخفاض بواقع (1319) مليون دينار عام 2022 و(1079) مليون دينار مقابل (4470) مليون دينار عام 2018 .

جدول (31) مؤشرات اداء الشركة العامة للسكك الحديد للأعوام 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
مجموع أطوال خطوط السكك العاملة في العراق (كم)	2893	2893	2893	2893	2893
عدد العاملين في الشركة العامة لسكك الحديد (عامل)	4901	4690	4201	3942	3712
عدد مسافري سكك الحديد بأجر (ألف مسافر)	529	435	77	127	143
الإيرادات المتحققة من نقل المسافرين بأجر (مليون دينار)	4470	4013	737	1079	1319
متوسط أجرة نقل المسافر الواحد (دينار)	8450	9225	9571	8496	9224

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2018 - 2022

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط النقل وكما يلي:

1. قدم وأستهلاك كل من خطي (بغداد – موصل) و (بغداد – بصرة) اللذين يمثلان العمود الفقري لحركة النقل في الشركة العامة للسكك الحديد حيث أصبحا غير ملائمين لمتطلبات تسيير القطارات بسرع وحمولات مقبولة وبحدها الأدنى.
2. شحة المواد الإحتياطية اللازمة لصيانة الوحدات المتحركة والخطوط والإشارات والمعدات الأخرى مما أثر سلباً على كفاءة عمل الوحدات المتحركة وعدم إمكانية توفير بعض الأجزاء من الأسواق المحلية.
3. توقف النقل الدولي منذ عام 2012 بسبب الأحداث في سوريا تسبب في ضعف تحقيق إيرادات بالعملة الصعبة.
4. النقص الكبير في الكوادر الإدارية والفنية الضرورية لأصلاح وصيانة خطوط السكك والوحدات المتحركة.
5. كثرة التجاوزات المتمثلة بما يلي:
   أ. تجاوز الأهالي على محرمات خطوط السكة.
   ب. المعايير غير النظامية وصلت إلى أكثر من 450 معبر على خط بغداد – بصرة فقط.
   ت. تجاوز دوائر الدولة على محرمات خطوط السكة.
   ث. التعرض للقطارات من خلال رمي الحجارة وتسبب الأضرار في القطارات.

ب- قطاع الاتصالات

يعكس قطاع تكنولوجيا المعلومات والأتصالات أهمية إستراتيجية كونه عاملاً مهماً في دعم التنمية الإقتصادية ، حيث تعدّ تكنولوجيا المعلومات من أهم مقومات العصر الحديث ونما استخدامها على مستوى العالم في بناء

مجتمع معرفي من خلال تهيئة بنية تحتية قوية ومتطورة ومجتمع قادر على التواصل باستخدام أحدث تقنيات الاتصالات .

الهدف الأول: رفع مساهمة قطاع الأتصالات في الناتج المحلي الإجمالي

سجلت الكثافة الهاتفية للهواتف الثابتة لعموم العراق عدا إقليم كردستان انخفاضاً طفيفاً إذ بلغت (5.6) لكل (100) شخص عام 2022 مقارنة بعام 2018 التي بلغت (6.2) لكل (100) شخص ، اما مؤشر عدد بدالات الهاتف الارضي فقد سجل عام 2021 اقصى ارتفاع بلغ (283) بدالة ، وشهد مؤشر عدد أبراج الاتصالات ارتفاعا ملحوظاً بلغ (383) برج عام 2022 مقارنة بعام 2018 الذي سجل (340) برج .

جدول (32) مؤشرات الاتصالات للأعوام 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
الكثافة الهاتفية لكل 100 شخص للهواتف الثابتة	6.2	6.3	6.2	6.3	5.6
عدد خطوط الهاتف الثابت (سعة البدالات بالألف)	2021.4	2126.0	2151.0	2243.0	2038.4
عدد بدالات الهاتف الأرضي	278	280	280	283	255
عدد أبراج الأتصالات	340	369	361	363	383

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2018-2022

الهدف الثاني: مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية

لتحقيق اتصالات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة للجميع وتعزيز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الأشخاص والشركات بشكل آمن ، سجل مؤشر عدد مشتركي خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق (20.7) مليون مشترك عام 2020 اقصى ارتفاع خلال سنوات الخطة مقارنة بعام 2019 والذي سجل (19.4) مليون مشترك ، اما عدد مشتركي خطوط الهاتف الاسلكي للشركات العاملة في العراق فقد سجل ارتفاعاً خلال عام 2019 بواقع (963.4) الف مشترك وانخفض الى (644.8) الف مشترك عام 2021 واستمر بالانخفاض عام 2022 بواقع (351.2) الف مشترك .

جدول (33) عدد مشتركي خطوط خدمة الانترنت وخطوط الهاتف الاسلكي في العراق للأعوام 2018-2022

المؤشر	2019	2020	2021	2022
عدد مشتركي خطوط خدمة الانترنت للهاتف النقال للشركات العاملة في العراق (مليون مشترك)	19.4	20.7	20.3	20.5
عدد مشتركي خطوط الهاتف الاسلكي للشركات العاملة في العراق (الف مشترك)	963.4	681.8	644.8	351.2

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2019-2022

الهدف الثالث: تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية

نلاحظ من خلال متابعة مسار خطة التنمية الوطنية ان عدد المكاتب البريدية قد سجلت انخفاضاً بواقع (257) مكتب بريدي عام 2022 بعد ان سجل اعلى ارتفاع له في عام 2019 اذ بلغ (287) مكتب بريدي ، كما شهد مؤشر عدد الصناديق البريدية ارتفاعاً طفيفاً اذ بلغ (43496) صندوق بريدي عام 2022 مقارنة بعام 2018 والذي بلغ (40791) صندوق بريدي ، أما بالنسبة لعدد الطرود البريدية الدولية فقد سجل عام 2019 اعلى ارتفاع بواقع (13869) طرد بريدي في حين نلاحظ ان عام 2020 سجل انخفاضاً متدنياً بواقع (7093) طرد بريدي ، من جانب آخر نلاحظ انخفاض عدد مودعي صناديق التوفير في العراق إلى (85) الف مودع عام 2022 مقارنة بعام 2018 الذي سجل اعلى ارتفاع بواقع (145) الف مودع عام 2018 .

جدول (34) عدد المكاتب والصناديق والطرود البريدية الدولية للأعوام 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المكاتب البريدية	281	287	282	259	257
عدد الصناديق البريدية	40791	45198	45188	43416	43496
عدد الطرود البريدية الدولية الصادرة والواردة	11509	13869	7093	12047	11597
عدد مودعي صناديق التوفير في العراق	145	136	128	89	85

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية احصاءات النقل والاتصالات للأعوام 2018-2022

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط الأتصالات وكما يلي:

1. ضعف الخدمات المقدمة من قبل شركات الهاتف النقال والإنترنت بسبب هيمنة وإحتكار القلة فضلاً عن عدم استقرار التسعيرة .
2. عدم استخدام الخطوط الهاتفية الأرضية وبنسب عالية بسبب تلكؤ عمل تلك الخطوط وعدم ربط البدالات مع بعضها مما أثر على كفاءة أدائها ومنافسة خطوط شركات الهاتف المحمول.
3. التجاوز على مشاريع الأتصالات نتيجة ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية.
4. عدم إمكانية إحكام السيطرة الحكومية المطلقة على الأتصالات والإنترنت عن طريق إستخدام بوابات النفوذ الدولية للأتصالات والإنترنت بسبب المخاوف المرتبطة بأمن المعلوماتية وبهدف حماية أمن وسيادة البلد .
5. عدم إمكانية إيجاد مصادر تمويل بديلة عن الموازنة الإستثمارية في تنفيذ أعمال البنى التحتية لنشاط الاتصالات .
6. نقص في الكادر الوظيفي بسبب الاحالة على التقاعد .
7. عدم الترويج لخدمة الطرود البريدية الدولية وصناديق التوفير في العراق .
8. امتناع بعض دوائر الدولة عن فتح صناديق بريدية واكتفائهم بأرسال مخولين لاستلام البريد الصادر والوارد .

جـ . قطاع الخزن

الهدف الاستراتيجي: تأمين خزين إستراتيجي من الحنطة والرز يكفي لمدة ستة أشهر في الأقل

شهد عام 2022 ارتفاع بالطاقة الخزنية للحبوب السايلوات حيث بلغت (1644) ألف طن لعام 2022 بعد ما كانت (1584) ألف طن عام 2021 ، في حين بلغ عدد السايلوات ومخازن خزن الحبوب (33) (سايلو) بعد ان كانت (31) (سايلو) لعام 2021 وبلغ عدد البناكر (461) بنكر للأعوام (2021، 2022) وعدد المسقفات (239) مسقف للأعوام (2021، 2022) ونلاحظ انخفاض بعدد الكوادر المخصصة في قطاع الخزن (450) موظف عام 2022 بعد ما كان (500) موظف عام 2021 بسبب احالتهم على التقاعد وعدم وجود تعيينات بهذا المجال .

جدول (35) مؤشرات قطاع الخزن للأعوام (2018 ـ 2021)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
الطاقات الخزنية للحبوب سايلوات (ألف طن)	1864	1864	1884	1584	1644
عدد السايلوات ومخازن خزن الحبوب في العراق (سايلو ومخزن)	301	301	83	31	33

المصدر:- وزارة التجارة / دائرة التخطيط والمتابعة للأعوام 2018-2022

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع الخزن وكما يلي:

1. قلة التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع وانشاء السايلوات او اعادة بناءها .
2. عدم وجود طاقات خزنية لاستيعاب الخزين الاستراتيجي .
3. خزن الحبوب (الحنطة) في الساحات والبناكر، ويعتبر هذا الخزن غير نظامي أو تأجير مسقفات ومواقع تعود إلى دوائر وشركات أخرى لغرض استيعاب الحنطة المسوقة والمحولة للمواقع .
4. نقص بالكوادر الوظيفية المخصصة لقطاع الخزن نتيجة احالتهم للتقاعد وتغيير المسلك الوظيفي لاسباب صحية وعدم وجود تعينات بهذا المجال .
5. قدم واندثار أغلب المخازن وسايلوات الشركة العمودية وهي ذات طاقات خزنية قليلة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في السكان لكل محافظة.
6. كثرة الأعطال الفنية وبشكل مستمر مما يؤدي إلى التأخير في عملية استلام وتجهيز الحبوب إلى المطاحن مع تحميل الشركة مبالغ مالية إضافية لأغراض الصيانة والمحافظة على ديمومة العمل فيها.
7. تعرض عدد كبير من السايلوات إلى العطل وذلك بسبب أحداث داعش وتضرر أغلب السايلوات في المحافظات المحررة (صلاح الدين، الأنبار، نينوى) من قبل العمليات الإرهابية والتي تمثل مخازن إستراتيجية.

9. قطاع الثقافة والسياحة والآثار

يعد قطاع الثقافة والسياحة والآثار من القطاعات الحيوية والمهمة في أي دولة، حيث يلعب دوراً رئيسياً في تعزيز الهوية الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل هذا القطاع العديد من الجوانب المترابطة مثل المواقع الأثرية والتراث الثقافي والفنون والمهارات التقليدية والسياحة والترفيه، كما يعتبر قطاع الثقافة والسياحة والآثار من

أهم القطاعات الاقتصادية في أي بلد، حيث يساهم في تعزيز الفهم والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الوطنية والتاريخية، كما يسهم في توفير فرص العمل وزيادة الدخل الوطني وتنويع مصادر الدخل.

أ. نشاط الثقافة

الهدف الأول: استنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع

العراق من البلدان التي تتمتع بمقومات سياحية عديدة منها الأثرية والدينية وغيرها، حيث يمكن للقطاع السياحي أن يكون مسانداً وداعما لموازنات الدولة ومعززاً للدخل القومي ولا يختلف الإستثمار السياحي عن أنواع الإستثمارات الأخرى في أهتمامه بتنمية وتطوير رأس المال المادي والبشري الذي يعدّ جزءًا من العملية الإنتاجية والخدمية في النشاط الإقتصادي.

من خلال متابعة المؤشرات نلاحظ تباين بنسب الإنجاز لعام 2022 عما كانت عليه للأعوام (2018، 2019، 2020،2021) مقارنة بما مخطط له ولا زالت بعض المؤسسات والدوائر الثقافية وألفنية تعاني من الإهمال، وبعضها يعاني من مشاكل مرتبطة بسوء الإدارة وتفشي جائحة كورونا وإجراءات الحظر الشامل لفترة طويلة فضلاً عن عدم اقرار الموازنة وقلة التخصيصات المالية التي إنعكست بشكل سلبي على جميع المؤشرات خلال عامي (2019، 2021).

جدول (36) مؤشرات الأداء للنشاط الثقافي للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المهرجانات والمؤتمرات والندوات الثقافية والفنية	440	131	488	626	115
عدد المشاركات في الندوات والفعاليات والأحتفالات	177	89	38	59	250
عدد الإصدارات والدوريات (مجلة، مكتبة، صحيفة)	126	104	65	96	51
عدد المعارض الفوتوغرافية والفنية	110	42	132	149	28
عدد المعارض للإصدارات الكتب والكتب المترجمة	69	17	76	46	59
عدد الكتب الثقافية المطبوعة	120	54	41	52	93
عدد الأفلام والمسرحيات المنتجة	19	8	7	34	13
عدد عروض الأزياء داخل وخارج العراق	23	18	1	6	11
عدد الباحثين والمطالعين والمواطنين الذين تم تزويدهم بالبيانات	21735	9870	803	7767	3309

عدد الكتب والإطاريح والرسائل الجامعية والدوريات (التي تملك رقم إيداع في وزارة الثقافة)	9756	10798	11126	15813	138401
عدد الكتب والرسائل والإطاريح الجامعية بالملفات والخرائط	25686	35667	2647	1209	1202
عدد الحفلات الموسيقية والأماسي	695	731	6	127	0
عدد المعارض والمطبوعات الخاصة بالأطفال	78	50	34	30	39
عدد الإصدارات الخاصة بالأطفال (المجلات)	15	10	16	24	24
عدد المهرجانات والفعاليات الفنية والمسرحيات الخاصة بالطفل	78	95	29	56	65

المصدر: وزارة الثقافة، دائرة الشؤون الإدارية كتابهم ذي العدد 6617 في 2022/4/18

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف النشاط الثقافي وكما يلي:

1. تعذر إقامة الكثير من الانشطة وإقامة المعارض بشكل حضوري والإعتماد على المنصات الإلكترونية وذلك بسبب جائحة كورونا.
2. تقادم أغلب المكائن الطباعية مما يسبب في تأخير الإصدارات وقلة التسويق في الكتب والمجلات التي تجلب مردود مالي لتلك الدوائر.
3. ضعف أهتمام المواطن بشراء الكتب والمجلات نتيجة التطور الحاصل في شبكة الأتصالات العالمية (الانترنت) مما سهل على المواطن الحصول على المعلومة بوقت أقصر وأسرع.
4. قلة الأتفاقيات الدولية التي تلعب دوراً رئيسياً في رفد وتطوير ونشر الموروث الثقافي العراقي.
5. عدم تشجيع الشركات والمستثمرين في رفد وبناء المشاريع التي تخدم العمل الثقافي.
6. قلة التخصيصات المالية المرصدة لأغلبية الدوائر إذ إن نظام التمويل الذاتي لبعض الدوائر مما يحدد من ميزانية الدوائر بمبالغ بسيطة قياساً بحجم العمل الفني.
7. قلة الأهتمام بالكوادر والكفاءات الفنية مما أدى إلى هجرة أكبر عدد ممكن من الفنانين والمبدعين.

ب. نشاط السياحة والآثار:

الهدف الأول: رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يركز هذا الهدف على تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي وتشجيع الإستثمار وتأثيره على التنمية الإقتصادية التي يسهم بالنهوض بالواقع السياحي في العراق مما يخلق فرص عمل للموارد البشرية فضلاً عن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة أعداد المرافق السياحية وتوجيه النشاط السياحي بالمستوى الذي يتناسب مع إرتفاع أعداد الزوار الأجانب الوافدين للسياحة إلى العراق من خلال رفع مستوى كفاءة القوى البشرية العاملة.

جدول (37) مؤشرات النشاط السياحي للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المشاركات الخارجية (الاجتماعات والمؤتمرات) لهيئة السياحة مع الدول الأخرى	12	11	3	9	10
عدد مشاركات هيئة السياحة في معارض وأسواق داخل العراق	4	6	5	2	2
عدد الدورات التدريبية (الداخلية) في هيئة السياحة	12	11	25	25	16
عدد الدورات التدريبية والتطويرية خارج هيئة السياحة	64	76	1	41	13
عدد الإجازات الممنوحة لتصنيف المرافق السياحية وتشمل (فنادق، مقاهي، سينمات، قاعات، مطاعم، مخازن، مكاتب)	87	183	38	474	843
عدد الزوار الوافدين ضمن المجاميع السياحية لمختلف الجنسيات لحساب الشركات الضامنة	7164	541667	25819	54359	430393
عدد ألفنادق ومجمعات الإيواء السياحي(منح إجازة)	196	243	14	160	776

المصدر: وزارة الثقافة / هيئة السياحة (2018 ـ 2022)

بعض مؤشرات هذا النشاط شهدت حالة من الإرتفاع والبعض الآخر بالثبات علما إن جميع المؤشرات الخاصة بالنشاط السياحي إرتفعت عام 2022 مقارنة بالأعوام السابقة حيث شهدت إنخفاض عام بتلك المؤشرات للأعوام (2019،2020،2021) وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا وفرض الحظر الشامل وإتباع سياسة الترشيد بالنفقات.

الهدف الثاني: الحفاظ على الأرث الحضاري ـ التأريخي وإحياء المعالم الأثرية

نلاحظ إن هنالك تذبذب ملحوظ في المؤشرات أعلاه، اذ ارتفع عدد اللجان المشتركة لهيئة السياحة مع الوزارات الأخرى إلى (3) لجان لعام 2019 بعدما كان (7) لجان لعام 2018 ثم عاود لينخفض بنسبة 50% اذ بلغ عدد اللجان في العام 2020 (5) لجان ، بينما شهد إرتفاع بعدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في العامين 2021 و 2022 اذ بلغت (841) جولة و (1136) جولة للعام على التوالي 2022 بعد ان كانت (293) جولة في العام 2020 والذي يمثل اقل عدد للجولات بعدما كان (1372) جولة في العام 2018.

جدول (38) المؤشرات الخاصة بالحفاظ على الأرث الحضاري التأريخي للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد اللجان المشتركة لهيئة السياحة مع الوزارات الأخرى	7	10	5	2	3
عدد الجولات التفتيشية لشركات السفر والسياحة في بغداد والمحافظات لهيئة السياحة	1372	1217	293	841	1136
عدد الجولات التفتيشية في بغداد والمحافظات لمتابعة مستوى الخدمة في المرافق السياحية ومدى توفر الشروط فيها	11155	11072	6280	11146	19120

المصدر: وزارة الثقافة / هيئة السياحة (2018 ـ 2022)

الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي

يسعى هذا الهدف نحو تشجيع الإستثمار الخاص في المرافق السياحية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة والمحفزات المالية وتهيئة البنى التحتية أمام الإستثمار الخاص في نشاط السياحة والآثار، عموماً شهدت مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي تزايد كبير خلال عام 2022 عن العام الاعوام السابقة عدا عدد المرافق الخاصة بالقطاع المختلط والمشاركة في إدارة المرافق السياحية الذي بقي (13) مرفق لجميع اعوام الخطة ، اما أعداد فرص العمل في القطاع السياحي والتي تحد من الفقر فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال العام 2022 اذ بلغت (4800) فرصة بعد ان كانت (892) فرصة للعام 2018 ، أما بالنسبة إلى عدد الإجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة فهي الاخرى شهدت ارتفاعاً ملحوظاً اذ بلغت (102) اجازة ممنوحة والتي تعد الاعلى من بين جميع سنوات الخطة.

جدول (39) مؤشرات تعزيز دور القطاع الخاص في الإستثمار السياحي للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المرافق الخاصة بالقطاع المختلط والمشاركة في إدارة المرافق السياحية	13	13	13	13	13
أعداد فرص العمل في القطاع السياحي والتي تحد من ألفقر	892	1329	506	1810	4800
عدد الإجازات الممنوحة لشركات السفر والسياحة	90	89	69	59	102

المصدر: وزارة الثقافة / هيئة السياحة (2018 ـ 2022)

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف النشاط السياحي وكما يلي:

1. عدم الإستغلال الأمثل للإمكانات والموارد السياحية المتاحة في العراق مما يجعل العراق سوقاً سياحياً منافساً في المنطقة.
2. قلة وإنعدام الأنشطة الترويجية والإعلامية والتوعوية للسياحة في العراق وخاصة المواقع الأثرية والثقافية والعلاجية والبيئية لأن حجم الخدمات المقدم بالمقابل لا يكفي لرواد السياحة الداخلية.
3. عدم توفر السيولة المالية مع استمرار العجز المالي لهيئة السياحة بأعتبارها من دوائر التمويل الذاتي.
4. تأثير جائحة كورونا مما حال إلى تعذر المشاركة في المعارض والأسواق الخارجية واللجان المشتركة مع الوزارات الأخرى.
5. ضعف دور القطاع الخاص بنشاط السياحة وذلك لعدم كفاية البنية الأساسية للمناطق السياحية كما يعزى ذلك الأفتقار إلى التخطيط للتنمية السياحية.
6. عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات تعريف خاصة بقطاع السياحة عن المواقع الأثرية والحضارية لتزويد السائح بالأماكن السياحية الموجودة في العراق، إضافة إلى ضعف الدعاية والترويج السياحي في البلد.
7. عدم تحقيق تكامل وتوافق بين القطاع الأثري والتراثي والسياحي بالعمل على إعداد إستراتيجية نهوض بقطاع السياحة العراقي وإعداد كوادر متخصصة بتأهيل وترميم القطع الأثرية وفرق للتنقيب وأكتشاف أماكن جديد.
8. قلة أعداد المرافق السياحية الكبيرة مع إفتقار قطاع السياحة للبرامج السياحية المتنوعة.

6. قطاع المباني والخدمات

قطاع المباني والخدمات يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة التي ترتبط بتوفير البنية التحتية الضرورية للمجتمع، وتشمل أنشطة السكن وتوفير الماء والصرف الصحي. ويعد هذا القطاع حيويًا لتوفير ظروف الحياة الصحية والكريمة للسكان وضمان استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل قطاع المباني والخدمات الأساس لتوفير البيئة المعيشية للمجتمع، ويتضمن العديد من الأنشطة المترابطة التي تؤثر مباشرة على جودة حياة الافراد. ويتضمن هذا القطاع نشاط السكن ويتعلق هذا الجانب ببناء وصيانة المساكن والمباني السكنية التي يقيم فيها السكان، اضافة الى توفير توفير المياه النقية للاستخدام البشري والصناعي والزراعي، بما في ذلك بناء وصيانة البنية التحتية لتوزيع المياه والآبار ومحطات التحلية وأنظمة التوزيع، اما بخصوص الصرف الصحي فانه يتعلق بجمع ومعالجة المياه المستعملة والمياه الصحية، وتوفير نظم الصرف الصحي الفعالة والصحية للتخلص من المياه الملوثة بطريقة آمنة وبيئية.

أ. نشاط السكن

سياسة الأسكان لا تقتصر فقط على ضمان سقف يأوي اليه كل إنسان إذ أن برامج الأسكان ومبادرات السكن لها تأثيرات في الاقتصاد وفي الوضع المالي للأسر وبخاصة الحضرية منها، ولها آثار في صناعة البناء ومدى قدرتها على تحفيز الإقتصاد وتقليل البطالة.

الهدف الأول: تأمين (100) ألف وحدة سكنية على أن تنفذ وفقاً للطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة في إنشاء الوحدات السكنية

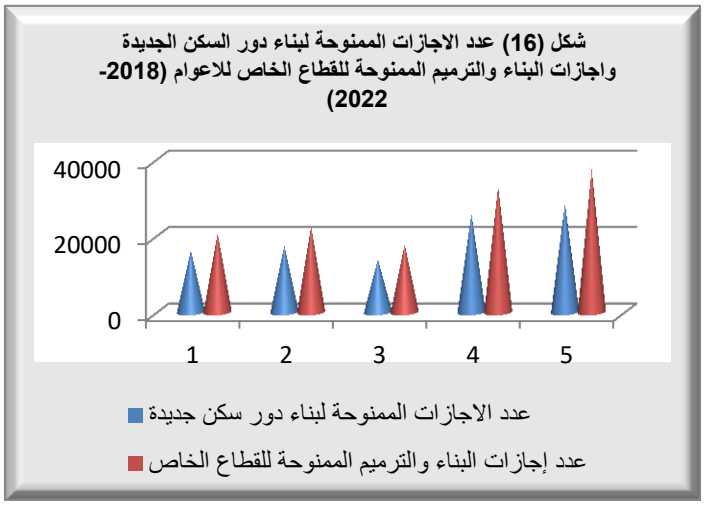

من خلال تتبع مؤشرات قطاع السكن خلال سنوات الخطة (2018-2022) نجد هنالك إرتفاع بالمؤشرات، إذ شهدت قيمة المواد الإنشائية المستخدمة في تشييد الأبنية إرتفاع ملحوظ من (875.2) مليار دينار عام 2018 لتصل الى (1045) عام 2022 عن كلفة المواد الإنشائية .

كما ارتفع عدد العاملين في أبنية القطاع الخاص طيلة أيام العمل من (36379) عامل عام 2018 ليصل الى (55779) عامل عام 2022.

كما شهد مؤشر عدد الأبنية المنجزة للقطاع الخاص ارتفاعاً ملحوظاً للمدة اعلاها من (9888) مبنى عام 2018 وبكلفة (1.6) ترليون دينار ارتفعت لتصل الى (19778) مبنى عام 2022 وبكلفة (1.8) ترليون دينار بينما شهد مؤشر عدد دور السكن الجديدة ارتفاعاً كبيراً اذ بلغ (16134) دار عام 2018 ارتفع ليصل الى (14465) عام 2022 ، وأحتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى من حيث عدد الدور السكنية التي اكتمل بنائها من مجموع عدد الدور الجديدة التي شيدت خلال سنوات الخطة.

كما سجلت عدد إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص إرتفاع كبير إذ بلغت (20676) إجازة عام 2018 ارتفع ليصل الى (37442) اجارة عام 2022.

كما تشير البيانات أن عدد الإجازات الممنوحة لبناء دور سكن جديدة قد بلغ (16134) إجازة عام 2018 من مجموع عدد الإجازات الممنوحة للأبنية الجديدة والهدم إعادة بناء ارتفعت لتصل الى(28,495) إجازة عام 2022، وقد سجلت محافظة بغداد ايضاً أعلى نسبة في إجازات البناء لدور السكن الجديدة من مجموع الإجازات الممنوحة، كما بلغت عدد الإجازات الممنوحة لبناء العمارات السكنية الجديدة (15) إجازة عام 2021 وبكلفة تخمينية مقدارها (8.31) مليار دينار وتركزت في محافظة بغداد، بينما بلغت عدد الوحدات السكنية الموزعة لذوي الدخل المتوسط (8870) وحدة عام 2021.

كما بلغ عدد القروض من صندوق الأسكان العراقي موزعة جغرافياً (19129) قرض عام 2022 بعد ما كان(21454) قرض عام 2021 و(11359) قرض عام 2020، وكانت الحصة الأكبر من هذه القروض لمحافظة بغداد بـ (5753) قرض وهو أمر طبيعي بسبب التركز السكاني والذي يبلغ كثر من ربع سكان العراق تليها محافظة ذي قار بـ (4660) قرض بينما جاءت محافظة كركوك الترتيب الأخير بـ (503) قرض عام 2022.

جدول (40) مؤشرات قطاع السكن للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة المواد الإنشائية المستخدمة في تشييد الأبنية (مليار دينار)	875.2	532	403	914	1045
عدد العاملين في أبنية القطاع الخاص	36379	35.966	29355	51477	55779
عدد الأبنية المنجزة للقطاع الخاص	9888	12402	8131	17392	19778
عدد دور السكن الجديدة	7324	9492	6069	13182	14465
عدد الاجازات الممنوحة لبناء دور سكن جديدة	16134	17429	13827	25745	28,495
عدد إجازات بناء العمارات السكنية الجديدة	11	12	9	15	20
عدد إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص	20676	22464	17665	32850	37442
مقدار العجز بالوحدات السكنية	2364467	2570340	2.779.143	-	1633404
الكلفة التخمينية لنشاط السكن (ترليون)	1.6	2.9	1.5	2.1	1.8

المصدر: إحصاء أبنية القطاع الخاص لسنة 2020-2021

-احصاءات إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص 2020-2021

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط السكن وكما يلي:

1. غياب البرامج الحكومية في توزيع الأراضي وإرتفاع أسعارها و تأخر إنجاز المشاريع السكنية الإستثمارية.
2. عدم تجاوب الدوائر الحكومية ذات العلاقة بتمليك الأراضي (دائرة عقارات الدولة والبلديات العامة) في نقل ملكية الأراضي المخصصة لدائرة الإسكان والمنفذ عليها مجمعات سكنية للفئات المجتمعية المنصوص عليها في مقررات المجلس الوطني للإسكان .
3. عدم توفر الأراضي المخدومة من ناحية الخدمات.
4. إرتفاع تكاليف البناء والتي لا تتناسب مع دخول الإفراد مما يعني الحاجة إلى إستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في التخفيف عن أعباء الأسر كتحمل الحكومة تكاليف الفائدة أو تقديم الإعانات والدعم والتخفيف من الضرائب أو أي وسيلة أخرى من شأنها أن تسهم في حل مشكلة السكن.
5. مشكلة تجزئة الوحدات السكنية وذلك مخالف لمعايير السكن مما يؤدي الى إزدياد الضغط على خدمات البنى التحتية القائمة .

6. القدرات التمويلية المتاحة لتمويل إنشاء المجمعات السكنية محدودة سواء كانت من الموازنة الاتحادية أو المصارف التخصصية والتجارية للمشاريع الإسكانية وذلك بسبب تعقيد الاجراءات والمتطلبات اللازمة من أجل تمويل قطاع الأسكان.
7. ضعف كفاءة شركات المقاولات في القطاعين العام والخاص بسبب قلة الملاكات الفنية المتخصصة وضعف الملاكات العاملة في تنفيذ المجمعات السكنية.

ب. نشاط الماء والصرف الصحي

تعد مشكلة الماء والصرف الصحي واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العراق في الوقت الحاضر، فالمياه النظيفة ونظام الصرف الصحي الفعالين يعدان أمراً أساسياً لضمان الحياة الكريمة والتنمية المستدامة في البلاد اذ يعد مصدر الحياة الأساسي والحق الأساسي لكل إنسان، ولهذا السبب يجب الحفاظ على جودة وتوفر المياه الصالحة للشرب والاستخدام في الأغراض المختلفة، ويواجه العراق مشكلة ندرة المياه، اذ يعاني البلد من نقص كبير في الموارد المائية، يعزى هذا النقص إلى تغيرات المناخ وقلة الأمطار، وسوء إدارة الموارد المائية، وتتعرض المياه العراقية لمستويات مرتفعة من التلوث بسبب تصريف الفضلات والمواد الكيميائية الصناعية بشكل غير مراقب ام عن نظام الصرف الصحي فان العراق يواجه تحديات كبيرة في توفير نظام صرف صحي فعال وصحيح. العديد من المناطق لا تزال تعتمد على أنظمة صرف صحي قديمة وغير كافية، مما يؤدي إلى تلوث المياه الجوفية وانتشار الأمراض المائية،

تتواجد الملوثات في مصادر المياه بشكل مباشر، مثل تصريف مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الصناعي، أو نتيجة لتلوث الهواء الذي يسقط مع الأمطار على الأراضي وفي المياه، مما يسبب تلوثًا يعرض الكائنات الحية للتسمم. إضافة إلى ذلك، يُعتبر القطاع المائي ونظام الصرف الصحي حجر الزاوية للتنمية المستدامة في العراق. يُدعم هذا القطاع بشكل كبير من قبل الحكومة العراقية، وذلك بهدف الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

يقدم القطاع المائي خدمات مباشرة للمواطنين مثل توفير المياه النقية للشرب وإقامة شبكات الصرف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، يسهم أيضًا في تطوير خدمات غير مباشرة ذات أثر إيجابي على التنمية. يفترض من

الوزارات والمديريات المعنية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك وزارة الإعمار والإسكان ووزارة البلديات والأشغال العامة، وأمانة بغداد في العاصمة بغداد، أن تقوم بتوفير مياه الشرب بنسب كافية لجميع المواطنين، وتوسيع شبكات الصرف الصحي لضمان توصيل الخدمات إلى جميع الأماكن المأهولة. علاوةً على ذلك، يجب أن تتعامل هذه الجهات مع معالجة مخلفات الصرف الصحي بشكل فعّال قبل طرحها في المصادر المائية.

يجدر بالذكر أن تراجع خدمات الماء والصرف الصحي يمكن أن يؤثر سلبًا على الرفاهية البشرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لهذا السبب، وضعت الخطة الوطنية للتنمية أهدافًا محددة للعمل على تحسين هذه الخدمات، مع مراعاة الإمكانيات والتحديات الخاصة بالبلاد في الوقت الحالي.

- خدمات الماء

الهدف الأول: ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب على وفق المواصفات العالمية والوصول إلى حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر/يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و200 لتر/ يوم في مراكز الأقضية والنواحي

بلغ أعلى متوسط لنصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب المجهّزة للسكان الكلّي في العراق (395) لتر/ يوم لعام 2022 لعموم العراق بينما كان اقل متوسط نصيب ألفرد (340) لتر/ يوم في عام 2019، اما متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب(لتر/يوم) في بغداد كان (350) لتر/يوم ومن ثم فان هذا المؤشر يفوق القيمة المخطط له والبالغة (250) لتر/يوم للشخص الواحد، وبلغ ادنى متوسط لحصة الفرد (147) لتر/يوم في محافظة النجف وهو اقل من المخطط للمحافظات والبالغ (200) لتر/يوم، اما اعلى متوسط لحصة الفرد فقد بلغ (448) لتر/يوم في محافظة ديالى للعام 2022.

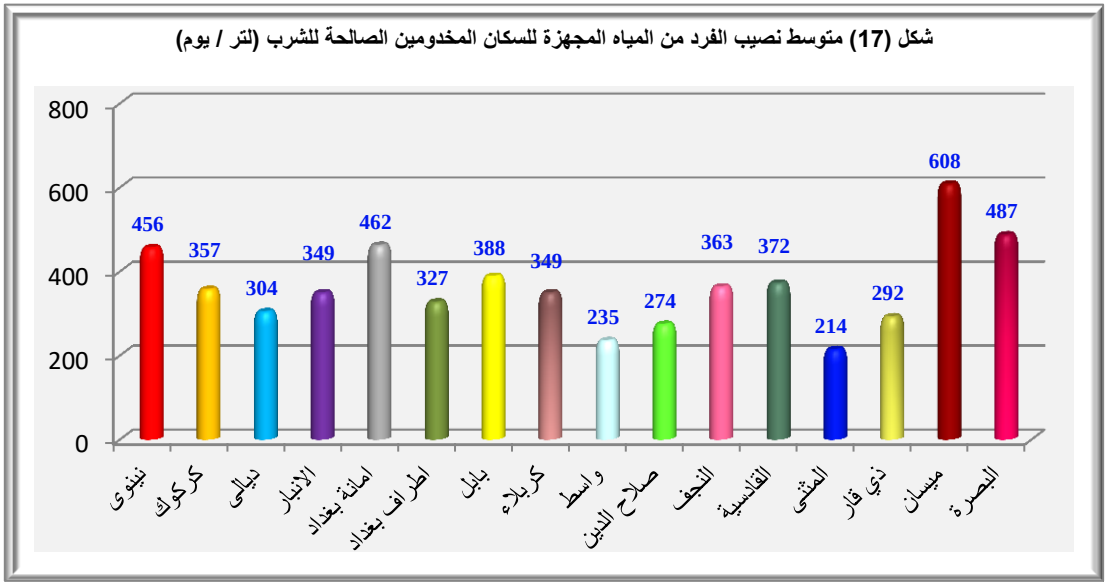

بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب لعموم العراق (86.2%)، أما بالنسبة للبيئة فكانت نسبة السكان المخدومين في الحضر (91.9%) مقابل (65.1%) في الريف.

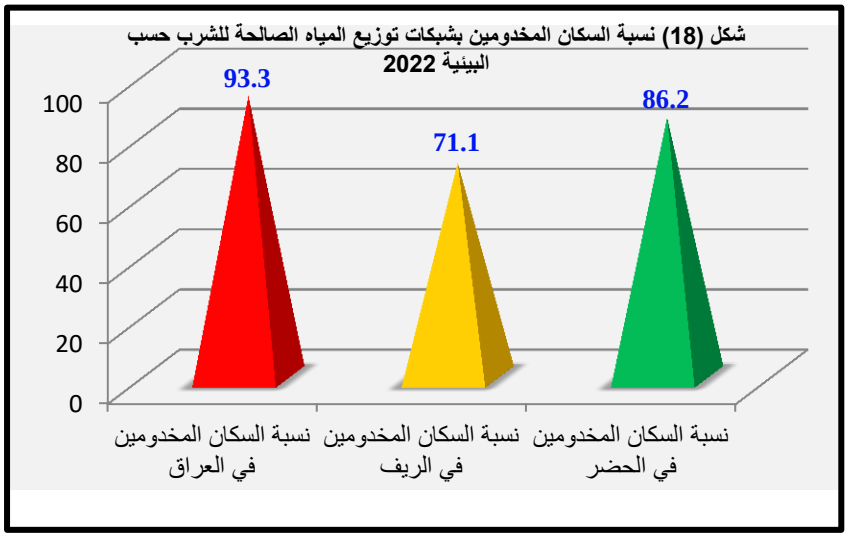

جدول (41) متوسط نصيب ألفرد ونسبة السكان المخدومين من المياه الصالحة للشرب

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022	القيمة المخططة
متوسط نصيب ألفرد من المياه الصالحة للشرب (لتر/ يوم)	342	340	356	365	395	250
نسبة السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب (%)	82.6	83.0	83.4	83.3	86.2	82
نسبة الضائعات في الشبكات (%)	29.0	22.2	20.1	20.6	21.4	10

المصدر: الإحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه) /2018-2022

الهدف الثاني : تقليل الضائعات بما لا يقل عن 10% من سنة الأساس

إن النسبة المئوية لمعدل كميات المياه المفقودة (الضائعات) أثناء النقل بشبكات التوزيع قد بلغت (21.4%) لعام 2022 فيما كانت النسبة (29%) لعام 2018، فيما وضحت بيانات أمانة بغداد إن نسبة الضائعات بالمحافظة بلغت (28%) خلال عام 2022، وبلغت أقل نسبة للضائعات للشبكة في محافظة ديالى وبنسبة (5%).

- خدمات الصرف الصحي

الهدف الأول: زيادة نسبة المخدومين إلى 97% في بغداد و 72.66% في المحافظات

يلاحظ الاستقرار في مؤشرات نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) للاعوام (2018 و 2019 و 2020) بالرغم من الارتفاع الطفيف للعام 2019 اذ بلغ مقدار (34.5%) والذي سرعان ما عاد الى ماكان عليه في العام 2018 والذي بلغ (34%) ومن ثم ظهر إرتفاع في النسبة المئوية لسنة 2021 في عموم محافظات العراق حيث بلغت (37.4%) ثم بدء بالانخفاض في العام 2022 اذ وصل الى (36%) ، الامر الذي يؤشر ابتعادها عن القيمة المخططة بشكل كبير والتي بلغت (84.8) وهي تمثل النسبة المستهدفة للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) في عموم محافظات العراق ، أما أعلى نسبة للسكان المخدومين بهذه الشبكات فقد ظهرت في بغداد وبواقع (92%) للعام 2022 وبالرغم من هذا الارتفاع الا انها ايضاً لم تصل الى المخطط والذي يبلغ (97%) مما يعني أن النسبة الإجمالية تشكلت بأغلبية سكان العاصمة مخدومين بهذه الشبكات مع الأخذ بنظر الأعتبار إن عدد السكان في محافظة بغداد هو الأكبر مقارنة بباقي المحافظات ويعود سبب عدم الزيادة في نسبة المخدومين إلى زيادةالكثافة السكانية وقلة التخصيصات المائية اضافة الى التلكؤ في إكمال مشاريع المجاري وخاصة في المحافظات.

هذا فيما يخص إيصال الخدمة للسكان أما فيما يخص الآثار الجانبية لخدمة الصرف الصحي فنتابعها من خلال الهدف الثاني.

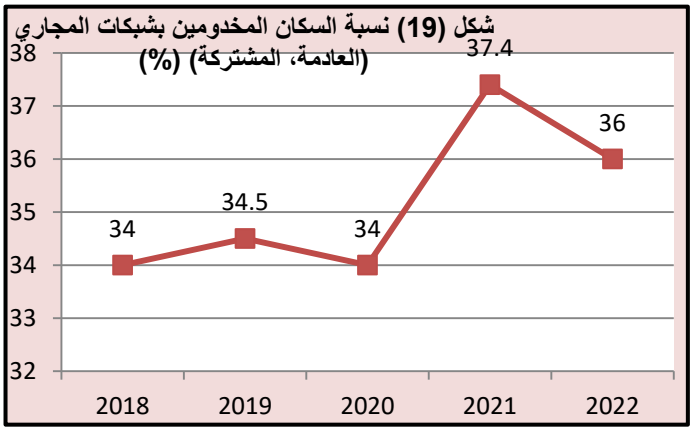

الهدف الثاني: طرح مياه معالجة إلى النهر مطابقة للمواصفات القياسية

تقوم مديريات البلديات في جميع المحافظات بمعالجة مياه الصرف الصحي قبل طرحه في مياه النهر لتقليل التلوث ولكن هذه

العملية تواجهها العديد من المشاكل لذلك ومن خلال متابعة القيم الخاصة بهذا الهدف ارتفاع طفيف في الاعوام (2018، 2019، 2020) بمقدار (55%، 60.3%، 60.5%)على التوالي ثم حصل انخفاض في العام 2021 اذ وصل الى 59% ومن ثم عاد للارتفاع بشكل ملحوظ ليصل الى (73.3%) للعام 2022، وهذه النسبة تعني أن (26.7%) من المياه العادمة المتولّدة للمحطات يتم طرحها دون معالجة وهناك عدّة أسباب تؤدي الى انخفاض أهمها قلة وحدات المعالجة لمياه الصرف الصحي بالنسبة لعدد السكان بالاضافة الى عدم إستيعاب الطاقات التصميمية لجميع المياه العادمة المتولّدة من المناطق في بعض المحطات إضافة إلى توقف البعض الآخر منها، وقد أدى توقف بعض المحطات بسبب عدم وجود كوادر متخصصة قادرة على إدارة المحطات حديثة الإنشاء.

جدول (42) نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة إلى المتولدة

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022	القيمة المخططة
نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) (%)	34.0	34.5	34.0	37.4	36	84.8
النسبة المئوية للمياه العادمة المعالجة إلى المتولدة (%)	55.0	60.3	60.5	59.0	73.7	-

المصدر: الإحصاءات البيئية للعراق (قطاع المجاري) /2018-2022

التحديات التي تواجه تحقق أهداف نشاط الماء والصرف الصحي وكما يلي:

1. تعاني البنية التحتية القائمة لخدمات الماء والصرف الصحي في العراق من الاهتراء والتلف وسوء الصيانة الامر الذي يؤدي إلى انقطاع متكرر للمياه وسوء جودة المياه.
2. الكسورات في الشبكات القديمة والتجاوزات على الشبكة.
3. قلة الوعي بأهمية الاستدامة والحفاظ على المياه يمكن أن يؤدي إلى استهلاك غير مستدام وسوء استخدام موارد المياه.
4. تلوث مصادر المياه وشبكات الصرف الصحي يشكل تحديًا كبيرًا لجودة المياه والصحة العامة.
5. زيادة السكان والطلب على المياه يزيدان من الضغط على البنية التحتية القائمة.
6. تأثيرات تغير المناخ مثل الجفاف يمكن أن تؤثر على توافر المياه وموارد المياه للاستخدامات الزراعية والصناعية والشرب .

7. شحة المياه من المصادر المائية.
8. يشهد العراق تقلبات في نمط الهطول المطري، مع انخفاض تدريجي في كميات الأمطار في بعض المناطق الامر الذي يؤدي إلى نقص في إمدادات المياه السطحية والمياه الجوفية.
9. يحدث في بعض الأحيان، تجاوز غير قانوني على شبكة المياه وغياب التشريعات والقوانين الرادعة للمتجاوزين ، اذ يتم توصيل مصادر مياه غير مصرح بها أو تفتيش على الشبكة دون إذن. هذا يمكن أن يتسبب في هدر المياه وتأثير سلبي على توزيع المياه العادل.
10. تلوث المصدر المائي للانهر نتيجة رمي المخلفات بدون معالجة فضلا عن انخفاض المناسيب مما يؤدي الى زيادة تركيز الملوثات وصعوبة سحب المياه لمأخذ مشاريع التصفية للماء.
11. عدم وجود اي دور للقطاع الخاص في هذا النشاط وضعف الخبرة لدى الشركات المحلية في تنفيذ الاعمال التخصصية لمشاريع الماء.
12. تعاني العديد من المنظمات والمؤسسات في قطاع تنفيذ مشاريع الماء من قلة توفر نظام متكامل لإدارة وتنظيم عملياتها المتعلقة بالإنتاج، والصيانة، والتصفية، والتوزيع، والجباية وهذا النقص يعرض هذه المنظومات لمخاطر عديدة ويعوق الحصول على أداء امثل لها.
13. تشهد الاستملاكات وقلة التخصيصات المالية خاصةً عند تأسيس المشاريع الاستراتيجية وتمديد الخطوط الناقلة تحديات كبيرة.
14. يشكل تقادم وانخفاض كفاءة المحطات الرئيسية والفرعية وأنظمة الصرف الصحي وضعف الصيانة تحديات كبيرة تؤثر سلبًا على أداء هذه الأنظمة وتسبب مشكلات واضطرابات تأثر بشكل مباشر على شبكات توزيع المياه.
15. التلوث البيئي الخطير ينشأ نتيجة تصريف المياه غير المعالجة إلى مصادر الموارد المائية، وبشكل خاص تداخل مياه الصرف الصحي مع شبكات المياه الشرب، مما يشكل تهديدًا جديًا للبيئة.
16. استمرار المواطنين في التجاوز على شبكات التصريف أدى إلى زيادة نسبة التلوث.
17. نقص الكفاءات الفنية والإدارية مما يؤثر على القدرة على القيام بأعمال الصيانة والإصلاح بكفاءة.
18. سوء استخدام شبكات الصرف الصحي بسبب ضعف الوعي لدى بعض المستخدمين.

19. توجد مناطق ذات جنس زراعي لم تُخدم بشبكات الصرف الصحي، وقد تم استيطانها من قبل الاهالي، مما يستدعي وجود حلول مناسبة لهذه المشكلة.

20. قلة التخصيصات المالية

7. قطاع التنمية المكانية

يمثل البعد المكاني لعملية التنمية أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بإبعادها المختلفة، وتختلف الإمكانيات التنموية والإقتصادية من بلد إلى آخر الأمر الذي يعكس إختلاف سياسات التنمية المكانية التي قد تتبع في هذا البلد أو ذاك وقد تساهم بعض الظروف الإستثنائية في تأخير تنفيذ الكثير من الخطط والمشاريع وبالتالي تعيق عملية التنمية المكانية كالتدهور الأمني وضعف الإمكانات التنفيذية للوزارات والمحافظات فضلاً عن الفساد المالي والإداري، ومن أجل النهوض بالواقع الإقتصادي والإجتماعي والعمراني للسكان قد أولت خطة التنمية الوطنية إهتماماً بارزاً بتنمية المحافظات وتقليل التفاوت المكاني بينهم وتعزيز التنمية الريفية.

أن تحقيق تنمية متوازنة بين المحافظات يعد هدفاً رئيسياً وأساسياً وإستراتيجياً للتنمية الإقتصادية والاجتماعية وهذا يتطلب توفير المستلزمات الأساسية والخدمات المهمة بالإضافة إلى بناء قاعدة إنتاجية تستند بشكل أساسي إلى المعطيات الذاتية للمحافظة ومقوماتها التنموية وإلى إستراتيجية وطنية هادفة تحفز توجه الاستثمارات والأنشطة الإقتصادية إلى تلك المحافظات وبالتالي المساهمة رفع المستوى المعاشي للسكان وتطويرها والاستفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بعا تلك المحافظات.

فيما يخص البنى التحتية فيتبين من الجدول أدناه إن هنالك تباين واضح بين المحافظات، إذ بلغت أعلى نسبة للمخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب في أمانة بغداد بواقع (100%) من السكان لجميع سنوات الخطة واقل نسبة كانت لمحافظة بابل اذ بلغت (75.1%) في العام 2022 على الرغم من ارتفاعها عن سنة 2021 والتي بلغت (72.1%)، كذلك نلاحظ ارتفاع نسبة المخدومين بشبكات المياه الصالحة للشرب لجميع المحافظات للعام 2022 عن الاعوام السابقة لاسيما العام 2021 اذ بلغت مقدار (93.3%) في العام 2022 لجميع محافظات العراق وهي اعلى نسبة من بين جميع سنوات الخطة بعدما كانت (82.6 %، 83.0 %، 83.4 %، 83.3%) للاعوام (2018 ، 2019 ، 2020 ، 2021) على التوالي.

جدول (43) السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب حسب المحافظات للأعوام 2018 ـ 2022

المحافظة	2018		2019		2020		2021		2022	
	عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب	%	عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب	%	عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب	%	عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب	%	عدد السكان المخدومين بشبكات توزيع المياه الصالحة للشرب	%
نينوى	3,228,462	86.6	3,381,874	88.3	3,470,230	88.3	3,560,154	88.3	3,732,959	90.3
كركوك	1,432,537	89.7	1,470,260	89.7	1,559,894	92.7	1,600,310	92.7	1,659,133	93.7
ديالى	1,429,304	87.3	1,466,932	87.3	1,549,060	89.8	1,589,201	89.8	1,630,033	89.8
الأنبار	1,417,383	80.0	1,454,684	80.0	1,390,062	74.5	1,435,654	75.0	1,521,610	77.5
أمانة بغداد	5,993,043	100.0	6,150,828	100.0	6,311,527	100.0	6,475,089	100.0	6,641,440	100
أطراف بغداد	1,076,923	50.5	1,105,274	50.5	1,134,151	50.5	1,163,542	50.5	2,057,168	87.0
بابل	1,331,587	64.5	1,387,101	65.4	1,511,088	69.5	1,607,948	72.1	1,719,490	75.1
كربلاء	1,129,597	92.7	1,171,833	93.7	1,202,448	93.7	1,233,613	93.7	1,265,304	97.0
واسط	1,227,446	89.0	1,302,352	92.0	1,336,382	92.0	1,400,667	94.0	1,360,546	99.0
صلاح الدين	916,140	57.4	998,364	61.0	1,058,053	63.0	1,048,622	60.8	1,110,924	87.0
النجف	1,374,860	93.4	1,411,059	93.4	1,501,073	96.9	1,539,983	96.9	1,579,546	98.0
القادسية	953,885	73.9	969,538	73.2	1,004,566	73.9	1,044,552	74.9	1,071,384	83.0
المثنى	622,546	76.4	620,904	74.3	637,141	74.3	626,960	71.3	658,850	88.0
ذي قار	1,329,120	63.4	1,364,114	63.4	1,373,066	62.2	1,340,738	59.2	1,375,181	80.0
ميسان	1,023,153	92.0	1,050,089	92.0	1,039,308	88.7	1,066,247	88.7	1,093,634	90.0
البصرة	2,617,642	90.0	2,658,528	89.1	2,727,983	89.1	2,798,688	89.1	2,870,569	90.0
الإجمالي	27,103,628	82.6	27,963,734	83.0	28,806,033	83.4	29,531,967	83.3	31,347,771	93.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير الإحصاءات البيئية للعراق، كمية ونوعية المياه لسنة 2018 – 2022

وكما يشير أن هنالك فروقاً كبيرة بين المحافظات فيما يخص خدمات الصرف الصحي إذ يتبين من الجدول أدناه ان اكبر عدد من السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة،المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك) كان من نصيب امانة بغداد ولجميع سنوات الخطة اذ بلغ (6,575,026) في العام 2022 بعدما كان (5,993,043) في العام 2018، كما أن النسبة المئوية للمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) قد بلغت (36.0%) اما عن نسبة السكان المخدومين بنظام السبتك تانك فأنها بلغت (53.3%) في حين بلغت نسبة السكان غير المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة السبتك تانك فأنها بلغت (10.5%) ، كما ظهرت أعلى نسبة بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) في أمانة بغداد بواقع (95.8%) في حين بلغت نسبة السكان المخدومين بنظام السبتك تانك (3.2%) بينما بلغت نسبة السكان غير المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة السبتك تانك (1.0%) ، بينما أقل نسبة للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) قد بلغت (1.0%) في حين بلغت نسبة السكان المخدومين بنظام السبتك تانك (97.0)، كما بلغت نسبة السكان غير المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) ونظام المعالجة المستقلة السبتك تانك (2.0%).

جدول (44) عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة والمشتركة) ونظام المعالجة المستقلة (السبتك تانك) وغير المخدومين بهما للأعوام 2018 ـ 2022

المحافظة	2018		2019		2020		2021		2022	
	عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة،المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان المخدومين بشبكات المجاري (العادمة،المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)	عدد السكان غيرالمخدومين بشبكات المجاري (العادمة، المشتركة) وبنظام المعالجة المستقلة (سبتك تانك)
نينوى	3,692,698	37,300	3,790,082	38,115	3,900,718	27,497	3,934,065	95,941	4,049,636	83,900
كركوك	1,017,781	580,095	1,044,583	595,370	1,071,879	610,930	1,185,972	540,437	1,204,662	566,103
ديالى	1,350,058	287,168	1,385,599	294,729	1,464,225	260,013	1,502,169	266,751	1,595,218	219,150
الأنبار	1,665,437	106,219	1,763,870	54,448	1,809,843	55,975	1,856,846	57,319	1,901,589	61,757
أمانة بغداد	5,993,043	0	6,150,828	0	6,248,412	63,115	6,410,338	64,751	6,575,026	66,414
أطراف بغداد	2,113,305	20,407	1,991,560	198,323	1,904,526	342,572	2,070,236	235,097	2,114,758	249,803
بابل	1,936,863	128,179	1,591,736	527,667	2,109,540	65,243	2,123,268	107,868	2,063,395	255,061
كربلاء	733,377	485,355	881,510	369,296	904,543	378,941	927,983	388,767	912,993	437,584
واسط	993,191	385,532	1,019,346	395,688	1,045,981	406,026	1,178,600	311,031	1,199,688	328,223
صلاح الدين	1,367,503	227,732	1,403,503	233,729	1,540,979	139,036	1,588,681	134,865	1,521,888	245,949
النجف	1,397,868	73,724	1,434,674	75,664	1,481,007	68,781	1,519,397	70,564	1,543,288	87,519
القادسية	1,188,154	102,894	1,219,430	105,601	1,251,283	108,359	1,273,327	121,558	1,313,411	117,303
المثنى	788,298	26,073	813,172	22,625	735,809	121,843	856,059	23,815	870,148	32,392
ذي قار	1,842,778	252,394	1,887,896	262,442	1,965,540	240,974	2,031,007	232,688	2,040,441	281,410
ميسان	1,101,387	11,286	1,130,387	11,579	1,159,918	11,884	1,181,100	21,075	1,206,886	26,167
البصرة	2,737,187	171,304	2,809,259	175,814	2,882,651	180,408	1,977,300	1,165,149	2,425,976	797,182
الإجمالي	29,918,928	2,895,662	30,317,435	3,361,090	31,476,854	3,081,597	31,616,348	3,837,676	32,538,943	3,825,917

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير الإحصاءات البيئية للعراق ، قطاع المجاري لسنة 2018 - 2022

يتبين من خلال الجدول أدناه إن هنالك فجوة كبيرة بين الواقع الحالي للقطاع الصحي وبين المعيار التخطيطي المحلي لكل من عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في كل المحافظات خلال عام 2022، إذ بلغ المعيار التخطيطي وجود مستشفى واحد لكل (50) ألف نسمة من السكان بينما بلغ العدد الحالي لذات المؤشر (343) مشفى حكومي وأهلي لتتكون فجوة عجز مقداره (384) مشفى موزعة بين المحافظات، وتحتل بغداد الحصة الأكبر منالفجوة إذ بلغت (69) تليها محافظة نينوى (58) ثم محافظة البصرة بواقع (40) وذلك نسبة إلى عدد السكان القاطنين فيها، وتتكرر هذه الحالة فيما يخص عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية إذ بلغ المعيار التخطيطي مركز واحد لكل (12) الف نسمة في حين بلغ الواقع الفعلي (1906) مركزاً عام 2022 متكونة بذلك فجوة عجز مقدارها (1124) مركزاً موزعة على مختلف المحافظات وبالنسبة لعدد السكان فأن بغداد ونينوى والبصرة أيضاً تحتل المراكز الأكبر في تكوين الفجوة بواقع (488، 138، 125) مركزاً على التوالي.

جدول (45) العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظة لعام 2022

المحافظات	عدد المستشفيات (حكومي + أهلي)	عدد المستشفيات حسب المعيار مستشفى لكل (50 ألف نسمة)	مقدار الفجوة	عدد المراكز الأولية	عدد المراكز الصحية حسب المعيار مركز صحي لكل (12 الف نسمة)	مقدار الفجوة
بغداد	111	0.6	69	263	0.4	488
البصرة	24	0.4	40	144	0.5	125
نينوى	25	0.3	58	206	0.6	138
ميسان	11	0.4	14	75	0.7	28
الديوانية	15	0.5	14	84	0.7	35
ديالى	13	0.4	23	105	0.7	46
الأنبار	17	0.4	22	188	1.1	-24
بابل	24	0.5	22	124	0.7	67
كربلاء	16	0.6	11	63	0.6	50
كركوك	12	0.3	23	126	0.9	22
واسط	10	0.3	21	81	0.6	46
ذي قار	15	0.3	31	168	0.9	25
المثنى	6	0.3	12	76	1.0	-1
صلاح الدين	17	0.5	18	122	0.8	25
النجف	27	0.8	6	81	0.6	55
الإجمالي	343	0.5	384	1906	0.6	1124

المصدر: . التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة 2018-2022

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف التنمية المكانية وكما يلي:

1. ظهور اختلافات في مستوى التنمية بين المحافظات يعزى إلى غياب البعد المكاني، حيث تركزت الجهود في المراحل السابقة على الأبعاد القطاعية للاقتصاد الوطني سواء توزيع المشاريع والخدمات، وكذلك توزيع التخصيصات الاستثمارية، وضعف توزيع الاستثمارات جغرافياً وعدم مراعاة الميزة النسبية للوحدات الإدارية والحاجة الفعلية للمحافظات من المشاريع التنموية.
2. اهمال المنطقة الصحراوية غرب العراق والتي تشكل مساحة واسعة من العراق رغم امتلاكها العديد من الموارد الطبيعية ووجود المستقرات البشرية المنتشرة في الصحراء
3. غياب دراسات دقيقة تُظهر الاحتياجات الفعلية للمحافظات من مستشفيات ومراكز صحية أولية بناءً على نسب السكان.
4. عدم اعتماد آليات جديدة واستخدام معايير متعددة في تخطيط توزيع تخصيصات تنمية الأقاليم، مما يعتبر الأكثر فاعلية وفعالية في التعامل مع التفاوتات التنموية المكانية بين المحافظات.
5. التنسيق الضعيف بين الحكومة المركزية والمحافظات في تنفيذ المشاريع التنموية.
6. تحويل الكثير من الأراضي الزراعية والطبيعية إلى مدن سكنية بسبب التوسع العمراني فضلاً عن عزوف الفلاحين عن العمل في الزراعة والبحث عن التوظيف الحكومي.
7. عدم الأستقرار السياسي والأمني والذي يعدّ من المحددات الأساسية لإتخاذ القرار الإستثماري والتنموي.
8. تأخر إطلاق التمويلات من قبل وزارة الموارد المائية مع صعوبة وطول إجراءات تخصيص الأراضي للمشاريع المائية.
9. حصول التجاوزات على أراضي المشاريع من قبل المواطنين وتحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية خلافاً للقانون.
10. الوضع الحالي لقطاع الصرف الصحي يهدد الصحة العامة مما يؤدي إلى تلكؤ سير الأعمال وتأخر في إنجاز المشاريع والأزمة المزدوجة والمتمثلة بجائحة كورونا مما أدى إلى تدني في نسبة السكان المخدومين بشبكات المجاري العادمة والمشتركة.

11. أفتقار المدن والريف إلى خدمات جمع ومعالجة المياه العادمة فضلاً عن عدم كفاءة وشمولية شبكات جمع المياه العادمة في المدن الرئيسة والريف بسبب الزحف العمراني والزيادة السكانية.
12. إتساع الفجوة بين العرض والطلب على الكميات المياه نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة.

سادساً: التنمية البشرية والإجتماعية

يعد قطاع التنمية البشرية والاجتماعية أحد القطاعات الحيوية في أي بلد، حيث يهتم بتحسين جودة حياة الأفراد وتعزيز تطويرهم الشخصي والمهني، بالإضافة إلى تعزيز التكافؤ الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. يشمل هذا القطاع العديد من الأنشطة والبرامج التي تستهدف تحقيق تطلعات الأفراد وتلبية احتياجاتهم الأساسية

1. قطاع التربية والتعليم العالي

يعد التعليم من القطاعات المهمة الاستراتيجية في سياسات الدول وله دورٌ اساسي في التنمية كونه يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وتنمية قدراتها ، يركز على بناء الانسان العراقي (بناء العقل والروح والجسد) ، من اجل ايجاد اجيال قادرة على الابتكار والأبداع والنجاز اذ يعتمد نجاح التنمية على استثمار موارد المجتمع وتمكين هذه الموارد من استثمار جهودها وطاقاتها الانتاجية الى اقصى حد واستثمار هذه الموارد .

أ- التعليم قبل الجامعي

الهدف الأول: زيادة نسب الألتحاق لكافة المراحل

سعت خطة التنمية الوطنية إلى الاهتمام بهذا القطاع من خلال تطوير قطاع التربية والتعليم، لكن مع ذلك سجل معدل الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي (92.5%) عام 2022 بعد ان كان (94%) عام 2018 وسجل (89%) عام 2021 إذ لا تزال الثغرات قائمة في التعليم الابتدائي على الرغم من الاقتراب من تعميم التعليم في إنحاء البلد .

أما بالنسبة لمعدل الالتحاق الصافي في المرحلة الثانوية فقد شهد تذبذباً ما بين الارتفاع والانخفاض اذ سجل (70.8%) عام 2022 وبلغ (83%) عام 2021 مقارنة بعام 2018 الذي شهد انخفاض (58%) .

جدول (46) مؤشرات قطاع التربية للأعوام 2018-2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
معدل الألتحاق الصافي لرياض الأطفال (%)	11	10.4	10.4	8	8
طفل/ معلم (رياض أطفال) (حكومي وأهلي)	25	25	25	20	24
معدل التسرب في التعليم الأبتدائي (حكومي وأهلي) (%)	2.1	2.0	2.4	2.4	3.1
تلميذ/ شعبة (أبتدائي) (حكومي وأهلي)	37	36	31	32	34
تلميذ/ معلم (أبتدائي) (حكومي وأهلي)	22	23	23	32	25
معدل الألتحاق الصافي للتعليم الأبتدائي (%)	94	90	88	89	92.5
معدل الألتحاق الصافي في المرحلة الثانوية (%)	58	46	64	83	70.8
طالب/ مدرس (ثانوي) (حكومي وأهلي)	19	19	21	22	24
طالب/ شعبة (ثانوي) (حكومي)	37	37	25	39	37
معدل التسرب في التعليم الثانوي (حكومي وأهلي) (%)	2.3	2.3	2.2	2.2	3
عدد مدارس رياض الأطفال الأهلية	520	479	479	398	379
عدد الأطفال المسجلين في رياض الأطفال الأهلية	30279	26236	26236	17576	18806
عدد المدارس الأبتدائية الأهلية	1366	1630	1683	1646	1655
عدد التلاميذ الموجودين في المدارس الأبتدائية الأهلية	262371	292731	240265	262949	276953
عدد المدارس الثانوية الأهلية	1016	1254	1047	1264	1316
عدد الطلبة الموجودين في المدارس الثانوية الأهلية	142746	151399	113447	165017	164813
معدل الألتحاق الصافي في التعليم المهني (%)	1.0	1.1	2.2	2.2	1.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي للعام 2018

- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام 2019-2022

شكل (20) معدل الالتحاق الصافي لرياض الاطفال والتعليم الابتدائي والثانوي

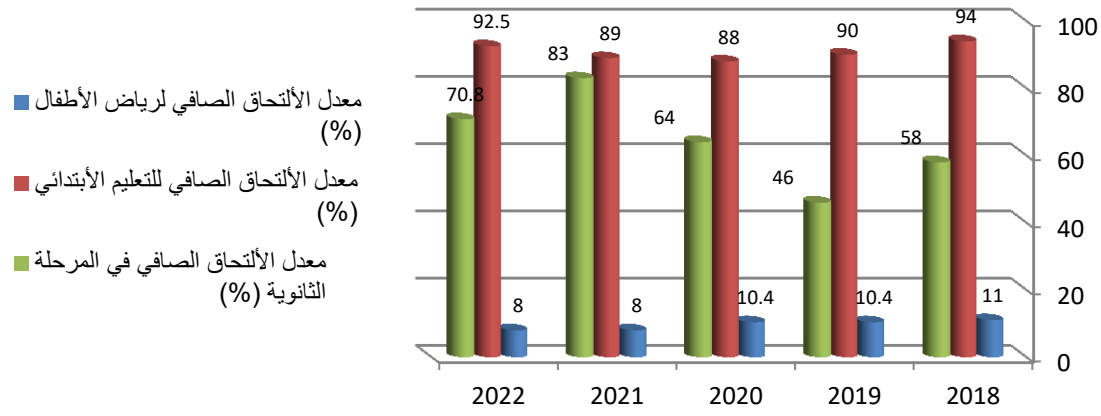

الهدف الثاني: توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لأستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة

نلاحظ من متابعة مؤشرات خطة التنمية أن عدد مدارس رياض الأطفال (حكومي وأهلي) قد شهدت انخفاض بلغ (1188) مدرسة عام 2022 مقارنه بعام 2018 الذي بلغ (1259) مدرسة ، ومن خلال متابعة مسار الخطة شهد مؤشرعدد المدارس الابتدائية (حكومي وأهلي) ارتفاعاً بلغ (18631) مدرسة عام 2022 في حين كانت (17235) مدرسة عام 2018 نتيجة الزيادة في عدد المدارس الاهلية والتوجه إلى تعميم التعليم في أنحاء البلد.

جدول (47) عدد مدارس رياض الأطفال، الابتدائية، الثانوية (حكومي وأهلي) للأعوام 2018-2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد مدارس رياض الاطفال (حكومي وأهلي)	1259	1244	1244	1202	1188
عدد المدارس الابتدائية (حكومي وأهلي)	17235	16264	18362	18663	18631
عدد المدارس الثانوية (حكومي وأهلي)	8139	7316	3750	9259	9318

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي للعام 2018

- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام 2019-2022

الهدف الثالث: تحسين كفاءة النظام التعليمي

بينت المؤشرات في الجدول أدناه ان عدد الهيئات التعليمية والتدريسية الثانوي (حكومي واهلي) قد ارتفع (181880) هيئة تعليمية وتدريسية عام 2022 وسجل عام 2020 ادنى انخفاض (57797) هيئة تعليمية وتدريسية.

أما عن مؤشر عدد الهيئات التعليمية الابتدائية (حكومي) فقد شهد ارتفاعاً (290664) هيئة تعليمية عام 2018 وانخفض عام 2019 بواقع (172633) هيئة تعليمية ومن ثم ارتفع خلال عام 2022 مسجلاً (287725) هيئة تعليمية .

جدول (48) مؤشرات تحسين كفاءة النظام التعليمي للأعوام 2018-2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الهيئات التعليمية لرياض الأطفال (حكومي وأهلي)	8542	8456	8465	8712	7912
عدد الهيئات التعليمية الأبتدائية (حكومي)	290664	172633	271887	281342	287725
عدد الهيئات التعليمية والتدريسية الثانوي(حكومي)	154080	155451	57797	164390	181880

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي للعام 2018-2022

- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام 2019-2022

الهدف الرابع: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني

من خلال متابعة بيانات المؤشرات في الجدول أدناه يمكن أدراك التطور الحاصل في التعليم المهني، إذ نجد أن عدد المدارس المهنية بلغ (329) مدرسة عام 2022 في حين كانت (314) مدرسة عام 2018 ، وشهد مؤشر نسبة التسرب في التعليم المهني ارتفاعاً اذ بلغ (4.1%) عام 2022 مقارنة بعام 2018 والتي بلغت (3%) .

جدول (49) عدد المدارس المهنية والطلبة الموجودين في هذه المدارس للأعوام 2018-2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المدارس المهنية	314	316	322	325	329
عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية	50603	52131	108155	111065	108587
نسب التسرب في التعليم المهني (%)	3	3.2	1.5	1.5	4.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي للعام 2018

- وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام 2019-2022

الهدف السادس: دعم مشاريع محو الأمية

تعدّ مراكز محو الأمية من أهم آليات القضاء على مشكلة الأمية والتي تشكل الاممية العائق الأكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق وتسعى الدولة إلى زيادة عدد مراكز محو الأمية للقضاء على هذه الآفة المجتمعية ,

شهد مؤشر عدد مراكز محو الأمية ارتفاعاً طفيفاً اذ بلغ (1222) مركز عام 2022 في حين سجل (1216) مركز عام 2018، وبلغ عدد المحاضرين (6772) محاضر عام 2022 مقارنة بعام 2018 الذي بلغ (5880) محاضر.

جدول (50) مؤشرات محو الأمية في العراق للأعوام 2018-2022

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
عدد مراكز محو الأمية	1216	792	1131	1196	1222
عدد المحاضرين في مراكز محو الأمية	5880	4174	7318	7392	6772

المصدر: وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الامية للأعوام 2018-2022

أ. التعليم الجامعي

يعدّ قطاع التربية والتعليم مجالاً للاستثمار في الرأسمال البشري إذ انصبت سياسة التعليم في العراق على بناء القدرات البشرية على أساس تربوي وعلمي في ظل النمو السكاني المرتفع ومحدودية الإمكانات المادية والبشرية والتقنية أذ سعت خطة التنمية الوطنية إلى الأهتمام بهذا القطاع من خلال وضع مجموعة من الاهداف و متابعة مؤشرات تحقق تلك الأهداف.

الهدف الأول: تحسين التصنيف الدولي للجامعات

شهد مؤشر البحوث التابعة للجامعات الاهلية والمنشورة في المجلات العلمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت ارتفاعاً بنسبة (134.3%) عام 2022 في حين كانت (54.5%) عام 2021 ، اما الجامعات الحكومية فقد بلغت نسبة البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة (754.9%) عام 2022 وسجلت (618.9%) لعام 2021 .

ارتفع عدد البحوث المنشورة في المجلات العلمية الرصينة ضمن قاعدة سكوباس وكلاريفيت (59.2) بحث عام 2022 وفي عام 2021 بلغت (58.8) بحث .

ارتفع نسبة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجامعات الاهلية من جهة والجامعات الاجنبية الرصينة من جهة اخرى الى (11.9%) في عام 2022 بعد ما كانت (7%) في عام 2021.

اما بالنسبة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الجامعات الحكومية والجامعات الاجنبية الرصينة ارتفعت الى (7.5%) عام 2022 مقابل (5.6%) عام 2021 .

ارتفعت نسبة مشاركة الجامعات الحكومية في المؤتمرات المشتركة مع الجامعات الاجنبية الى (4.7%) عام 2022 بعد ان كانت (3.8%) عام 2021 ، اما عن مشاركة الجامعات الاهلية ارتفعت الى (6.5%) عام 2022 وبلغت (4.1%) عام 2021 .

انخفض عدد المؤتمرات الدولية على عدد المؤتمرات الكلي المقامة في الجامعات الحكومية الى (50.5) مؤتمر عام 2022 بعد ان كانت (61.4) مؤتمر عام 2021 ، وارتفع عدد المؤتمرات الدولية المقامة في الجامعات الاهلية (58.1) مؤتمر عام 2022 في حين كانت (56.4) مؤتمر عام 2021 .

انخفض نسبة التدريسيين الاجانب الذين قدموا محاضرات وورش تدريبية ضمن برنامج الاستاذ الزائر في الجامعات الاهلية الى (8.9%%) عام 2022 بعد ان كان (10.1%) عام 2021 ، اما بالنسبة للجامعات الحكومية فقد انخفض نسبة التدريسيين الاجانب الذين قدموا محاضرات وورش تدريبية (12.4%) عام 2022 في حين سجل (15.9%) عام 2021 .

الهدف الثاني: تطوير الجانب الاكاديمي للجامعات العراقية

لم تشهد معدلات الالتحاق الصافي في التعليم العالي (الحكومي و الأهلي) تغييرا كبيرا ، وكانت الطفرة في العام الدراسي 2021/2020 حيث بلغت (24%) لأسباب تتعلق بقرارات وإجراءات وزارة التربية اثناء الجائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من زيادة لمخرجات وزارة التربية ، كما نلاحظ ارتفاع معدل الالتحاق الصافي للتعليم العالي الى24% للعام الدراسي 2022-2023 .

جدول (51) معدلات الالتحاق الصافي في التعليم العالي للأهوام 2018-2023

العام الدراسي	معدل الالتحاق الصافي في التعليم العالي			معدل الالتحاق الصافي في التعليم العالي الحكومي		
	ذكور	اناث	ذكور واناث	ذكور	اناث	ذكور واناث
2019-2018	%20	%18	%19	%14	%15	%15
2020-2019	%20	%18	%19	%14	%15	%15
2021-2020	%24	%23	%24	%16	%18	%17
2022-2021	%23	%23	%23	%14	%17	%15
2023-2022	%24	%24	%24	%14	%16	%15

المصدر:- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة للأعوام 2018-2023

بلغ عدد الطلبة الموجودين في التعليم العالي (حكومي و اهلي) للدراستين (صباحي و مسائي) (1126821) طالبا للعام الدراسي 2022-2023 حصة التعليم الحكومي منهم (704970) طالبا والتعليم الأهلي (421851)طالبا.

بلغ عدد طلبة الدراسات العليا المقبولين للعام الدراسي 2023/2022 في التعليم العالي (20452) طالب كانت نسبة الاناث 54% وكانت نسبة التخصصات الطبية والصحية (12%) والتخصصات الفنون بنسبة (2%) الإنسانية (14%) في حين كانت اعلى نسبة للتخصصات التربوية (29%) والقانونية (4%) والهندسية (11%) والعلوم الصرفة (14%) والزراعية والبيطرية (7%) والادارية (8%) والشكل ادناه يبين عدد الطلبة المقبولين في الدراسات العليا موزعين حسب الشهادة والتخصص، في حين كانت اعلى نسبة للطلبة المقبولين حسب الشهادة للماجستير بنسبة (68%) ثم الدكتوراه بنسبة (28%) والدبلوم العالي بـ(4%).

شكل () نسبة الطلبة المقبولين في الدراسات العليا حسب الشهادة للأعوام 2018-2022

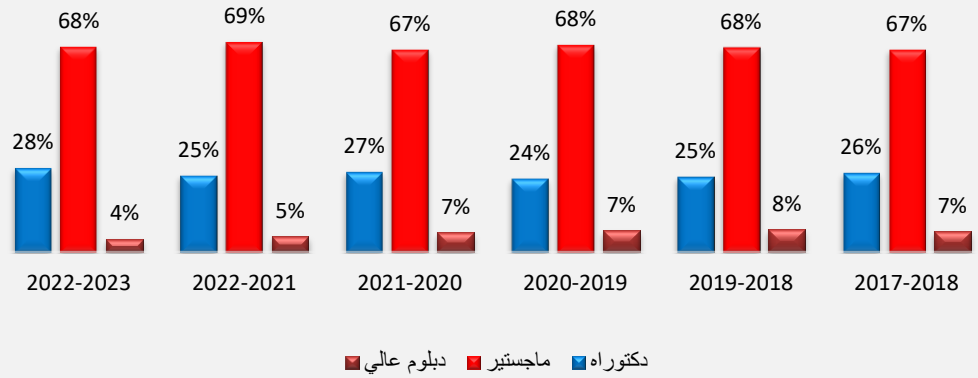

ارتفع نسبة التدريسيين في الجامعات الاهلية المشاركين في الدورات الخاصة بطريقة النشر في المجلات العالمية (111.5%) عام 2022 في حين بلغت (85.7%) عام 2021 ، وفي الجامعات الحكومية ارتفع نسبة التدريسيين المشاركين في الدورات الخاصة الى (429.2%) عام 2022 مقابل (261.5%) عام 2021 .

نسبة الدورات الخاصة بطريقة النشر في المجلات العالمية في مراكز التعليم المستمر التابعة للجامعات الاهلية (12.3%) عام 2022 ، اما بالنسبة للجامعات الحكومية فقد سجلت (20.5%) عام 2022 بعد ان سجلت (16.8%) عام 2021 .

ارتفع نسبة الخريجين العراقيين المتعينين في مؤسسات دولية الى (207.5%) عام 2022 بعد ان كان (70.8%) عام 2021.

ارتفع نسبة التدريسيين في الجامعات الحكومية المشتركين في دورات اللغة الانكليزية الى عدد التدريسين الكلي الى (32.2%) عام 2022 بعد ان كان (30.5%) عام 2021 .

ارتفع نسبة الندوات وورش العمل التي تقيمها الملحقيات الثقافية في السفارات العراقية لتعريف الجامعات الاجنبية باجراءات قبول الطلبة الاجانب الى (21.8%) عام 2022 وبلغ (10.3%) عام 2021 .

انخفض عدد المصادر المنهجية الحديثة في الجامعات الحكومية المضافة الى العدد الكلي في المكتبات الجامعية الى (23.5) مصدر عام 2022 بعد ان كانت (25.7) مصدر عام 2021 ، وبلغ عدد المصادر المنهجية في الجامعات الاهلية (48) مصدر عام 2022 وبلغ (42.2) مصدر عام 2021 .

شهد مؤشر نسبة رضا التدريسيين المتدربين من الدورات في الجامعات الحكومية (89%) بعد ان كانت (85.1%) عام 2021 ، وفي الجامعات الاهلية بلغت نسبة رضا التدريسيين (88%) عام 2022 وبلغت (89%) عام 2021 .

ارتفع نسبة الورش التي تقيمها الجامعات الحكومية في مراكز التعليم المستمر الى (34.7%) عام 2022 في حين كانت (26.9%) عام 2021 ، اما الجامعات الاهلية فقد بلغت نسبة الورش المقامة في مراكز التعليم المستمر (17.3%) عام 2022 في حين كانت (17.4%) عام 2021 .

ارتفع مؤشر نسبة التدريسيين في الجامعات الحكومية والذين لم يمضي على تعيينهم (6) سنوات والذين دخلوا ورش عمل تدريبية في مهارات واساليب البحث العلمي الى (50.8%) عام 2022 في حين سجل (48.6%) عام 2021 ، وفيما يخص الجامعات الاهلية بلغ نسبة التدريسيين (56.4%) عام 2022 مقارنة بعام 2021 والتي بلغت (52%) .

شهد مؤشر نسبة البحوث التطبيقية لمطبقة في القطاع العام (366.5%) عام 2022 بعد ان كانت (181.3%) عام 2021 ، وارتفع نسبة البحوث المطبقة في القطاع الخاص (سوق العمل) (174.3%) عام 2022 فيما كانت (137.7%) عام 2021 .

ارتفع مؤشر نسبة الشركات التي تتعامل مع الجامعات الحكومية لحل مشاكل معينة بنسبة (31%) عام 2022 بعد ان كانت (19.4%) عام 2021 .

شهد مؤشر نسبة الابنية والمختبرات والمراكز البحثية ذات المواصفات الدولية ارتفاعاً بواقع (42.8%) عام 2022 وبلغ (40.4%) عام 2021.

ارتفعت نسبة التخصيصات المالية للجامعات الحكومية لنشر البحوث في المؤتمرات العالمية والمجلات الرصينة ضمن قاعدة سكوبس وكلاريفيت (39.8%) عام 2022 وفي عام 2021 بلغت (37.2%) ، وفيما يخص الجامعات الاهلية فقد بغت نسبة التخصيصات المالية لنشر البحوث (53.9%) عام 2022 وبلغ (41.2%) عام 2021 .

شهد مؤشر نسبة القاعات الدراسية المجهزة بالمستلزمات التعليمية الحديثة في الجامعات الحكومية ارتفاعاً بنسبة (64%) عام 2022 وفي عام 2021 بلغ (59.4%) ، وفي الجامعات الاهلية بلغ (87.8%) عام 2022 .

ارتفع نسبة التدريسيين في الجامعات الجكومية والذين لديهم شهادات دولية في طرائق التدريس الى (21.5%) عام 2022 بعد ان كانت (15.9%) عام 2021 ، وفي الجامعات الاهلية ارتفع نسبة التدريسيين والذين لديهم شهادات دولية الى (11.9%) عام 2022 في حين بلغت (9.2%) للعام 2021 .

انخفض مؤشر مدى استخدام التدريسيين في الجامعات الحكومية لوسائل الاتصال الحدثة في تدريس وايصال المعلومة الى (91.5%) عام 2022 بعد ان كانت (93.9%) عام 2021 .

شهد مؤشر تطوير المناهج في الجامعات الحكومية ارتفاعاً بنسبة (132.5%) عام 2022 بعد ان كانت (126.8%) عام 2021 ، وفي الجامعات الاهلية بلغت نسبة تطوير المناهج (52.6%) عام 2022 .

ارتفع نسبة المبتعثين من التدريسيين في الجامعات الحكومية الى (31.7%) عام 2022 بعد ان كانت (29.9%) عام 2021 .

الهدف الثالث:- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

انخفض مؤشر نسبة المشاريع التي كان للجامعات الحكومية دور فيها سواء بالتدريب او تسهيل الموافقات الى (45.3%) عام 2022 بعد ان كانت (50.8%) عام 2021 ، وارتفعت نسبة المشاريع للجامعات الاهلية الى (59.3%) عام 2022 .

الهدف الرابع :- اعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة

نسبة البرامج الثقافية والاجتماعية حول الاندماج المجتمعي بلغت (35.9%) عام 2022بعد ان كانت (24.7%) عام 2021 .

عدد المشتركين الفعلي في الجامعات الحكومية بدورات الاندماج المجتمعي من التدريسيين والموظفين بلغ (39.3%) عام 2022 في حين كانت (35%) عام 2021 .

عدد المشتركين الفعلي في الجامعات الحكومية بدورات الاندماج المجتمعي من الطلبة بلغ (35.9%) عام 2022 بعد ان كانت (33.9%) في عام 2021 .

شهد مؤشر نسبة المباني والبنى التحتية المتضررة جزئياً في الجامعات الحكومية ارتفاع بواقع (55.9%) عام 2022 بعد ان كانت (55.4%) عام 2021 ، وارتفعت نسبة المباني والبنى التحتية المتضررة كلياً الى (51%) عام 2022 بعد ان كانت (42.5%) عام 2021 .

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع التربية والتعليم العالي وكما يلي :

1- عدم وجود احصائيات دقيقة عن عدد الاميين لعدم اجراء عملية حصر للسكان خلال العقدين الاخيرين من قبل وزارة التخطيط مما يجعل تحديد عدد ونسبة الاميين في المجتمع لعراقي غير دقيقة باستثناء بعض المسوحات التي تجريها بعض المنظمات الدولية وتقوم بنشرها مما يسبب ارباكاً وتداول المعلومات غير دقيقة .

2- ضعف مواكبة التوجهات التعليمية الحديثة مما حد من فرص الوصول الى مخرجات تعليمية تنسجم مع الاقتصاد المعرفي .

3- قلة الدعم والتمويل المقدم الى الجهاز التنفيذي لمحو الامية على الرغم من ان الجمعية العمومية للأمم المتحدة قامت بأطلاق اهداف التنمية المستدامة (تعليم الكبار) من ضمن اولوياتها .

4- عدم التزام مجالس محو الامية في المحافظات بتنفيذ المادة 12 البند ثالثاً من قانون محو الامية المرقم 23 في 2011 النافذ الخاصة بعقد مجالس محو الامية في المحافظات والاقضية والنواحي مما يؤثر سلباً على سير الحملة وفقدان دعم هذه المجالس .

5- قلة التخصيصات المالية أدت إلى قلة نسب الإنجاز في عدد من الأنشطة وعلى وجه الخصوص نشر البحوث العلمية في المؤتمرات العالمية والمجلات الرصينة ضمن سكوباس وكلاريفيت في الجامعات الحكومية فضلاً عن الابنية والمختبرات والمراكز البحثية التي تطابق المواصفات الدولية وزيادة الأجهزة الحديثة والمعدات.

6- عدم الاستمرار بصرف المخصصات المالية للمشرفين التربويين مما يؤدي الى ضعف بالإجراءات الإشراقية وبعملية فتح مراكز محو الامية .

7- نقص في ابنية التعليم الابتدائي والثانوي مما حدى بوزارة التربية إلى جعل الدوام في المتبقي منها دواماً ثنائياً أو ثلاثياً في بعض المناطق مما ادى الى تقليص عدد الساعات الدراسية وتدني المستوى التربوي للطلبة.

8- غياب المكتبات والمختبرات العلمية والقاعات والمساحات اللاصفية في معظم المدارس.

9- الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض العوائل اثرت في تسرب الطلاب من المدارس في مراحل مبكرة وعزوفهم عن التعليم وتوجه العديد منهم للعمل أو التسول .

10- إستخدام الوسائل والأساليب القديمة في عمليات قياس وتقييم الطلبة ومدى إستيعابهم للمواد الدراسية المختلفة.

11- إستمرار الفجوة التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية وفجوة النوع والتفاوت بين المحافظات إضافة إلى إرتفاع نسب الأمية في المناطق الريفية والنائية مع تدهور في مواصلة التعليم بالمناطق المتأثرة بالعمليات الإرهابية.

12- ضعف العلاقات الاكاديمية مع الجامعات الأجنبية وقلة أعداد التدريسيين والطلبة الأجانب في الجامعات العراقية.

2. قطاع الصحة

تعدّ الصحة من أهم مؤشرات نجاح التنمية واستدامتها تنبع الأهمية التي يحظى بها القطاع الصحي من الدور الذي يلبعه في بناء الإنسان والحفاظ عليه عقلياً وجسدياً عبر برامجه المختلفة على مستوى الفرد والمجتمع وبما يسهم بشكل مباشر في أي برنامج للتنمية المستدامة في العراق أو غيره من بلدان العالم، وكما هو معروف عانى القطاع الصحي في العراق على مدى الأربعة عقود الماضية من تراجع مستمر في الوضع الصحي بسبب الحروب الذي أقحم نفسه فيها والحصار الإقتصادي وعدم الأستقرار السياسي والفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى تدهور كبير في مستوى الخدمات الصحية والطبية لذا وضعت خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2021) مجموعة ومؤشرات صحية من أجل بناء نظام صحي متكامل وكفوء ومتطور قادراً على مواجهة الأزمات وأحتوائها وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة ضمن مشروع التنمية المستدامة، فأن التوجه الأساس يتطلب التوجه نحو تبني مفهوم تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.

الهدف الأول: تحسين وتحديث النظام الصحي

من خلال متابعة مؤشرات تحسين وتحديث النظام الصحي نجد إن هناك تحسن في مؤشرات النظام الصحي اذ ارتفعت عدد المستشفيات الاهلية خلال سنوات الخطة من(135) مستشفى اهلي عام 2018 ليصل الى (194) مستشفى اهلي عام 2022 نتيجة لسياسة الدولة الرامية الى التحول نحو القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية كما ارتفع عدد المراكز الصحية الاولية للمدة اعلاه من (2765) مركز صحي عام 2018 ليصل الى (2914) مركز صحي عام 2022 .

في حين نجد إنخفاض في مؤشر معدل إشغال من (57.2) عام 2018 ليصل الى (51) عام 2022 ويعود هذا الانخفاض الى التطور المستمر في مجال الخدمات الصحية والتي لاتحتاج الى رقود المرضى الى فترة طويلة في المستشفى.

وفيما يتعلق بمؤشر (معدل سرير/1000 نسمة) ظل محافظاً عند (1.2) سرير خلال سنوات الخطة ، بالتالي ما زال المؤشر دون المستوى المطلوب مقارنة بالمستهدف (1.4) سرير.

من خلال ذلك نلاحظ تراجع مستمر في النظام الصحي بسبب نقص شديد في الموارد المادية والبشرية فضلاً عن سوء الإدارة.

شكل (21) عدد المستشفيات الحكومية والأهلية ومراكز الرعاية الصحية الأولية للأعوام 2020 – 2021

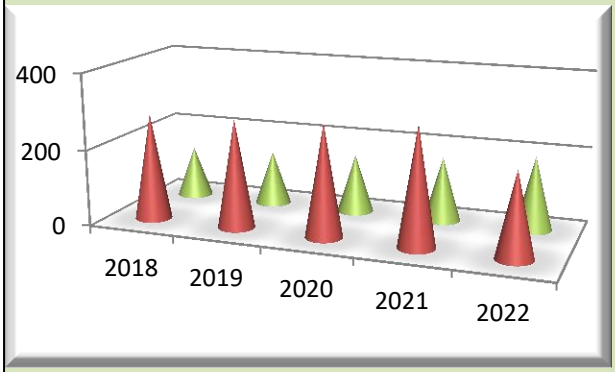

شكل (22) عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية

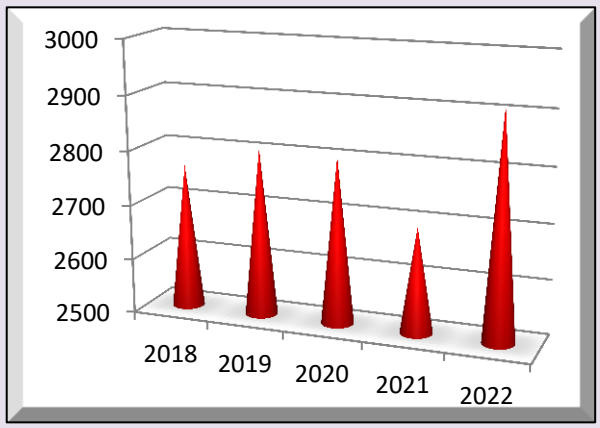

شكل (23) معدل سرير /1000 نسمة

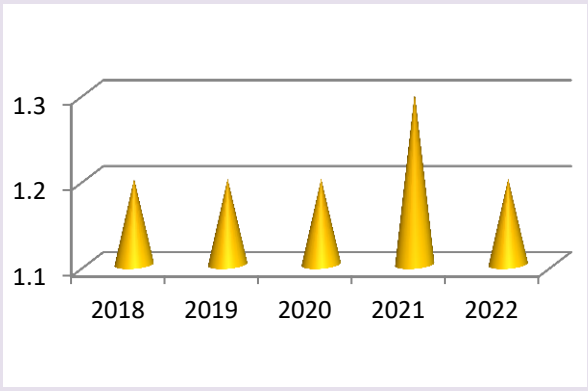

ومن جانب أخر نلاحظ انخفاض في معدل وفيات الأمهات لكل (100) ألف نسمة خلال سنوات الخطة من (33.5) عام 2018 ليصل الى (34.2) عام 2022، كما انخفض مؤشر معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة لكل 1000 ولادة حيّة ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حيّة من (18.6) عام 2018 ليصل الى (13) عام 2022 ، بالمقابل انخفض معدل الولادات الخام لكل (1000) نسمة من(28.8) عام 2018 ليصل الى (25.5) عام 2022.

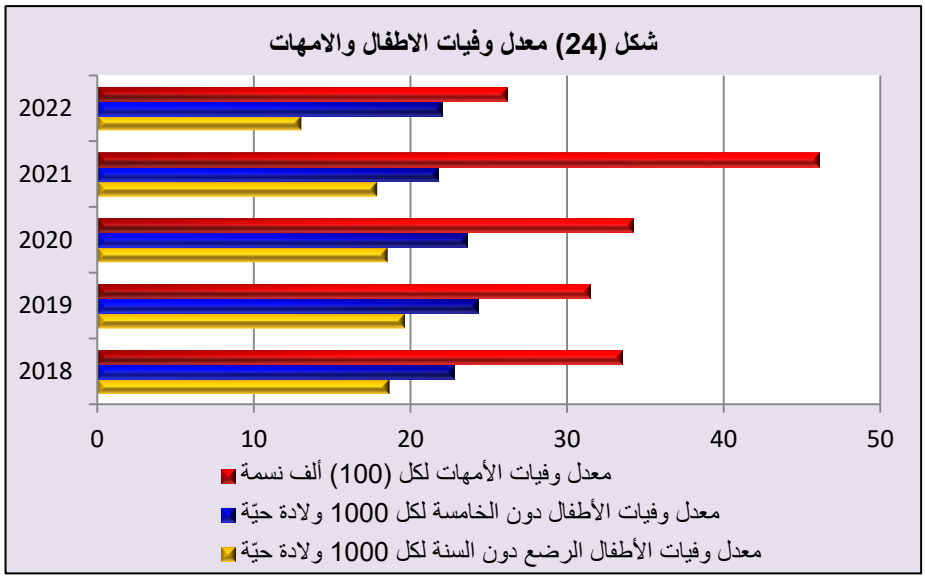

ونظـــــــراً للظـــــروف الصـــــحية والحاجـــة الماســـة إلـــى الكـــوادر الطبيـــة نجـــد إرتفـــاع بعـــدد الكـــوادر الطبية خلال سنوات الخطـــة مـــن (34807) طبيب عام 2018 ليصل الى (45038) طبيب لعام 2022 بسبب لجوء الحكومة إلى تعيينات ذوي المهن الصحية والطبية فضلاً عن زيادة أعداد الخريجين لتلك المهن من الجامعات الحكومية والأهلية.

جدول (52) مؤشرات تحسين أليات تقديم الخدمة الصحية للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المستشفيات الحكومية	281	286	295	312	222
عدد المستشفيات الأهلية	135	143	155	170	194
عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية	2765	2808	2805	2693	2914
معدل إشغال الاسرة	57.2	56.5	54.4	45.4	51
معدل سرير/1000 نسمة	1.2	1.2	1.2	1.3	1.2
معدل وفيات الأطفال الرضع دون السنة	18.6	19.6	18.5	17.8	13

لكل 1000 ولادة حيّة					
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 ولادة حيّة	22.8	24.3	23.6	21.8	22
معدل وفيات الأمهات لكل (100) ألف نسمة	33.5	31.5	34.2	46.1	26.2
معدل الولادات الخام لكل (1000) نسمة من السكان	28.8	27.6	25.8	26.3	25.5
نسبة الولادات الذين أوزانهم أقل من (2500)غم (%)	7.1	8.7	7.7	8.2	9.2
عدد الأطباء الكلّي	34807	36297	38865	42329	45038

المصدر: التقارير السنوية لوزارة الصحة/ للمدة(2018-2022)

الهدف الثاني: تحسن نظام الوقاية الصحية

من خلال تتبع أنظمة الرعاية الصحية خلال سنوات الخطة نجد ان هناك ارتفاع في بعض المؤشرات وانخفاض في بعضها الاخر ، فقد إنخفض مؤشر نسبة الرضاعة الخالصة من الثدي للفئة العمرية (أقل من ستة أشهر)من (39%)عام 2018 ليصل الى (33.9%)عام 2022.

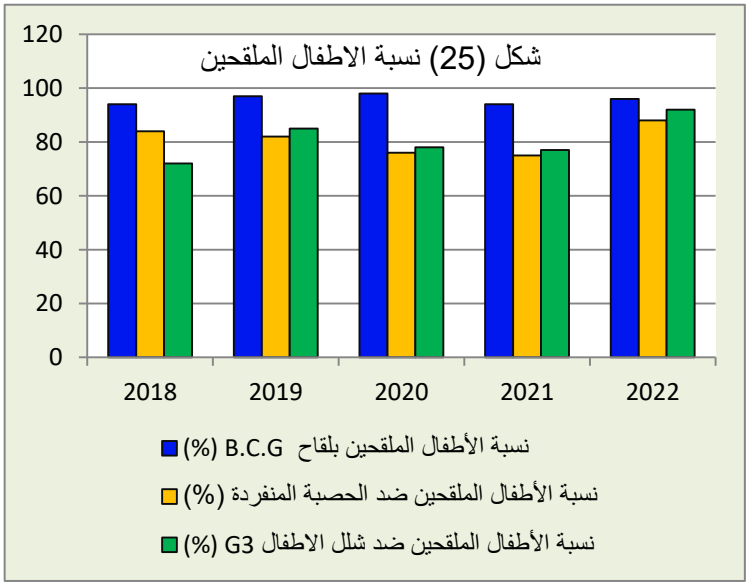

بالمقابل شهدت مؤشرات الوقاية الصحية الخاصة بالجرعة التحصينية ارتفاعاً طفيفاً اذ ارتفع مؤشر نسبة الأطفال الملقحين بلقاح من B.C.G (94%) عام 2018 ليصل الى (96%) عام 2022وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الأطفال الملقحين ضد الحصبة المنفردة اذ ارتفع من (84%) عام 2018 ليصل الى (88%) عام 2022، كما اتفع مؤشر الملقحين ضد شلل الأطفال والذي يعد من اللقاحات المهمة التي تعكس مدى خدمات الوقاية الصحية من (72%) في عام 2018 ليصل الى (92%) عام 2022، بالمقابل نجد إنخفاض مؤشرات الزيارات المراكز الصحية للحوامل والرضع، ويعزى هذا الإنخفاض إلى تفشي جائحة كورونا وماترتب علية من إجراءات إغلاق ولفترة طويلة وتخوف الافراد

التواجد في المراكز الصحية خوفاً من الإصابة بفيروس كورونا، فضلاً عن قلة الوعي الصحي لدى أغلب الافراد، وتشير النتائج الى انخفاض في نسبة الزيارات (الأولى والثالثة) للطفل للمراكز الصحية من (34%) خلال عام 2018 ليصل الى (21%) عام 2022 بسبب زيادة حملات التوعية والثقافة الصحية، وكما مبين في الجدول أدناه:

جدول (53) مؤشرات قياس تحسن الوقاية الصحية للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الرضاعة الخالصة من الثدي للفئة العمرية (أقل من ستة أشهر) (%)	39	37	37	34	33.9
نسبة الأطفال الملقحين بلقاح B.C.G (%)	94	97	98	94	96
نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة المنفردة (%)	84	82	76	75	88
نسبة الأطفال الملقحين ضد شلل الاطفال G3 (%)	72	85	78	77	92
نسبة الزيارات الأولى والرابعة فأكثر للحوامل (%)	87	95	71	68	69
نسبة الزيارات الأولى والرابعة للرضيع (%)	127	134	119	117	124
نسبة الزيارات الأولى والثالثة للطفل (%)	34	30	20.0	22.5	21

المصدر: التقاريرالسنوية لوزارة الصحة/ للمدة (2018-2022)

الهدف الثالث: تحسين آليات تقديم الخدمات الصحية

لقد ساهم تفشي فيروس كوفيد 19 في خلق آليات الإستجابة الصحية الطارئة لحماية صحة الناس وتجنب الإرتفاع الحاد في معدلات الإصابة إذ تمت إعادة توزيع العاملين في المرافق الصحية لمواجهة تدفق المرضى الذين يعانون من هذا الفيروس، كما قامت بتطبيق الإجراءات الصحية الطارئة لأحتواء معدل العدوى من خلال ضمان توفير خدمات التشخيص والعلاج الكافية للمحتاجين في بيئة آمنة ومهنية.

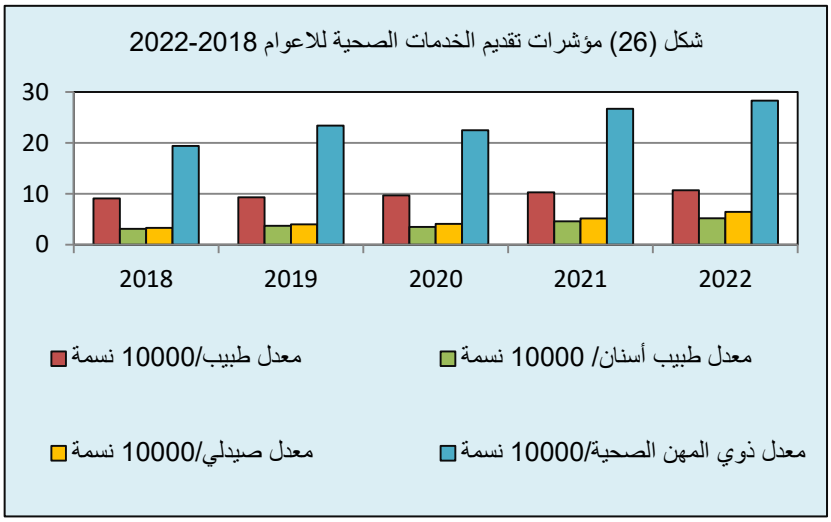

مما دفع بالحكومة الى تعيين عدد كبير من الكوادر الطبية لتعويض النقص الحاصل ولمواجهة ازمة كوفيد 19، فقد شهدت مؤشرات الموارد البشرية في

القطاع الصحي خلال سنوات الخطة إرتفاعاً نسبياً إذ نلاحظ من خلال الجدول أدناه أن معدل طبيب/ 10000 نسمة قد إرتفع بنسبة طفيفة من (9.1) عام 2018 ليصل الى (10.7) عام 2022بالمقابل إرتفع معدل طبيب أسنان/ 10000 نسمة من (3.1) عام 2018 ليصل الى (5.2)عام 2022.

كما شهد مؤشر عدد زيارات المرضى المراجعين الكلّي للعيادات الأستشارية والعيادات الخارجية ووحدات الطوارئ والمراكز التخصصية ومراكز الرعاية الصحية الأولية ارتفاعاً طفيفاً من (62958897) مريض 2018 ليصل الى (68617756) مريض عام 2022 ويعود هذا الارتفاع الطفيف الى زول خطر جائحة كورونا وعودة المرضى الى مراجعة المستشفيات والمراكز الصحية.

جدول (54) مؤشرات تقديم الخدمات الصحية للاعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
معدل طبيب/10000 نسمة	9.1	9.3	9.7	10.3	10.7
معدل طبيب أسنان/ 10000 نسمة	3.1	3.7	3.5	4.6	5.2
معدل صيدلي/10000 نسمة	3.3	4	4.1	5.17	6.45
معدل ذوي المهن الصحية/10000 نسمة	19.4	23.4	22.5	26.7	28.3
نسبة ملاك تمريض/ طبيب (%)	2.3	2.5	2.3	2.3	2.6
نسبة الولادات التي تجري بأشراف ذوي الأختصاص (%)	90.1	90.2	90.2	96.0	96.0
عدد زيارات المرضى المراجعين الكلّي	62958897	51640726	51640726	59253353	68617756

المصدر: التقريرالسنوي وزارة الصحة /للمدة (2018-2022)

الهدف الرابع: خفض معدلات الأمراض الإنتقالية وغير الإنتقالية

تحاول أنظمة الرعاية الصحية أيضاً معالجة الآثار السلبية لإعادة تخصيص الموارد لكوفيد ـ 19 المعنية بتوفير خدمات الرعاية الصحية الروتينية خاصة للمجموعات الأكثر ضعفاً مثل الذين يعانون من أمراض مزمنة ومضاعفات صحية خطيرة وكذلك شرائح المجتمع الأكثر عرضة كالنساء والأطفال، وبالتأكيد تتطلب عملية التوازن هذه في مثل هذا الوقت الاستثنائي جهودا متظافرة ومتكاملة وإستجابة على المستوى الوطني والإقليمي للتخفيف من الآثار الصحية لوباء كوفيد في مجتمعاتنا، فمن خلال متابعة مؤشرات خفض معدلات الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية نلاحظ إن مؤشر نسبة الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسية للأعمار (30 ـ 70 سنة) وهي

(أمراض القلب والأوعية الدموية والأورام الخبيثة والسكري والأمراض التنفسية المزمنة) انخفض من (3.2%) عام 2018 ليصل الى (2.8%) عام 2022 .

تعدّ الأمراض غير الانتقالية السبب الرئيسي للوفيات في العراق فهي مسؤولة عن أكثر من (65%) من معدل الوفيات الكلّي خلال عام 2022، وشكّلت نسبة (11.5%) من إجمالي الوفيات الكلّية بسبب كورونا حالة مؤكدة وبلغت نسبة أمراض القلب الأقفارية (الأسكيمية) بواقع (11%)، وسجلت نسبة وفيات بالأمراض الدماغية وعائية(10%)، أما (10%) تشير إلى نسبة وفيات بسبب أمراض فرط ضغط الدم (أمراض إرتفاع ضغط الدم) و(6.6%) بسبب أشكال أخرى من مرض القلب و(9%) بسبب الداء السكري وبلغت نسبة وفيات الأورام الخبيثة (6.1%) و(6%) بسبب الفشل الكلوي و(3%) بسبب الأضطرابات التنفسية والقلبية الوعائية الخاصة بالفترة ماحول الولادة ونسبة وفيات الحوادث المرورية إذ بلغت (1.7%) من إجمالي الوفيات.

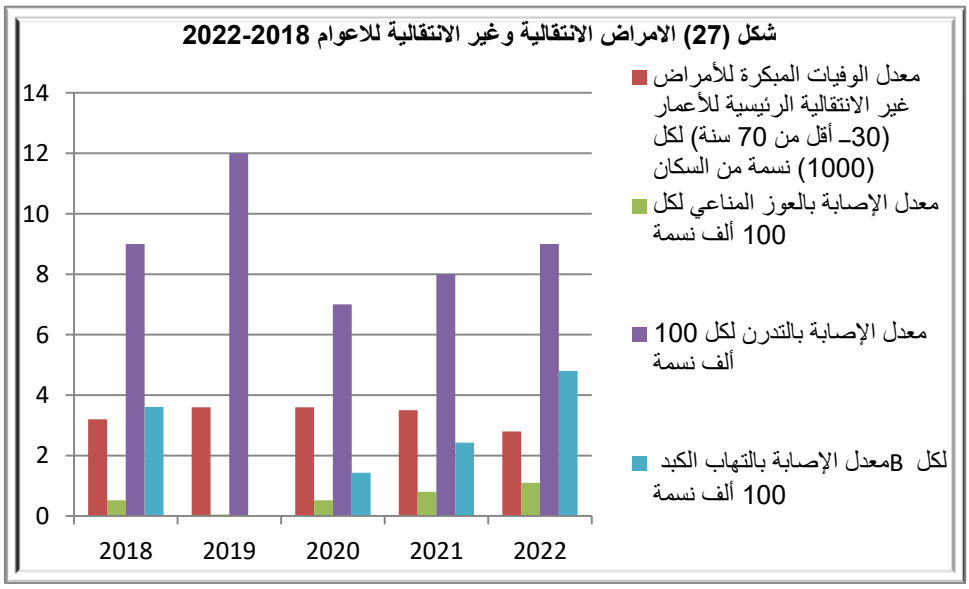

اما مؤشر معدل الإصابة بالتدرن لكل (100) ألف نسمة من السكان فقد بلغ (9%) عام 2022، وهو نفس المعدل عند بداية الخطة عام 2018

لم يتم تسجيل أية إصابة بالملاريا خلال سنوات الخطة وهذا يعود الإجراءات المتخذه من قبل الجهات المختصة للحد من إنتشار تلك الأمراض والمتمثلة بحملات التوعية الصحية وتوفير الكادر المتخصص واللقاحات.

جدول (55) الأمراض الانتقالية وغير الانتقالية للاعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
معدل الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسية للأعمار (30ـ أقل من 70 سنة) لكل (1000) نسمة من السكان	3.2	3.6	3.6	3.5	2.8

معدل الإصابة بالعوز المناعي لكل 100 ألف نسمة	0.52	0.05	0.52	0.80	1.1
معدل الإصابة بالتدرن لكل 100 ألف نسمة	9	12	7.0	8.0	9
معدل الإصابة بالتهاب الكبد B لكل 100 ألف نسمة	3.61		1.43	2.43	4.8
معدل إنتشار الملاريا لكل 100 ألف نسمة	0	0	0.0	0.0	0

المصدر: التقريرالسنوي لوزارة الصحة /للاعوام 2018-2022

الوضع الوبائي لجائحة كورونا خلال عام 2021

- شهد عدد حالات الإصابات الكلّية بفيروس كورونا لعموم محافظات العراق انخفاضاً كبيراً أذ بلغ (341359) اصابة عام 2022 بعد ماكان (1498600) إصابة عام 2021 ويعود هذا الانخفاض الى التدابير المتخذة من قبل الحكومة بزيادة عدد الملحقين فضلاً عن الالتزام المواطنيين باجراءات التباعد .

- برزت محافظة بغداد بالمرتبة الأولى كبؤرة ساخنة لحالات الإصابة بفايروس كورونا بنسبة (33%) وتلتها محافظة البصرة بالمرتبة الثانية بنسبة (11%) وجاءت محافظتي الأنبار والمثنى والسليمانية إقل نسبة إصابة إذ بلغت (1%).
- بلغت نسبة الشفاء الكّلية (100%)

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف القطاع الصحي وكما يلي:

1. التطبيق غير المدروس للامركزية إذ أدى نقل صلاحيات القطاع الصحي إلى الحكومات المحلية في المحافظات بشكل غير مدروس إلى ممارسات خاطئة وإلى مضاعفات الثغرات وسوء التوزيع في إدارة الموارد البشرية وإعاقة التصدي للمشكلات.
2. ضعف الإدارة الصحية وعدم كفاءة أداء عدد من البرامج الصحية الوقائية وخاصة (الأمراض المعدية والأمراض غير الإنتقالية المزمنة والمخاطر السلوكية).
3. عدم وجود دراسات تحدد الكمية المطلوبة للأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة وعدم توفيرها من قبل وزارة الصحة، الأمر الذي أدى إلى الاستيراد العشوائي للأدوية خاصة من قبل القطاع الخاص.

4. وجود تراجع نسبة التغطية باللقاحات الأساسية ومكافحة الأمراض المعدية في الأطفال، إذ لا تزال هذه التغطية متدنية مقارنة بدول الجوار.
5. ضعف الإنفاق الحكومي على الصحة وغياب الرقابة المالية أدى إلى تدني أداء القطاع الصحي ومستوى الخدمات الصحية.
6. إتساع حجم الاحتياج للقطاع الصحي من الملاكات الطبية والصحية والخدمية والفنية والإدارية الذي لايجاري الزيادة السكانية وسوء توزيعها بسبب قلة التعينات للكوادر الطبية الجديدة فضلاً فقدان عدد كبير من تلك الكوادر خلال مواجهتهم للجائحة وهجرة الكفاءات من الأطباء الأختصاص بسبب ظروف عمل غير ملائمة.
7. يشكل الممارسة المزدوجة للأطباء في القطاعين العام والخاص تحدياً كبيراً إذ تؤثر على نظام الرعاية الصحية للسكان وكفاءة تقديم الخدمات الصحية وعلى نظام العدالة بين الأفراد من ذوي الدخول المختلفة في الحصول على الرعاية الصحية.
8. التداخل وضعف التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية.
9. غياب الأمن والأستقرار في العراق فقد تصاعدت حدّة الاعتداءات الجسدية واللفظية مع تفشي جائحة كورونا على الكادر الطبي، ودفع الكثير منهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد، مما أثر بشكل سلبي في تقديم الخدمات العلاجية.
10. عدم الإلتزام بتعليمات وتوجهات منظمة الصحة العالمية وضعف الإلتزام بتطبيقاتها بشكل سريع فيما يتعلق بإزمة جائحة كورونا.
11. عدم التنسيق بين التعليم العالي والصحة لتأمين احتياجات القطاع الصحي كماً ونوعاً فضلاً عن ضعف برامج التدريب والتعليم.
12. هجرة العديد من الكفاءات الطبية إلى الخارج.
13. ضعف الرقابة والسيطرة النوعية على الأدوية وأسعارها الداخلة والتي اثقلت كاهل المواطن.

3. المرآة

أصبح الأهتمام بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية والمشاركة في مختلف الميادين الإقتصادية والإجتماعية وأعترافاً بدور المرأة على الصعيد المحلي والعالمي فقد بدأ الأهتمام العالمي بقضية تنمية وتمكين المرأة من أداء أدوارها بفاعلية مثل الرجل والمشاركة في إتخاذ القرار في مختلف مجالات الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية، كما حصلن النساء في عام 2021 على 97 مقعدا في البرلمان من أصل (329) مقعد أي بنسبة (29.4%) بالانتخابات البرلمانية وهي اعلى نسبة تحققها المرأة العراقية في تاريخها منذ انتخابات عام 2005 وبزيادة 14 مقعداً عن الكوتا المخصصة للنساء في البرلمان العراقي لذا أولت خطة التنمية الوطنية أهتماماً كبيراً بالمرأة لجعلها ممكنة علمياً ومعرفياً واقتصاديا وصحياً وسياسياً.

إلّا أن جائحة كورونا قد عرضت المرأة إلى عواقب إقتصادية وإجتماعية وصعوبات إضافية فيما يتعلق بالوظيفة وفقدان الدخل وأعباء الرعاية وتصاعد العنف القائم على النوع الإجتماعي، كما تؤدي تدابير العزلة الذاتية والقيود المفروضة على الحركة إلى تفاقم تعرض المرأة للعنف المنزلي.

الهدف الأول: تمكين المرأة علمياً ومعرفياً

من خلال الجدول أدناه نجد إن مؤشر عدد المعلمين على الملاك (الإناث) بمراكز محو الأمية خلال سنوات الخطة شهد تذبذباً ملحوظاً بالارتفاع والانخفاض اذ ارتفع من (738) معلمة عام 2018 ليصل الى (1512) معلمة عام 2021 ثم عاد لينخفض الى (791) معلمة عام 2022 ، كذلك الحال نجد هنالك إرتفاع بمؤشر عدد المحاضرين المكلفين (الإناث) بمراكز محو الأمية من (126) محاضر عام 2018 ليصل الى (329) محاضر عام 2022 نتيجة تعيين عدد كبير من المحاضرين المجانيين من قبل وزارة التربية ،بينما شهد مؤشر عدد الدارسين الملتحقين الكلّي (الإناث) بمراكز محو الأمية إلى انخفاضاً ملحوظاً خلال سنوات الخطة اذ انخفض من (51734) دارس عام 2018 ليصل الى (38159) دارس عام 2022.

جدول (56) مؤشرات تمكين المرأة علمياً ومعرفياً للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المعلمين على الملاك (الإناث) بمراكز محو الأمية	738	499	584	1512	791
عدد المحاضرين المكلفين (الإناث) بمراكز محو الأمية	126	95	106	205	329
عدد الدارسين الملتحقين الكلّي (الإناث) بمراكز محو الأمية	51734	43382	43002	44152	38159

المصدر: وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي للأعوام (2018-2022)

الهدف الثاني: تمكين المرأة إقتصادياً

نلاحظ من خلال متابعة المؤشرات أن هنالك إرتفاع طفيف واضح في مؤشرات تمكين المرأة إقتصادياً عام 2020 عما كانت عليه 2019 إذ إرتفعت نسبة الإناث المستفيدات من وحدات الرعاية الاجتماعية حيث شكلت نسبة (37.2%) لعام 2020 بينما كانت (32.3%) لعام 2019 كما زادت نسبة الإناث المغادرات من وحدات الرعاية الإجتماعية إلى (41.2%) لعام 2020 نلاحظ هنالك تراجع بنسبة الإناث العاملات الموجودات في وحدات الرعاية الإجتماعية لعام 2020 عما كانت عليه 2019 كذلك الحال بالنسبة للإناث المعاقين الذين تم شمول معينهم براتب حيث بلغت (43%) لعام 2020 في حين كانت تمثل نسبة (77.8%) لعام 2019.

جدول (57) مؤشرات تمكين المرأة إقتصادياً للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الإناث المستفيدات الموجودات من وحدات الرعاية الإجتماعية	37.6	30.4	32.3	37.2	-
نسبة الإناث المغادرات اللاتي غادرن وحدات الرعاية الإجتماعية	34.8	35.7	35.7	41.2	-
نسبة الإناث العاملات الموجودات في وحدات الرعاية الإجتماعية	54.3	57.2	57.2	56.0	-
نسبة الإناث المستفيدات والمشمولات براتب شبكة الحماية الإجتماعية	38.4	32.7	32.7	31.0	-
نسبة الإناث المعاقين الذين تم شمول معينهم براتب	-	-	77.8	43.0	-

الهدف الثالث: تمكين المرأة صحياً

شهدت مؤشرات تمكين المراة صحياً تحسناً ملحوظاً اذ ارتفعت نسبة توقع الحياة للإناث عند عمر 60 سنة خلال سنوات الخطة من (19.1%)2020 عام 2018 لتصل الى (21%) عام 2022 على مستوى كما انخفضت نسبة وفيات الأمهات لكل (100) ألف ولادة حية للمده اعلاه من (33.5%) عام 2018 لتصل الى (26.2%) عام 2022

كذلك الحال بالنسبة للحوامل المعرضات للخطورة انخفضت من (40%) عام 2019 لتصل الى (32%) عام 2022 بينما إنخفضت نسبة الراقدات بالإجهاض في ردهة النسائية والتوليد من (18%) عام 2018 لتصل الى (7.4%) عام 2022 على مستوى المحافظات سجلت نينوى أعلى نسبة(10%) تلتها محافظة النجف (9.4%) ، كذلك الحال بالنسبة لمؤشر معدل خصوبة المراهقات إنخفضت من (55.1%) عام 2018 ليصل الى (50.1%) عام 2022 اذ سجلت محافظة كربلاء أعلى معدل (91.6%) تلها محافظة بابل بمعدل (60.8%)

جدول (58) مؤشرات تمكين المرأة صحياً للمدة (2018-2022)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
توقع الحياة للإناث عند عمر 60 سنة	19.1	19.9	20	20	21
نسبة وفيات الأمهات لكل (100) ألف ولادة حيّة	33.5	31.5	34.2	46.1	26.2
نسبة الحوامل المعرضات للخطورة	-	40	32.0	33.0	32
نسبة الراقدات بالأجهاض في ردهة النسائية والتوليد	18	14.3	9.8	9.1	7.4
معدل خصوبة المراهقات في سن (19.15)	55.1	54.1	54.1	53.0	50.1

المصدر: التقريرالسنوي لوزارة الصحة /(2018-2022)

يعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة الذي ينتج عنه إصابات أو الآم جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة ويشمل أيضاً التهديدات بهذا الفعل أو كل فعل إجباري أو حرمان تعسفي من الحرية سواء كان في الحياة العامة أو الحياة الخاصة وتعدد أشكال العنف ضد المرأة منه العنف الأسري والعنف النفسي والجسدي وغيره، حيث أظهرت عدد النساء اللاتي تعرضن إلى أنواع مختلفة من العنف اللاتي قدمن شكوى للمدة (2020 - 2022) كما مبين بالجدول أدناه:

جدول (59) عدد النساء اللاتي تعرضن الى العنف لسنتي 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد النساء اللاتي إلى العنف البدني وقدمن شكوى	-	-	6745	9996	21822
عدد النساء اللاتي إلى العنف النفسي وقدمن شكوى	-	-	1803	3381	6633
عدد النساء اللاتي إلى العنف اللفظي وقدمن شكوى	-	-	2470	4213	8914
عدد النساء اللاتي إلى العنف الجنسي وقدمن شكوى	-	-	40	288	431

المصدر: وزارة الداخلية / مديرية التخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء

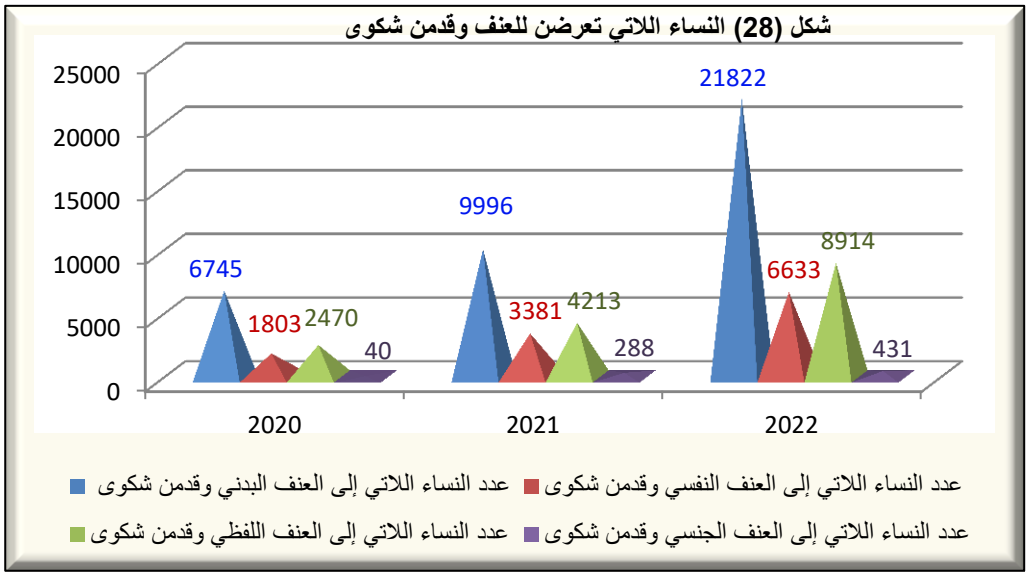

حيث أظهرت النتائج إن عدد النساء اللاتي تعرضن إلى أنواع مختلفة من العنف اللاتي قدمن شكوى شهد إرتفاع للمدة (2020-2022) ويعود ذلك إلى عدّة أسباب منها الحالة الإقتصادية والإجتماعية وضعف الواعز الديني وسوء استخدام الإنترنت كذلك بسبب تعاطي الكحول والمخدرات والحالة النفسية وعدم أكمال التحصيل الدراسي مما يؤثر على أنواع النعف الذي يتعرضن له النساء.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع المرأة وكما يلي:

1. ضعف الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني في برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
2. تدني معدلات مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي بسب العادات والتقاليد فضلاً عن محدودية القروض الممنوحة للمرأة.
3. إرتفاع معدلات الزواج المبكر وزواج القاصرات رغم تحديد قانون الأحوال الشخصية لسن الزواج وتأثيره الصحي على المرأة وفي معدلات وفيات الأمهات فضلاً عن عمليات العنف التي تتعرضها لها المرأة.
4. التزايد المستمر للأرامل بسب أعمال العنف فضلاً عن إرتفاع حالات الطلاق والفقر والتيتم.

4. الشباب

على الرغم من الأعتراف المتزايد بأهمية الشباب في العراق ، وما يزال قياس رفاه الشباب يمثل تحدياً، يعدّ المؤشر العالمي لتنمية الشباب (YDI)، الذي أعدته أمانة الكومنولث/ شعبة الشباب، بمنزلة مجموعة من المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في تنمية الشباب في 183 دولة، ويشمل هذا (49) من أصل (52) دولة من

دول الكومنولث ويسترشد بتعريف الكومنولث للشباب كأشخاص تتراوح أعمارهم بين (15 ـ 29) عاماً، يحتل العراق المرتبة 168 برصيد (5.0) من أصل (181) في المؤشر وهو موقع متأخر بالقياس إلى الدول العربية.

الهدف الأول: الإلتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب

شهدت مؤشرات قطاع الشباب تذبذباً ملحوظاً في بعض المؤشرات لخلال سنوات الخطة إذ انخفض مؤشر عدد الشباب الذين يترددون على المنتديات الثقافية والإجتماعية والرياضية من (350769) شخص عام 2019 ليصل الى (252188) شخص عام 2022 .

كما شهدت عدد المراكز الرياضية والترفيهية للشباب انخفاضاً ايضاً للمده اعلاه من (292) مركز عام 2019 انخفض ليصل الى (257) مركز عام 2022 نتيجة تاثير جائحة كورونا المتمثل بامتناع الشباب ارتياد تلك المراكز حتى بعد زوال تاثير الجائحة كذلك الحال بالنسبة لعدد الورش التوعوية المستهدفة لفئة الشباب حسب النوع الإجتماعي إرتفعت من (189) ورشة عام 2018 ليصل الى (288) ورشة عام 2022 للذكور والإناث كما إرتفعت عدد الأعمال التطوعية المنفذة من قبل الشباب إلى (314) عمل تطوعي لعام 2021 في حين كانت (246) عمل تطوعي لعام 2020 كذلك بالنسبة لعدد البحوث والدراسات حول فئة الشباب إرتفعت إلى (31) بحث عام 2021 بعد ما كان (19) بحث عام 2020.

جدول (60) مؤشرات قطاع الشباب للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الشباب الذين يترددون على المنتديات الثقافية والإجتماعية والرياضية	-	350769	120574	252188	252188
عدد المراكز الرياضية والترفيهية للشباب	-	292	198	214	257
عدد ورش التوعوية المستهدفة لفئة الشباب حسب النوع الإجتماعي	189	5500	106	215	288
عدد الأعمال التطوعية المنفذة من قبل الشباب	18	19	19	314	68
عدد البحوث والدراسات	18	19	19	31	27

الهدف الثاني: توفير بيئة ممكنة للشباب

شهد مؤشر عدد برامج التأهيل والتطوير للشباب تذبذباً ملحوظاً ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات الخطة اذ انخفض من(42) برنامج عام 2018 ليصل الى (34) برنامج عام 2019 ثم عاد ليرتفع خلال العامين (2020 و2021) (363) و (285) عاد لينخفض الى (67) برنامج عام 2022، ويعزى ذلك التذبذب الى قلة التخصيصات المالية والمبالغ المرصودة لتنمية الشباب.

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع الشباب وكما يلي:

1. تفشي ظاهرة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب بسبب الضعف بتنفيذ السياسات والخطط والإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بهذه الظاهرة.
2. وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الائتمان المصرفي بسبب كثرة الضمانات التي تضعها المصارف لمنح الائتمان.
3. إرتفاع معدلات التسرب من المدارس لاسيما في مرحلتي المتوسطة والأعدادية بسبب الظرف المعاشي الصعب وقيام تلك الفئة من الشباب بالعمل وإعالة أسرهم.
4. سيادة ظاهرة الهجرة إلى الخارج لدى الشباب بسب عدم وجود ضمانات مستقبلية داخل بلدهم.
5. إرتفاع ظاهرة الأدمان على المخدرات والكحول بين الشباب بسبب البطالة فضلاً عن ضعف سيادة القانون في محاربة تلك الظاهرة.
6. كثرة المظاهر السلبية بالمجتمع منها حالات الاكتئاب والجريمة والسرقة للشباب.

5. قطاع التنمية الإجتماعية

تقوم مؤسسات الرعاية الإجتماعية في العراق بتقديم الخدمات لشرائح معينة في المجتمع من ذوي الإحتياجات الخاصة (الأيتام، المعوقين، المسنين، المقعدين، العاجزين كلياً) كما تسهم بتوفير الرعاية الإجتماعية للمواطنين المحاطين بمشاكل إجتماعية وإقتصادية ويعجزون عن مواجهتها، وقد أولت خطة التنمية الوطنية إهتماماً كبيراً وقدتضمنت الأهداف الاتية:

الهدف الأول: خفض نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والأحتياج الخاص

من خلال المؤشرات الخاصة بهذا الهدف نلاحظ ارتفاع المبالغ المصروفة لشبكة الحماية الاجتماعية خلال سنواة الخطة من (1.966) مليار دينار عام 2018 ارتفع ليصل الى (3.629) مليار دينار عام 2022 نتيجة شمول عدد كبير من المستحقين اعانات الحماية الاجتماعية اذ بلغ العدد اكثر من مليونين مستفيد نهاية عام 2022 في حين شهد مؤشر عدد وحدات الرعاية الإجتماعية (ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة) انخفاضاً ملحوظاً للمده اعلاه من (58) وحدة عام 2018 ليصل الى (39) وحدة، بالمقابل إرتفع مؤشر عدد المستفيدين الموجودين في وحدات ذوي الإعاقة والإحتياجات الخاصة والتي تشمل (دور تأهيل، دور كبار السن، دور الحنان، دور ذوي الإحتياجات الخاصة)من (1.141.383) مستفيد ومستفيدة عام 2018 ارتفع بنسق تصاعدي ليصل الى (1617257) مستفيد ومستفيدة عام 2022.

جدول (61) مؤشرات الرعاية الإجتماعية وشبكة الحماية الإجتماعية للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
المبالغ المصروفة لشبكة الحماية الإجتماعية (مليار دينار)	1.966	2.191	2.417	3.616	3.629
عدد وحدات الحماية الإجتماعية	58	60	39	39	39
عدد المستفيدين من الإناث والذكور بإعانات الحماية الإجتماعية	1.141.383	1.336.506	1389916	1405376	1617257
عدد الباحثين ضمن شبكة الحماية الإجتماعية	1223	1223	1138	1123	2116
عدد القروض الممنوحة (للإناث والذكور)	50	20	4009	9563	3499

المصدر: وزارة العمل والشؤون الإجتماعية/ دائرة التخطيط والدراسات

الهدف الثاني: رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الاعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية

شهد مؤشر عدد المعينين المتفرغين من غير الموظفين ارتفاعاً خلال سنوات الخطة على الرغم من التذبذب الحاصل خلال المدة (2020-2021) بسبب الظروف الاستثنائية المتمثلة بتداعيات جائحة كورونا الا انه ارتفع من (3581) معين متفرغ عام 2018 ليصل (27703) معين متفرغ عام 2022 في حين انخفض مؤشر أعداد الموظفين المتفرغين بصفة معين خلال المده اعلاه من (6226) موظف معين عام 2018 ليصل إلى (6063) موظف معين عام 2022.

جدول (62) مؤشرات ذوي الإعاقة والإحتياج الخاص للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المعينين المتفرغين من غير الموظفين	3581	146059	68022	15783	27703
عدد الموظفين المتفرغين بصفة معين	6226	5594	3375	4769	6063

المصدر: وزارة العمل والشؤون الإجتماعية/ دائرة التخطيط والدراسات

الهدف الثالث: خفض معدلات جنوح الإحداث

من خلال متابعة مؤشرات الهدف اعلاه نلاحظ ارتفاع طفيف في عدد المدارس والدور الأصلاحية خلال سنوات الخطة من (5) دور عام 2018 ليصل الى (6) دور عام 2022. كما شهد مؤشر عدد الباحثين الإجتماعيين للإحداث ارتفاعاً ملحوظاً من(59) باحث عام 2023 ارتفع ليصل الى (70) باحث في عام 2022، أما فيما يخص عدد القوى الإجرائية ومدارس الإحداث فقد إرتفعت من (478) عام 2018 ليصل إلى (616) عام 2022 .

جدول (63) عدد الباحثين والقوى الإجرائية للإحداث للأعوام 2018 ـ 2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
عدد الباحثين الإجتماعيين للإحداث	59	60	63	66	70
عدد القوى الإجرائية لدور ومدارس الإحداث	478	478	500	546	616

المصدر: وزارة العدل/ دائرة اصلاح الإحداث

أهم التحديات التي تواجه تحقق أهداف قطاع التنمية الإجتماعية وكما يلي:

1. قلة برامج التوعية والتأهيل المجتمعي.
2. المشاركة الضعيفة للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني في دعم الفئات الهشة.
3. عدم تخصيص درجات وظيفية للباحثين ولأفراد القوى الاجرائية من قبل وزارة المالية.
4. عدم تشريع قانون الحماية الاجتماعية.

سابعاً: الإستدامة البيئية للتنمية

تعاني النظم البيئية العراقية مشاكل عديدة تأتي في مقدمتها تلك التي تتعلق بضعف قاعدة البيانات والمعلومات البيئية وذلك يعود إلى عدّة أسباب من أهمها تهميش هذا القطاع وقلة التخصيص المالي لفترة طويلة مما أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية وتراكمها، ولكي يتم التخفيف من حدة هذه المشاكل قامت المؤسسات المعنية برسم السياسات والبرامج وأعتماد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ولخطة التنمية الوطنية لعام 2018 ـ 2022 أهداف من شأنها التحسن التدريجي ومن خلال متابعة هذه الأهداف تبين الآتي:

الهدف الأول: ضمان التوافر والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي

من المفترض أن يتم تحويل المياه المستهلكة (منزلية، تجارية، صناعية...الخ) إلى نوعية مياه مقبولة بيئياً طبقاً للمعايير القياسية قبل طرحها في مياه النهر وهنا تكمن أهمية هذه العملية في المحافظة على نوعية الأصول البيئية لكي لا تتسبب المخرجات الناتجة عن عملية الصرف الصحي بتلوث النظم البيئية النهرية، وتتم هذه العملية بواسطة أمانة بغداد في بغداد وفي بقية المحافظات من خلال الدوائر والمديريات التابعة لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة.

جدول (64) كمية المياه العادمة المتولّدة والمعالجة لمحطات ووحدات المعالجة للأعوام 2018 ـ 2022

السنوات	كمية المياه العادمة المتولّدة لمحطات ووحدات المعالجة ($م^3$/يوم)	كمية المياه العادمة المعالجة في محطات ووحدات المعالجة ($م^3$/يوم)	النسبة المئوية للمياه المعالجة إلى المتولّدة
2018	2,820,000	330,550,1	55.0
2019	3,046,468	1,835,568	60.3
2020	3,246,830	1,965,230	60.5
2021	3,281,810	1,936,810	59.0
2022	3,028,926	2,232,636	73.7

المصدر: ـ الجهاز المركزي للاحصاء، قسم إحصاءات البيئة، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ومؤشرات التنمية SDG ذات البعد البيئي،2018-2022.

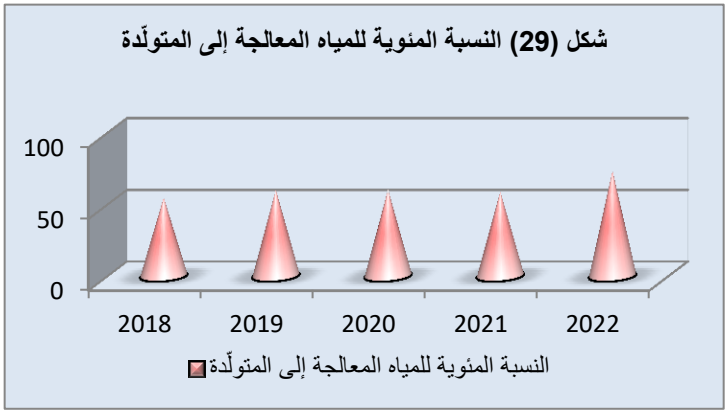

ارتفعت كمية المياه العادمة خلال سنوات الخطة من (2.8) مليون م3/يومياً عام 2018 لتصل الى (3) مليون م3/ يومياً عام 2022 وهذا امر طبيعي بسبب الزيادة السكانية فلاً عن اكتمال انجاز مشاريع الصرف الصحي بالمقابل نجد ان المياه العادمة المتولّدة لمحطات ووحدات المعالجة، تتم من خلال محطات المعالجة المتوفرة والتي شهدت ارتفاع نسبة معالجة المياه العادمة من (55%) عام 2018 لتصل الى (73.7%) عام 2022 في حين يطرح الباقي في الأنهر دون معالجة

الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وآثاره

تعاني أغلب المحافظات العراقية من مشاكل بيئية عديدة من أهمها تردي نوعية الهواء وذلك ناتج عن العديد من الأسباب ندرج من ضمنها (الحروب، الصناعة النفطية، إستخدام الوقود الأحفوري للطاقة، آلية التخلص من النفايات...الخ) يضاف إلى ذلك إن كمية المساحة المزروعة والمسؤولة عن تنقية وتحسين نوعية الهواء إنخفضت خلال الفترة الأخيرة بسبب ملوثات الهواء المتنوعة من أهمها كمية الغاز المحروق في الشعلات نجد انخفاض الكمية خلال سنوات الخطة من (1629) مليون م^3 قياسي عام 2018 ليصل إلى (1457) مليون م^3 قياسي عام 2021 واستمر بالانخفاض ليصل الى (1399) مليون م^3 قياسي عام 2022على الرغم من هذا الانخفاض إلّا إنه ضلت كمية الغاز المحروق عالية وتؤثر على تلوث البيئة، وترافقه بذلك قلة مساحة الغابات الطبيعية والإصطناعية والتي انخفضت من (5.4) مليون دونم عام 2018 لتصل الى (2.3) مليون دونم عام 2022بسبب التغيرات المناخية المتمثلة بقلة تساقط الامطار وراتفاع موجة الجفاف فضلاً غن تجريف الكثير من الاراضي الزراعية.

جدول (65) إنبعاث الغازات الدفيئة والمساحة المزروعة ونسبة الغابات من مساحة العراق للأعوام 2019 ـ 2022

السنوات	كمية الغاز المحروق في الشعلات مليون م^3 ق	الأراضي المزروعة (مليون دونم)	المجموع الكلّي لمساحة الغابات الطبيعية والإصطناعية (مليون دونم)
2018	1629	6.3	5.4
2019	1670	15.6	2.8
2020	1368	14.5	2.8
2021	1457	12.5	2.2
2022	1399	11.2	2.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ إحصاءات البيئية للعراق/ المؤشرات الزراعية للسنوات 2018 ـ 2022

. وزارة النفط ، التقرير السنوي 2022

الهدف الثالث: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

أغلب مناطق العراق تقع ضمن توصيف الجهات العالمية ذات التنوع البيولوجي المهم، ما يجعلها جديرة بالحماية والمحافظة عليها كونها مناطق حساسة تضم تنوعا إحيائياً كبيراً، فيما يخص النظام البيئي فخلال الأعوام السابقة لا توجد مساحات مستصلحة يمكن إستغلالها (بسبب توقف مشاريع الأستصلاح خلال هذه السنوات بسبب الأزمة المالية والأمنية) وشحة المياه وحالة التصحر التي ولدتها في مساحات شاسعة من الأراضي نتيجة حالة المناخ والظروف الجوية والأحتباس الحراري التي أسهمت في قلة تساقط الأمطار، يتبين أن هنالك إنخفاض طفيف في الأراضي المتعرضة للتصحر إذ بلغت (94.3) مليون دونم لعام 2021 في حين من المفترض أن يكون هنالك تحسن في هذا المجال من خلال تثبيت التربة.

أهم التحديات التي تواجه قطاع الإستدامة البيئية

1. التلكؤ في إكمال مشاريع إستغلال الغاز المصاحب وتقليل تأثيره على الهواء فضلاً عن قلة أراضي مساحات الغابات الطبيعية الصناعية.
2. نظراً للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الهيكل العراقي ككل فأن من المنطقي أن تحتل أهداف الإستدامة البيئية موقعاً ثانوياً.

3. عدم تحديد والأتفاق على الحصص المائية بأعتبار العراق دولة مصب وليست دولة منبع فضلاً عدم إنشاء سدود للاستفادة من المياه الداخلة للعراق مما يعرض النظام النهري للتذبذب بالإرتفاع تارة والإنخفاض تارة آخرى مما يزيد من مشاكل التلوث خاصة في مواسم الشحة.
4. التخلف في إدارة المخلفات الصلبة والسائلة في المؤسسات الخدمية والتجارية ما يؤدي إلى تلوث مياه الأنهار والمسطحات المائية.
5. قلة الغطاء النباتي وعدم وجود مشاريع تشجير محيط المدن وإهمال الجانب البيئي لدى الشركات المستثمرة للنفط والاعتماد الكلّي على مصادر الطاقة التقليدية أدى إلى التراجع الملحوظ في نوعية الهواء.
6. تعرض مساحات واسعة قابلة للزراعة للتصحر بسبب توقف مشاريع الاستصلاح خلال هذه السنوات بسبب الأزمة المالية والأمنية ،اذ هناك زيادة في الأراضي المتعرضة للتصحر إذ بلغت (93.7) مليون دونم في حين من المفترض أن يكون هنالك تحسن في هذا المجال من خلال تثبيت التربة.
7. ما زال هنالك مساحات شاسعة تعاني من وجود مخلفات الحروب الخطرة التي لابد من معالجتها طبقاً للمعايير البيئة.

الفصل الثاني
التوصيات
(الحلول
و المعالجات)

الفصل الثاني

التوصيات (الحلول والمعالجات)

بعد مراجعة التقرير وبمشاركة الجهات المعنية تم التوصل إلى أهم المعالجات التي تحد من الانحرافات في تحقق الأهداف الاقتصادية والقطاعية والإنتاجية والبشرية وكالآتي:

أولاً: السكان والقوى العاملة

1. توفير إعانات الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل بشكل مؤقت ولمدة 6 أشهر قابلة للتمديد مع إشتراط خضوع المشمول بالإعانة بالتدريب المهني الحقيقي يمكن أن يؤهلة أما لتاسيس عمله الخاص كمشروع صغير أو حصولة على عمل دائم في القطاع الخاص.
2. القيام بدراسة سوق العمل في العراق بما تحقيق التوازن بين الطلب العرض على العمل.
3. نشر الوعي حول برامج تنظيم الأسرة وخطورة الزواج المبكر.
4. الأسراع في تنفيذ إستراتيجية تطوير القطاع الخاص من أجل تقليل معدل البطالة الإعتيادية والمقنعة في المؤسسات العامة.
5. تطوير مراكز التدريب وتزويدها بالإحتياجات اللازمة.

ثانياً: إطار الإقتصاد الكلّي (السياسات المالية والنقدية والتجارية)

1. تقليص مؤسسات الدولة غير النافعة وقياس ذلك وفق رؤية اقتصادية فقط بغض النظر عن ابعادها السياسية خصوصاً القنصليات والبعثات الدبلوماسية.
2. تبني قرار الحد الأعلى والحد الأدنى للرواتب في العراق وعدم التعامل مع بعض الموظفين على حساب الموظفين الآخرين فالرواتب هي المحرك للسوق وبالنتيجة فأن التفاوت فيها بدرجات كبيرة يشجع السوق على التضخم أو الكساد، فضلاً عن إعادة النظر في سلم المخصصات المالية الخاص بالدرجات الخاصة والرئاسات الثلاثة وتبني قرار ينظم هذا الإجراء.
3. تحول في النظام المصرفي الحكومي من التقليدي إلى الإلكتروني وهذا يجنب الدولة الأستمرار بالتداول العيني للنقود وهذا يجعل السيولة في المصارف بشكل مستمر مع تبني برامج توعوية للمواطنيين على الادخار الإلكتروني.

4. إعادة النظر بسعر الفائدة المتقاضاة على الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية خاصة بعد مشروع توطين رواتب موظفي الدولة، إذ إرتفعت الودائع لدى تلك المصارف دون أن تدفع فوائد وبالتالي التوسع في منح الائتمان بسعر فائدة منخفض هو مربح لتلك المصارف.
5. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم كل التسهيلات لإقامة مشاريع داخل الاقتصاد العراقي والتنسيق بين القطاع العام والخاص مع الأهتمام بالملحقيات التجارية في تعزيز المصالح التجارية بين العراق والدول الأخرى.
6. تنويع مصادر الطاقة وصادراتها لتجنب تذبذب أسعار النفط وآثارها على المالية العامة انفاقاً وإيراداً.
7. تشديد الدولة قبضتها على المنافذ الحدودية باعتباره خط الصد الأول لحماية الاقتصاد العراقي من خلال القضاء عل الفساد والروتين في هذه المنافذ لضمان تطبيق القوانيين والتعليمات بصراحة وبدون تساهل وبعد التاكد من صحة وسلامة المنافذ يمكن فرض رسوم كمركية عالية على السلع وخاصة الغذائية بحيث تتيح للمنتج العراقي توفير هذه السلع وبالتالي تامين فرص عمل للشباب العاطل عن العمل.
8. رسم سياسة فعالة لحماية المنتج الوطني العراقي ومكافحة الاغراق السلعي للسوق العراقية من دول الجوار والدول الأخرى.
9. تحويل العاملين في الوزارات الإنتاجية غير المنتجين إلى شركات القطاع الخاص من خلال تنسيق ذلك بقانون تشغيل العمال الحكوميين في الشركات الخاصة واستقطاع رواتبهم من الشركة مثلاً عمال شركات التصنيع العسكري أو شركات المتوقفة عن العمل كعمال شركة الحديد والصلب مع ضمان عدم استغلالهم من قبل الشركات بواسطة برتوكول قانوني معين.
10. تشغيل المعامل العراقية التي كانت تعمل مع مراعاة التي كانت تعمل مع مراعاة طلب السوق وتسويق البضاعة بشكل مباشرة إلى الأسواق مع مراعاة التنافس مع البضائع المستوردة التي من الممكن تقيدها مستقبلاً في حال توسعت المعامل العراقية.
11. تطبيق مشروع الجباية الالكترونية وأنفاذ القانون في المنافذ الحدودية والضرائب بما يعزز مساهمة الايرادات غير النفطية في الموازنة العامة للدولة.
12. خصم نسبة (20%) من واردات النفط العراقي لتكون صندوق سيادي للعراق لمعالجة الأزمات المالية المتكررة وتستثمر هذه النسبة في المصارف الأجنبية حتى تحصل على فوائد ممكن أن يستفيد منها العراق مستقبلاً.

13. إعادة النظر بهيكلة المنظومة الرقابية وتفعيل دور ديوان الرقابة المالية وعدم تشتيت جهود الأداء الرقابي.
14. إعتماد سياسة التقليل من الاستخدام النقدي باعتماد الآليات والتقنيات الرقمية الحديثة ومحاولة إعادة بناء الثقة بالنظام المالي العراقي، وضمان الودائع وتأمينها والعمل على تعبئة الموارد المحلية وفق السياقات المالية والمصرفية الصحيحة بضمانات دولية.
15. إستمرار البنك المركزي بمبادراته في دعم نمو القطاعات (الحقيقية) من خلال مبادرات الإقراض الزراعي والصناعي والإسكاني لتحفيز القطاعات غير النفطية وامتصاص جزء من زخم الركود الاقتصادي في البلد.
16. الحد من تراكم مستحقات القطاع الخاص المحلي والأجنبي المنفذ للمشاريع الحكومية لما يولده ذلك من مناخ غير مستقر وغير آمن للعمل والاستثمار في العراق.
17. لأجل الحفاظ على الاستقرار النقدي ينبغي تقنين حجم الإستيرادات والسيطرة على المنافذ الحدودية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتحفيزه، وتوفير الظروف المناسبة لنموه.
18. تقديم تمويل غير مباشر (عبر السوق الثانوي) من السلطة النقدية لمواجهة العجز في الموازنة وكسب الوقت لحين تحقيق الأصلاح الاقتصادي.
19. تخفيض سعر صرف الدينار العراقي لتوفير إيرادات أكبر للخزينة في الأجل القصير ولتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الاجل المتوسط.
20. أعتماد سياسة إحلال الواردات الضرورية من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج هذه المنتجات وحمايتها من المنتجات المنافسة مع إعفاءات ضريبية ودعم مالي وفني على هذا النوع من الاستثمارات.
21. ضرورة تبسيط بعض الاجراءات وتفعيل القوانين ذات الشأن الاقتصادي ومنها قوانين حماية المستهلك والمنتج.
22. زيادة التكامل مع المنطقة من خلال تعزيز التجارة في السلع والخدمات الإستراتيجية المربحة والتي يمكن أن تغير من الاقتصادات السياسية للعراق وجيرانه.

ثالثاً: القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والإستثمار

1. مساهمة القطاع المصرفي في تمويل المشاريع وتسهيل آلية منح القروض مع خفض أسعار الفائدة التي تساهم في تنشيط القطاع الخاص.

2. العمل على تسهيل اجراءات منح إجازات الاستثمار مع توفير الأراضي اللازمة الخاصة بالمشاريع الاستثمارية مع منح الإعفاءات الضريبية من السلع المماثلة من أجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى الاسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي والاستحواذ على الأسواق المحلية.
3. إستحداث اليات جديدة لتمويل معظم الشركات والمؤسسات الخاصة ولاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة مع ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز ويساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال البنى التحتية اللازمة والحماية الأمنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
5. تبني برامج تدريب وتأهيل متجانسة مع متطلبات سوق العمل العراقي لأجل رفد القطاع الخاص بأيدي عاملة ومتنوعة المهارات تتلائم مع احتياجات السوق.
6. وفير مستلزمات انجاح فرض الأمن والاستقرار وتوليد فرص العمل من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
7. توفير مستلزمات البناء الإقتصادي من خلال التركيز على مشاريع إعمار البنى التحتية.
8. تشكيل لجان لغرض وضع الحلول للمشاكل التي يعاني منها المستثمرين.
9. إيجاد التشريعات اللازمة لتطوير عمل المصارف المحلية وجعلها أدوات مساعدة في تسهيل عملية منح القروض للمستثمرين.
10. إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لاقطاب النمو القطاعية كـ (الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة) من أجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج المحلي الإجمالي.
11. العمل بنظام منح سمات الدخول الإلكتروني الذي يتبناه مركز العمليات الوطني مما يسهل تنفيذ الإجراءات الروتينية بما يعكس إيجابية وجدية الحكومة بتنفيذ برنامج الحوكمة الإلكترونية.

رابعاً: التخفيف من الفقر

1. إعاددة النظر بكل المؤسسات والضوابط التي هيمنت على دوائر صنع القرار في العراق تمهيداً لاقرار معالجات ذات جدوى اقتصادية مثمرة لاشكالية ظاهرة الفقر في العراق سواء أكان ذلك في المدى المنظور أم على الصعيد الإستراتيجي.
2. تعزيز كفاية الإدارة المالية العامة وتحسين آليات الأنفاق الحكومي.

3. العمل على إصلاح نظام الحماية الاجتماعية وإقرار قانونها المرقم (11) لعام 2014 الذي إحدث تغير بنيوياً في نظام الحماية ومؤسساته وآليات الاستهداف المبني على نسبة الفقر.
4. العمل على اصلاح نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) والتمهيد لربطه بنظام الحماية الاجتماعية.
5. توفر أنظمة القروض الصغيرة للأسر الفقيرة لتوفير عمل مدر لدخل مستدام لها.
6. تزايد الاهتمام بالتشريعات ذات الأثر المباشر على الفقراء ومنها قانون التأمينات الاجتماعية وقانون المساكن لذوي الدخل المحدود.
7. العمل على دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وتفعيل انشطته.
8. تمكين الفقراء من خلال تعزيز برامج التأهيل والتدريب وجعلهم منتجين في المجتمع.

خامساً : التنمية القطاعية والمكانية

القطاع الزراعي والموارد المائية

1. الإلتزام بالإتفاقيات الدولية مع تركيا وإيران لتقاسم المياه وذلك من خلال تفعيل الجهود الدبلوماسية في هذا المجال والتفكير بمسألة مقايضة النفط مقابل الماء.
2. إقامة مشاريع إروائية، فضلا عن إستخدام التقنيات الحديثة في الري والتخلص من الأملاح.
3. تفعيل نظام التسليف الزراعي وتشكيل لجنة لمتابعة ذلك لغرض توجيه الفلاح حول المشاريع التي يمكن الأستفادة منها وحسب كل منطقة وحسب الأحتياج الفعلي.
4. استقطاب المشاريع الإستثمارية المحلية والأجنبية والخاصة بالقطاع الزراعي وخاصة في مجال أستصلاح الأراضي لزيادة رقعة الأراضي الصالحة للزراعة.
5. إستخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية، مع الأخذ بعين الأعتبار السماح بالإستيراد المنضبط في أوقات شحة المنتوج محلياً.
6. إمكانية الاعتماد على الخبرات المحلية والمواد الأولية ومستلزمات التصنيع الأخرى من المكائن والمعدات المتوفرة في البلد لتوفير قسم من المستلزمات الزراعية الضرورية التي بالأمكان تصنيعها محلياً مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة، وهو مايتطلب ضرورة وضع آليات للحد من إستيراد السلع المناظرة.

7. إعادة النظر بمشاريع القطاع الزراعي المملوكة للدولة وغير المستغلة بصورة صحيحة وعرضها على الإستثمار ومتابعة تشغيل مشاريع القطاع الخاص التي إستفادت من القروض الزراعية الميسرة بهدف زجها في النشاط الزراعي الجديد.
8. قيام وزارة الزراعة بتوفير الدعم اللازم للمزارعين والذي يشمل دعم (مفردات المواد العلفية الأولية، كمية الأعلاف المجهزة للمربين، وأنشاء محطات جاموس وبناء حظائر منظمة).
9. تقديم تسهيلات للمستثمرين المحليين والأجانب في مجال تقانات ما بعد الحصاد وتوفير رؤوس الأموال (الصناديق الاستثمارية) اللازمة لنشر هذه التقانات من قبل القطاع الخاص.
10. على القيادات الإدارية في وزارة الزراعة استيعاب المرحلة الحالية التي يمر بها العراق وإعادة تقييم السياسات الزراعية السابقة بحيث تكون ذات أثر فعال في حركة التنمية الزراعية في العراق.
11. توجيه القطاع الخاص والشركات الإستثمارية للتوسع بإستخدام التقانات الزراعية الحديثة ومنها زراعة الخضر بالبيوت البلاستيكية متعددة الفضاءات وكذلك الزراعة المائية.
12. الإهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم.
13. تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في محطات الأبقار وإقامة صناعات متكاملة لتصنيع وتسويق المنتجات وتبسيط اجراءات تمليك الاراضي الزراعية إلى وزارة الزراعة لغرض اقامة مشاريع عليها.
14. التحول نحو تربية الأسماك بالنظام المغلق وتربية الأسماك على محرمات المصب العام بإستخدام مياه المصب والمياه الجوفية.
15. التأكيد على تطبيق القوانين والتعليمات النافذة لحماية الثروة الحيوانية والنباتية وتنظيم تداول المواد والمستلزمات الزراعية وكذلك قوانين (حماية المنتج المحلي، حماية المستهلك، حماية المنتجات العراقية، التعرفة الكمركية) ووجوب تطبيقها على جميع المحافظات بدون إستثناء وعدم إعطاء الاستثناءات خارج ضوابط وتعليمات منح إجازة الإستيراد.

16. تفعيل قوانين الشراكة وأليات تنفيذها مع الشركات الحكومية وشركات القطاع الخاص وكذلك تفعيل مبادرات التمويل المشترك وتفعيل المبادرة الزراعية والأقراض من البنك المركزي والمصارف الحكومية والمصرف التجاري العراقي TBI.
17. الحاجة إلى زيادة عدد منافذ التسويق للمحاصيل الزراعية لتلافي حدوث زخم أثناء فترة التسويق وفتح مراكز إستلام الحليب وإنشاء مصانع لمنتجات الألبان.
18. تأمين إتفاقيات للصيد البحري مع دول الجوار وزيادة حصص مشاريع السفن الخاصة بالصيد من الكاز والمنتجات النفطية لتشغيل المضخات.
19. العمل على توفير كوادر فنية جديدة ومتخصصة في المجال السمكي وإجراء البحوث والدراسات حول المواضيع الخاصة بالزراعة وتربية الدواجن وتطويرها وتربية الأسماك.
20. إجراء عمليات الكري والتنظيف للمبازل الرئيسية لتسهيل تصريف مياه البزل ومنع تدفقها للأراضي الزراعية.
21. الحاجة إلى توعية وحث الفلاحين في المناطق النائية التي لاتتوافر فيها مصادر الكهرباء والوقود على إستخدام الخلايا الشمسية (الطاقة البديلة) في تشغيل المضخات.
22. برامج الدعم العيني أو النقدي للتخفيف من أثر الصدمات الشبيهة بالجائحة أو تقلب أسعار الأغذية والتدخل على طول سلاسل الإمداد لخفض كلفة الأغذية المغذية ـ مثلاً من خلال تشجيع زراعة المحاصيل المدعّمة بالمواد البيولوجية أو تيسير نفاذ مزارعي الفواكه والخضروات إلى الأسواق.
23. تكثيف الجهود لبلورة سياسة زراعية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وفي جميع الأتجاهات وبالتالي النهوض بالإقتصاد العراقي والمستوى المعاشي للمواطن العراقي.

القطاع النفطي

1. إعادة النظر بعقود الشركات الأجنبية العاملة في الحقول النفطية العراقية وتقليل مستحقاتهم التي تشكل ما نسبته من 80 – 85 % من إجمالي موازنة القطاع النفطي.
2. ضرورة معالجة نقاط الضعف في إدارة عقود جولات التراخيص وإعادة النظر في الكلف التشغيلية ضمن خطة تعاقدات شركات جولات التراخيص .

3. ضرورة اعتماد خطة عمل واضحة للمشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج النفطي والغاز في ضوء التخفيض الحاصل بالإنتاج والإلتزام بالتخصيصات التي رصدها لهذه المشاريع.
4. رفع وتحسين طاقة المصافي من خلال إجراء تحديثات وتطوير للمصافي القائمة في الأمد القصير ومن ثم المضي قدما بإنشاء مصافي عملاقة بتقنيات متطورة على الامد المتوسط والبعيد للايفاء بمتطلبات السوق المحلية ومن ثم التفكير بإنشاء مصافي خاصة بتصدير المشتقات مما يضاف موارد اقتصادية جديداً للموازنة.
5. يجب أن تضع (وزارة النفط) قيودا معينة على مبالغ المستحقات بحيث يمكنه دفعها بموجب كل عقد خدمة، وعبر تحديد نسبة مئوية من الايرادات بالاتفاق بين الطرفين للتعامل مع دفع المستحقات الناجمة عن تنفيذ العقود في ظل بيئة غير مستقرة من أسعار النفط، ومحددات اتفاقيات منتجي النفط فيما يتعلق بسقف الإنتاج، وليس سقف التصدير.
6. إقرار التشريعات القانونية الخاصة بتسهيل الاستثمار أو الشراكة في هذا المجال التي من شأنها جذب المستثمرين من القطاع الخاص والشركات العالمية وتشريع قانون النفط والغاز.
7. العمل على ضرورة تأهيل وتطوير البنى التحتية للمشاريع الغازية القائمة والخاصة بمعالجة الغاز الطبيعي وخاصة حقل المنصورية وعكاز بما يحقق المنفعة للاقتصاد الوطني والتخطيط لإقامة مشاريع اخرى بهدف التقليل من الكميات المحروقة والتي تهدر باستمرار.
8. وضع خطة تدريب عالي لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والادارات في المجال الاداري والفني.
9. التوجه نحو زيادة التخصيصات الاستثمارية في مجال صناعة الغاز ، الصناعات الاستخراجية غير النفط (الفوسفات ، الكبريت ، السليكا).
10. الاستفادة من مصادر الثروة النفطية في تنويع وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطوير الصناعات البتروكيمياوية.
11. توفير الحماية للصناعات النفطية وإبعادها عن مخاطر العمليات الإرهابية وزيادة منافذ التصدير.
12. وضع خطط لاستغلال الثروة الغازية في البلد وخاصة حقل المنصورية وعكاز بما يحقق المنفعة للاقتصاد الوطني.

13. عقد اتفاقات جديدة مع الشركات الاجنبية المستثمرة للحقول وبصيغ جديدة وتحت الاطار التعاقدي لاستثمار سوق الغاز في العراق والذي تم إقراره في عام 2018 بعد إعادة النظر في بعض بنوده وبما يتماشى مع الظرف الراهن.

قطاع الكهرباء

1. توسيع المحطات البخارية القائمة كخطوة اولى ومن ثم إستبدال الوحدات المتقادمة بوحدات جديدة بدل الاستمرار في عملية تاهيلها وصيانتها غير المجدية.
2. البدء بتحويل الوحدات الغازية من الدورة البسيطة إلى الدورة المركبة على اتفاقية مع شركة GE الامريكية وسيمنس الالمانية بعد التفاوض مع الشركتين لجدولة المستحقات الواجبة لها.
3. تفعيل نظام الجباية (مع بقاء الدعم لاصحاب الدخل المحدود) لضمان ترشيد إستهلاك الطاقة من قبل المستهلكين ، والعمل على تحويل الشبكة التقليدية إلى شبكة ذكية حديثة ذات جدوى اقتصادية الامر الذي من شأنة ان يحقق منافع هائلة لوزارة الكهرباء.
4. تفعيل القوانين والتشريعات التي تحد من التجاوزات ومحاسبة المتجاوزين على الشبكة.
5. تفعيل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة وتنفيذها في العراق، الصادرة عن هيئة المستشارين.
6. العمل على الربط الاقليمي مع الدول المجاورة من أجل السيطر على أوقات الذروة أستقرار الشبكة الكهربائية وتوفير نفقات تشغيلية كبيرة.
7. توسيع المحطات القائمة لفك الاختناقات الحاصلة في مراكز المدن.
8. الأسراع بإكمال المحطات التحويلية قيد التنفيذ مع توفير التمويل اللازم لنصب المحطات التحويلية المجهزة سابقاً.
9. توسعة انتشار الطاقة النظيفة، وخفض تكاليف الوحدات عبر وفورات الحجم على المستوى المحلي.
10. تقليل الضائعات الإدارية بواسطة فصل الربط غير القانوني على شبكات التوزيع ومتابعة قراءة المستهلكين ووضع صيغة للتعامل مع الضائعات غير الفنية الناتجة عن تجاوزات المستهلكين على شبكات توزيع الطاقة الكهربائية.
11. تشجيع الاستثمارات الخاصة والشراكات العامة - الخاصة في القطاع ومساهمة القطاع الخاص في الانتاج والتوزيع وفق برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد.

12. تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل نسبة الفاقد في نقل وتوزيع الكهرباء الى الحد الادنى وفق المقاييس العالمية.
13. الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتوليد الكهرباء وزيادة الاعتماد عليها في مزيج الطاقة في العراق مما تقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسن جودة الهواء وتقليل تأثيرات التغير المناخي.
14. توعية المواطنين بأهمية ترشيد استهلاك الكهرباء والتحسين في الاستخدام الفردي.
15. تحسين انظمة الجباية وتعظيم مواردها وتقليل الضائعات الى حدها الادنى وفق المقاييس العالمية.
16. زيادة تجهيز الطاقة الكهربائية وفقاً للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.
17. تعزيز برامج الصيانة الدورية للمعدات والشبكات للحفاظ على كفاءتها وتجنب انقطاعات التيار والعمل على تنمية قاعدة مهارات العمال في مجال الصيانة والتشغيل.

القطاع الصناعي

1. إلزام الوزارات ومؤسسات الدولة بتأمين إحتياجاتها من منتجات وزارة الصناعة والمعادن وضمن هامش سماح مناسب للأسعار مقارنة بأسعار المنتجات المنافسة وكذلك بتسديد الديون المترتبة عليهم لصالح شركات الوزارة .
2. تأمين التخصيصات الاستثمارية المطلوبة لعمليات إضافة الخطوط الإنتاجية وتحديثها وإستكمال المشاريع التي توقعت بسبب ندرة التخصيصات.
3. تأمين وتزويد الشركات بإحتياجاتها من الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية الأخرى وبشكل مستمر لغرض تشغيل خطوطها الإنتاجية.
4. إستكمال تشريع القوانين المتعلقة بالصناعة (قانون الاستثمار الصناعي، الاستثمار المعدني، الملكية الصناعية والعلامات التجارية) قانون وزارة الصناعة رقم 38 لسنة 2011.
5. التنفيذ الفعال لقانون التعرفة الكمركية وقانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج المحلي.
6. تفعيل دور مركز تنمية الأعمال والذي ترتبط به العمالة الفائضة عن حاجة العمل لتتمكن من أداء دورها بشكل أفضل.

نشاط النقل

1. زيادة التخصيصات السنوية للمشاريع.
2. تنفيذ برنامج التفتيش والفحص المسبق قبل التوريد في بلد المنشأ أو المصدر من قبل الشركات والمختبرات العالمية.
3. توفير العدد الكافي من اجهزة السونار من قبل الشركة المتعاقدة مع الموانئ ووزارة المالية.
4. متابعة إقرار قانون السلطة البحرية والأسراع بتشريعه.
5. تطبيق قرار مجلس الوزراء باعتبار الشركة العامة هي الناقل الوطني العراقي للبضائع التابعة للوزارات.
6. التنسيق مع المديرية العامة للكمارك لاستحصال الموافقات الأصولية لغرض إعداد إجراءات سريعة وسهلة لأخراج البضائع الخاصة بالمواطنين وبأقصى قدر من الشفافية.
7. إعادة تاهيل كافة اضرار البنى التحيتة التي تعرضت لها الشركة بسبب الإحداث التي مرت بها الدولة وإعادتها إلى الخدمة.
8. توسيع الاسطول البري بشراء شاحنات حديثة وتأمين المواد الاحتياطية الاستيرادية لإعادة تاهيل وتصليح الوحدات المتحركة.
9. تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد وتفعيل المشاركة الحقيقية له في القطاع العام هذا بالإضافة إلى تنمية وتطوير قابلية الشركة العامة للنقل البري وبما يتناسب مع مكانتها كناقل وطني وتسعى أيضا إلى الانضمام إلى اتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.
10. زيادة إيرادات الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود من خلال مجموعة من مشاريع التشغيل المشترك مع القطاع الخاص بفتح مجالات جديدة للعمل إضافة بتشغيل حافلات حديثة في سبيل تقديم خدمة أفضل للمواطنين في بغداد وبعض المحافظات.
11. إعادة اعمار البنى التحتية للشركة عالمة للنقل البحري وتقديم افضل وأسرع الخدمات للجهات التصديرية والاستيرادية وتطوير التنمية الاقتصادية للشركة وزيادة مدخولات موازين الشركة والحد من مسببات التلوث الناتج من السفن وتطبيق المعايير الدولية في معالجة التلوث في الماء والهواء.
12. تحديث اسطول الشركة بشاحنات جديدة صديقة للبيئة يمكنها الوصول ونقل البضائع من خارج العراق عن طريق الخطة الاستثمارية.

13. تفعيل والاعتراف بالشركة العامة للنقل البري كناقل وطني حصري في العراق والزام وزارات الدولة بتخصيص قسم من البضائع التي يتم استيرادها لتنقل من قبل شركتنا.

قطاع الأتصالات

1. وتنفيذ المتوقف التحول من خدمة الانترنت عبر الابراج إلى خدمة الإنترنت عبر الكيبل الضوئي الذي يعد من التقنيات الخضراء والصديقة للبيئة والتي لاتصدر منها ترددات أو انبعاثات مضرة بالبيئة.
2. توسيع البنى التحتية للاتصالات في العراق لتلبية حاجة العراق في زيادة عدد مستخدمي الإنترنت من خلال مشاريعها بالشراكة مع القطاع الخاص.
3. إعداد خطة مركزية للتحول الرقمي وبناء استراتيجية لغرض القيام بهذا العمل خلال فترة زمنية محددة وبالتعاون مع جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة.
4. إنشاء مشروع قمر صناعي عراقي يعمل على تقديم خدمات الاتصالات والمعلوماتية والنقل التلفزيوني وغيرها.
5. إنشاء مركز بيانات وطني يتيح للقطاع الخاص الدخول باستثمارات جديدة في مجال قطاع الاتصالات والمعلوماتية من خلال المشاريع.
6. العمل على تنفيذ مشاريع الحكومة الالكترونية لتوسعة مركز البيانات الذي انشأته الامانة العامة لمجلس الوزراء والاخذ بنظر الاعتبار متطلبات المؤسسات الحكومية وانشاء التطبيقات الداعمة لمشروع الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي .
7. الشروع بمشروع التوقيع الالكتروني مما يشجع الشركات والدوائر الحكومية للاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتحول الرقمي .

قطاع الخزن

1. زيادة التخصيصات المالية اللازمة لادراج المشاريع منها وتاهيل السايلوات القديمة والمتضررة منها لسد العجز بالطاقات الخزنية النظامية.
2. العمل على تحقيق الخزين الاستراتجي حسب حاجة البلد لفترة ثلاثة أو ستة أشهر والمحافظة على سلامة خزين الحبوب من التلف والأضرار بفعل الظروف الطبيعية والقوارض والحشرات.

3. تأمين حاجة البلد من الحنطة والرز للاستهلاك البشري وفق نظام الحصص للفرد الشهرية بموجب البطاقة التموينية عن طريق الاستيراد.
4. سد قسم من حاجة الثروة الحيوانية من الحنطة والشعير المحلية لأغراض العلف.

قطاع الثقافة والسياحة والآثار

1. وضع خطط استراتيجية تغطي الجوانب المختلفة للسياحة الأثرية والتراثية والدينية والطبيعية وغيرها.
2. تأهيل البنى التحتية للمرافق السياحية المنتشرة بالمحافظات وبالأخص المحافظات التي تشهد حركة سياحية متزايدة .
3. تعزيز المشاركة الدولية التي تقيمها منظمة السياحة العالمية وجامعة الدول العربية.
4. تفعيل الإطار المؤسسي والقانوني من خلال تنظيم الضرائب المفروضة على الأنشطة السياحية، كذلك تبسيط الإجراءات التي تسهل عملية دخول السواح مع مساواة جميع الدول بكافة التسهيلات.
5. توفير التخصيصات المالية اللازمة ضمن الموازنات السنوية للدولة وإعمار وتأهيل المواقع السياحية في محافظات ومناطق العراق المختلفة فضلاً عن تعزيز الأستقلالية المهنية للقطاع السياحي وإزالة التعارض في الصلاحيات بين مختلف الأطراف والجهات ذات العلاقة بالشأن السياحي.
6. وتحديث منظومة المطارات في بغداد والمحافظات لتكون ركيزة في توفير خدمات النقل الجوي المتطوّرة واستيعاب أعداد السائحين.
7. تطوير البنى التحتية في مدن ومناطق العراق والاهتمام بتأهيل المعالم الحضارية والأثرية والساحات والمناطق الخضراء والاستفادة من تجارب دول المنطقة والعالم في هذا المجال.
8. تعزيز مساعي العراق في ادخال تلك المواقع ضمن قائمة التراث العالمي من خلال تشييد وحماية المواقع الأثرية.
9. الأهتمام بقضايا التسويق والإعلام السياحي ونشر المعلومات وإقامة المؤتمرات والمعارض المحلية والدولية للتعريف بما يمتلكهُ العراق من معالم ومقوّمات سياحية , ودعم الشركات السياحية من خلال الحوافز التي تقدمها الدولة لتعزيز إجراءات وبرامج التسويق السياحي على الصعيدين المحلي والدولي.
10. إصدار تشريعات تعمل على تشجيع الشركات والفنادق السياحية في تعيين خريجي الكليات والمعاهد السياحية وضمان حقوقهم بالتقاعد والضمان الصحي.

11. عقد اتفاقيات ومذكرات تفاهم دولية في مجال السياحة لتطوير ونشر الموروث الثقافي العراقي وتبادل الخبرات والمناهج التدريبية في مجال السياحة.
12. توفير التسهيلات المالية لمنح القروض اللازمة لأنشاء المرافق السياحية الكبيرة كـ(مجمعات سياحية، مدن سياحية، فنادق درجة ممتازة، منتجعات).
13. استغلال المواقع السياحية كفرص استثمارية التي تعود ملكيتها الى الهيئة في بغداد والمحافظات.
14. الأعتماد على نظام الإدارة الإلكتروني تفعيل العمل بمشروع النافذة الواحدة الإلكتروني والخاص بترويج (سمة الدخول) للوافدين من خلال إعتماد الإدارة الإلكترونية .
15. العمل على تطوير المنافذ الحدودية واظهارها بأفضل صورة.
16. تسهيل منح القروض لإنشاء المرافق السياحية الكبيرة من خلال التنسيق مع المصرف التجاري لمنحهم قروض بفوائد ميسرة للقطاع السياحي الخاص.

نشاط السكن

1. اقتراح برنامج حكومي لتوزيع الأراضي السكنية على موظفي الدولة لكونهم أكبر شريحة في المجتمع.
2. تذليل المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع السكنية الاستثمارية.
3. تمليك الأراضي المخصصة لدائرة الإسكان والمنفذة عليها مجمعات سكنية وفق قرار 394 لسنة 2012 أو إصدار تشريع جديد ينص على تمليك الأراضي المخصصة لدائرة الاسكان والمشيد عليها مجمعات سكنية بدون بدل.
4. زيادة التخصيصات المالية لصندوق الإسكان.
5. تشجيع المصارف غير الحكومية من أجل المساهمة في تمويل المشاريع الاسكانية المتوقفة من خلال تفعيل سياسة الاقراض للمستفيدين من المجمعات السكنية قيد التنفيذ أو المتوقفة.
6. إصدار التشريعات والقوانين الجديدة التي تسهم في تسريع إنتاج الوحدات السكنية من أجل إزالة الاختناقات الحاصلة في الاحياء السكنية.
7. تشجيع الشركات الكبرى العاملة بالبلد من خلال المساهمة في تمويل وتنفيذ المجمعات السكنية ودور واطئة الكلفة كجزء من الخدمة المجتمعية الواجب تقديمها للمجتمع.

8. إعداد خارطة طريق ومنهجية العمل في المرحلة الخاصة بتحديث مسح مواقع تجمعات السكن العشوائي في العراق على ضوء توصيات اجتماع اللجنة العليا لمعالجة السكن العشوائي.

نشاط الماء والصرف الصحي

1. توسيع طاقات مصانع مواد التصفية والتعقيم الموجودة في العراق لتغطي احتياجات المشاريع والمجمعات المائية أو إنشاء مصانع أخرى.
2. اطلاق درجات التعيين للحذف والاستحداث لسد النقص الحاصل في الكادر الهندسي والإداري.
3. أكمال المشاريع قيد التنفيذ وإنشاء مشاريع جديدة وتشكيل لجنة فنية مركزية لتقييم المشاريع والمجمعات وخصوصاً القديمة منها وبيان مدى فعاليتها للاستمرار وارصاد المبالغ اللازمة لذلك أو إلغائها وإنشاء مشاريع ضخمة لضمان سهولة السيطرة على المعالجة.
4. إجراءات تنفيذية أكثر قوة وجدية فيما يخص ظاهرة التجاوزات على مشاريع المياه والصرف الصحي.
5. تشجيع جمع واستغلال مياه الأمطار في مشاريع الأسكان، والمباني الحكومية والبنية التحتية.
6. رفع تكلفة الماء المجهز للمواطن لغرض الزام المواطنيين بعدم الأسراف.
7. العمل على زيادة في محطات معالجة المياه في الدوائر والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وبالأخص (القطاع الصحي والصناعي) بما يتناسب مع المياه المتولّدة وذلك لأهمية هذا الموضوع على تلوث مياه الأنهار والنظم البيئية المجاورة.
8. ضمان حماية وإدارة المصادر المائية بشكل مستدام وإدارة الصرف الصحي وفقاً لأسس بيئية وإقتصادية سليمة.
9. تعزيز إجراءات التكيف مع التغير المناخي وإنفاذ (إستراتيجية التكيف المناخي) المعتمد فيما يتعلق بقطاع المياه والمياه العادمة.
10. الإدارة المتكاملة للمسطحات المائية وتشجيع إعادة أستخدام المياه المعالجة والأستفادة منها.
11. ضرورة الأهتمام بزيادة عدد محطات المعالجة بحيث يشمل جميع مناطق التجمعات السكانية وصيانة القائمة لمعالجة جميع كميات الصرف الصحي الواصلة لها وعدم رميها.
12. تقليل فقد المياه عن طريق رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه وشبكات الإسالة المنزلية وصيانة شبكات نقل مياه الصرف الصحي.

13.توفير وتخصيص مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما قدر الإمكان لأغراض الشرب والزراعة واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بدلاً عنها في اغراض صناعية وخاصة النفطية منها وكذلك في تغذية الأهوار والأغراض البلدية وري الأشجار والأحزمة الخضراء حول المدن.

14.تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة باستعمال مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية حسب نوع المعالجة المستخدمة.

15.استعمال التقنيات الحديثة من أجل معالجة مياه الصرف الصحي حسب الضوابط والتعليمات.

16.تطوير القدرات المحلية في مجال معالجة مياه الصرف الصحي مع استخدام الطاقة المستدامة وعلى الخصوص الطاقة الشمسية لغرض جعل تكنولوجيا المعالجة والتحلية أظقل كلفة وأقل ضرراً على البيئة.

17.حث المحافظات التي يمر بها نهري دجلة والفرات وشط العرب والمسطحات المائية الأخرى على رفع التجاوزات على هذه الأنهار ورفع تلوث مياهها بالنفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن المعامل والورش الصناعية والمستشفيات ومجاري مياه الصرف الصحي والنفايات المنزلية وغيرها.

18.القيام بالتوعية البيئية وبأهمية المياه وضرورة المحافظة عليها من التلوث وترشيداستهلاكها بجميع الوسائل الأعلامية والدراسية ولجميع الأعمار.

19.توفير وتشجيع شراء الأجهزة والمعدات المنزلية التي توفر المياه وتقتصد في استعمالها.

التنمية المكانية

1. اقتراح روية تنموية مستقبلية للارتقاء في الهيكل العمراني للقرى من خلال إعادة بناء وتأهيل او إنشاء قرى مخططة ومستدامة كحلول لتنمية عمرانية وريفية مستدامة.
2. زيادة الوعي البيئي والتفهم للظروف والمتغيرات بالإضافة إلى تشجيع الفلاحين على الاعتماد على الاساليب الحديثة والتكنولوجيا في العمل الريفي وتنمية انماط متطورة من الزراعة.
3. توفير ظروف صحية جيدة من خلال المباني والمنشآت التي تتطلبها توفير مستوى صحي الذي يؤدي إلى زيادة القدرات البشرية على الإنتاج .
4. ضرورة توفير المسكن الصحي في قرى ريفية متطورة تتوفر فيها كافة مستلزمات الحياة الضرورية والحضارة الحديثة .

5. توفير الطرق المعبدة وربط القرى فيها بالإضافة إلى سهولة حركة نقل حتى يتمكن الفلاح من الوصول إلى الأرض الزراعية وحركة المكائن والآليات وتسويق الإنتاج .
6. توفير القروض الائتمانية للعاطلين والعاطلات عن العمل ومساعدتهم في إنشاء المشاريع الصغيرة وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة في المحافظات الأكثر فقراً.
7. زيادة استثمارات القطاع الخاص من خلال محفزات قانونية مؤسساتية مالية ونقدية وتركز هذه الاستثمارات في المحافظات التي تعرضت إلى العمليات العسكرية .

سادساً: التنمية البشرية والإجتماعية

قطاع التربية والتعليم

1. الحاجة لضمان جودة تنفيذ التقنيات التدريسية الجديدة في التعليم العالي، والتي ستكون شرطا لتنفيذ السياسات الجديدة في التعليم والتعلم الإكتروني.
2. إتخاذ تدابير لانفتاح الجامعات العراقية على الابتكار والشراكة المستمرة في نقل المعرفة مع المنظمات غير الحكومية ، وإعطاء اهتمام أكبر للمشاريع العلمية للطالب، وتعزيز تعليم الكبار في الجامعات والتواصل مع الجامعات الغربية.
3. بناء قاعدة علمية عربية مشتركة لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها.
4. الحاجة الماسة لاستقطاب العقول العراقية المهاجرة للمساهمة في تطوير البحث العلمي.
5. تطبيق نظام الجودة في الجامعات والكليات العراقية الحكومية والاهلية ومراجعة شروط إستحداث الكليات والجامعات واجراء التقويم والرصد الدوري لعملها في تطبيق معايير ونظم الجودة.

القطاع الصحي

1. زيادة عدد الكوادر الطبية والعاملين في المجال الطبي لتلبية إحتياجات سكان العراق.
2. تطبيق نظام التأمين الصحي وفق ضوابط تهدف إلى تفعيل الكفاءة والعدالة الاجتماعية من خلال شمول الفئات كافة (الموظفين المدنيين والمتقاعدين)، وإتاحة الاشتراك الاختياري بالتأمين الصحي للمواطنين الراغبين كافة فضلاً عن المساعدة في تمويل قطاع الرعاية الصحية العام بالقدر الكافي.

3. مراجعة وتقييم حملات التوعية الحالية في مجال الصحة العامة ومعالجة الثغرات التي تعيقها فاعليتها في تغيير سلوك المجتمع لتحسين مكافحة إنتشار الفيروس.
4. إشراك الملاكات الطبية والصحية في دورات خارج العراق، وإمكانية الحضور العلمي في المؤتمرات.
5. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في بناء المؤسسة الصحية في العراق بناءاً علمياً يعتمد على التقنيات الحديثة لمواجهة الاوبئة.
6. بتطبيق قانون حماية الأطباء رقم 26 لعام 2013، وتحديداً المواد 7 و8 و9 منه.
7. إعطاء أولوية للتدريب والموارد في إدارة الرعاية الصحية وتصميم النظم لتمكين العاملين الصحيين من تحسين إدارة أعباء العمل المتزايدة.
8. إجراء تقييم لتحديد مجالات النقص في تجهيز معدات الوقاية الشخصية عالية الجودة وتزويد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في جميع المحافظات بالكميات اللازمة منها.
9. إنفاذ القوانين والإجراءات الخاصة بإدارة النفايات الطبية الخطرة والصلبة والتشريعات الخاصة بالأشعاعات وتطوير وتطبيق إجراءات الربط بين الأمراض ومسبباتها من ملوثات البيئة.
10. زيادة التخصيصات المالية لوزارة الصحة من الموازنة السنوية العامة ومن موازنة تنمية الإقاليم لكل محافظة والعمل على إيجاد مصادر أخرى للتمويل وإعتماد نظام التأمين الصحي وفق ضوابط تستهدف كافة فئات المجتمع.
11. إيجاد نظام لفصل العمل في القطاع العام عن الخاص يعزز من مبدأ التكامل في كلا القطاعين مع ضمان حق المواطن في الحصول على الخدمة الصحية ووضع آليات لدعم وتشجيع القطاع الخاص وتطبيق معايير الجودة لكافة المؤسسات الصحية.
12. إعتماد نظام رقابة وتقويم يعتمد على أسس علمية وفنية ومهنية وفق مؤشرات ومعايير شفافة ونزيهة.
13. التنسيق بين التعليم العالي والصحة لتأمين احتياجات القطاع الصحي كماً ونوعاً.

قطاع المرآة

1. رسم القوانين الأفضل لحماية النساء من كل أشكال العنف وترسيمها بالشكل الأمثل بحيث تكون القوانين مستجيبة لتدخل في مختلف القطاعات ونشجع مثل هذا بما يتعلق بالدور الحكومي.

2. تحسين الخدمات الصحية الموجهة للنساء من خلال زيادة عدد المراكز الصحية وتعزيزها بالملاكات الطبية الاختصاصية النسوية.
3. تحسين مشاركة المراة في سوق العمل من خلال زيادة فرص التدريب وزيادة عدد القروض الممنوحة للنساء، وخلق فرص عمل مناسبة ومضمونة في القطاع الخاص.
4. زيادة معدلات التحاق الفتيات في التعليم الأبتدائي لا سيما في الأرياف.
5. خفض نسب تسرب الفتيات من المدارس.

قطاع الشباب

1. ضرورة الإلتزام بتوفير الخدمات الرياضية والشبابية والترفيهية والثقافية داخل المدن حسب ما مخطط له بموجب المعايير التخطيطية المعتمدة وبما يتلائم مع الزيادة السكانية في المدن.
2. إعداد الدراسات المكانية المفصلة لكل خدمة رياضية لغرض تحقيق التنمية الرياضية والترفيهية في العراق.
3. زيادة عدد أبنية مراكز الشباب مع توفير كافة الوسائل والإمكانات المخصصة لممارسة الانشطة الرياضية والثقافية وتقديم الخدمات الرياضية لتحقيق اهداف التنمية الرياضية والثقافية العامة بالبلد.
4. أشاعة الممارسات الصحية وتحسين اللياقة البدنية لأفراد المجتمع من خلال توفير الأماكن لتمكينهم من ممارسة هواياتهم الرياضية مع الحصول على وسائل ترفية وتسلية والمعرفة الثقافية مما يخفف من المظاهر السلبية في المجتمع مثل الجريمة والسرقة والمخدرات وملئ فراغ الشباب.
5. إتاحة فرص إستثمارية خدمية محلياً وخلق فرص عمل للشباب.

قطاع التنمية الإجتماعية

1. الحث على تصميم برامج الضمان الاجتماعي وخاصة للعاملين في القطاع الخاص.
2. تأمين الرعاية الصحية الاجتماعية والايوائية والثقافية والترفيهية للمسنين من فاقدي الرعاية الأسرية وضمان حياة كريمة لهم.
3. إستيعاب دور الدولة إلى رعاية الأيتام وتوفير متطلبات التنشئة السليمة لهم والعمل على دمجهم أسرياً وتقديم خدمات الرعاية للمستفيدين الذين يحين موعد مغادرتهم للدور الايوائية.

4. توفير الأجهزة والمعدات المتطورة واستخدام التكنولوجيا لغرض توفير بيانات إحصائية دقيقة ومصنفة يمكن أن تعكس أوضاع المجتمع بشكل عام وأوضاع الفئات بشكل خاص.
5. إعداد برنامج تدريبي متكامل من أجل تمكين الملاكات في المحافظات كافة للعمل مع الفئات الهشة وخاصة في مجال الأقراض.
6. إعادة تقييم حجم إعانات شبكة الحماية الاجتماعية من أجل مرحلة تدريجية من الزيادات من خلال إنشاء نظام يربط مستوى الإعانة بمؤشر التضخم.
7. رفع مستوى الدعم من قبل المنظمات الدولية والعربية والشركاء الإجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص واصحاب المصالح في تنفيذ الاجندة التنموية لوزارة العمل.
8. رعاية الأطفال شديدي العوق من الذين يعانون التفكك الأسري وتقديم الخدمات الصحية والايوائية والغذائية لهم.
9. ربط البطاقة التموينية بنظام تسليم بطاقة إلكترونية ومرتبط بشبكة الحماية الاجتماعية عبر السجل الاجتماعي من أجل تجنب الاضطرابات عند نزوحهم لأي سبب من الاسباب.
10. توفير فرص عمل ملائمة للمعاقين القادرين على العمل جزئياً من خلال استيعابهم في الورش المحمية والجمعيات الإنتاجية للمعاقين بعد مايتم تأهلهم في المعاهد المختصة بتأهيل المعاقين
11. البدء بتنفيذ مشروع إصلاح التدريب والتعليم المهني والتقني بالعراق بدعم الإتحاد الأوربي.
12. إنشاء مركز رقمي يعتمد على السجل الاجتماعي لتقديم نافذة واحدة لجميع العراقيين للتسجيل ومواجهة التغيرات وتأمين منافع الحماية الاجتماعية الخاصة بهم.

سابعاً: قطاع الاستدامة البيئية

1. العمل على توفير التخصيصات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. الأسراع في تنفيذ مشاريع استغلال الغاز المصاحب وتقليل تأثيره على البيئة.
3. منع التجاوز على الأراضي الزراعية ومنع تقسيم الأراضي الزراعية إلى سكنية والتجاوزات على الخطوط.
4. تشديد المراقبة على المؤسسات وإلزامهم بوضع وحدات معالجة ومراقبتها من قبل فرق متخصصة من وزارة الصحة.

5. القيام باصلاحات هيكلية وخاصة فيما يخص القطاعات الإنتاجية والخدمية لما لنشاطها من آثار سلبية على النظم البيئية بشكل عام.
6. الضغط على دول الجوار لغرض الإلتزام بالاتفاقيات الخاصة بالحصص المائية كون العراق دولة مصب وليست دولة منبع، فضلاً عن الأسراع في إنشاء سدود للاستفادة من المياه الداخلة في موسم الشحة.
7. ضرورة استئناف العمل بمشاريع استصلاح الأراضي الزراعية لما لها من أهمية بالغة على التلوث والضرر الحاصل بالتربة والهواء.
8. إستكمال العمل على أزالة الملوثات الصلبة الخطرة وخاصة مخلفات الحروب من المناطق المتظررة.
9. إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة، وتعزيز الإستخدام المستدام لها.
10. ضبط معدلات التلوث، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
11. زيادة الإعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.
12. صيانة وإدارة البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي بطريقة مستدامة مع العديد من أهداف التنمية المستدامة مثل حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة وحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

مصادر البيانات

أولاً: الكتب الوزارية

1. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة/ المديرية العامة للتخطيط والمتابعة/ العدد (33090) بتاريخ 2023/9/12.
2. وزارة المالية/ دائرة الاقتصادية/ قسم المعلومات الفنية/ العدد (9639) في 2022/4/20.
3. وزارة النقل/ دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم الإحصاء والقوى العاملة والتدريب/ العدد (11477) في 2022/3/30.
4. وزارة النقل/ دائرة التخطيط والمتابعة/قسم التخطيط / العدد (14873) بتاريخ 2023/5/15
5. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة/ دائرة الإسكان/ قسم الدراسات والسياسات الإسكانية/ العدد (2973) في 2022/3/24.
6. وزارة الأعمار والإسكان والبلديات العامة/ صندوق الإسكان العراقي/ العدد (8798) بتاريخ 2022/4/25.
7. البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والابحاث/ قسم الاقتصاد الكلّي، العدد (419/3/4) بتاريخ 2022/3/29.
8. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التخطيط والدراسات/ قسم الاحصاء/ العدد (6668) في 2023/5/9.
9. وزارة العدل/ دائرة اصلاح الإحداث/ قسم التخطيط والمتابعة/ العدد (ت.م/1380) في 2023/4/2.
10. وزارة الثقافة/ دائرة الشؤون الإدارية العدد (9752) بتاريخ 2023/5/22.
11. وزارة الثقافة / الهيئة العامة للاثار والتراث/ مكتب رئيس الهيئة/ قسم التخطيط والمتابعة/ العدد (16763) / بتاريخ 2023/8/28
12. وزارة الثقافة والسياحة والاثار/ هيئة السياحة / مكتب رئيس الهيئة/ العدد (470) / بتاريخ 2023/4/19.
13. وزارة الأتصالات/ مكتب الوكيل للشؤون الإدارية والمالية/ العدد (365) في 2022/4/6.
14. وزارة الاتصالات / مكتب الوكيل الفني الاقدم/ العدد (503) في 2023/5/23.
15. وزارة التجارة/ دائرة التخطيط والمتابعة/ قسم التخطيط والمشاريع الاستثمارية العدد (28671) في 2023/8/13.
16. وزارة الصناعة والمعادن العدد (د.ت/ 22636) بتاريخ 2023/5/22.

17. وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي/ قسم الاحصاء، العدد (13818) 2023/4/9.

18. وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية ـ المديرية العامة للشؤون الفنية ـ قسم الإحصاء والتخطيط والمتابعة 1056/3/4 في 2022/4/4.

19. وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية ـ المديرية العامة للشؤون الفنية – شعبة المتابعة، العدد 1690/3/4 في 2023/5/9.

20. أمانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة/ العدد (د.ت.1182) بتاريخ 2022/6/2.

21. امانة بغداد، العدد (1336) بتاريخ 2023/5/8.

22. امانة بغداد، دائرة ماء بغداد، قسم التخطيط والمتابعة ، العدد (5480) ، بتاريخ 2023/5/2.

23. وزارة الموارد المائية/ دائرة التخطيط والمتابعة/قسم الاحصاء العدد (15361) بتاريخ 2022/5/30.

24. وزارة الموارد المائية/ دائرة التخطيط والمتابعة/قسم المتابعة العدد (14479) بتاريخ 2023/5/18.

25. وزارة النفط/ دائرة السياسات والتخطيط والمتابعة العدد ت (16949) بتاريخ 2022/6/14.

26. وزارة الشباب والرياضة/ دائرة تنسيق والمتابعة/ قسم التخطيط المركزي العدد (619) بتاريخ 2023/6/5 .

27. وزارة الثقافة/ هيئة السياحة/مكتب رئيس الهيئة/ قسم التخطيط والمتابعة والدراسات العدد م هـ (366) التاريخ 2022/3/14.

28. وزارة الداخلية/ مديرية التخطيط والمتابعة/ العدد (2391) بتاريخ 2022/4/10.

29. الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان/ اللجنة العليا للمياه العدد (ش.ز.ل/م/17734/26/1/10) التاريخ 2022/5/16.

30. وزارة الكهرباء/ دائرة التخطيط والدراسات/ العدد (26561)/ بتاريخ 2023/4/17.

31. وزارة الكهرباء/ الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي المركزي/ العدد (27949) / بتاريخ 2023/4/26.

32. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ دائرة الشؤون الفنية/ مديرية احصاء السكان والقوى العاملة/ العدد (5009/20/1/3/1) / بتاريخ 2023/7/13.

33. وزارة الزراعة/ دائرة التخطيط والمتابعة /قسم الاقتصاد الزراعي / العدد(19936) / بتاريخ 2023/6/8.

ثانياً: تقارير:

1. تقرير بالمصروفات حسب القطاعات للموازنة الاستثمارية / دائر المحاسبة ـ قسم التوحيد/ نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الاستثمارية لسنة 2018-2022/ وزارة المالية.
2. تقرير التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي 2018-2022/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
3. تقرير مؤشرات البيئية والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ومؤشرات التنمية المستدامة/2018-2022 / قسم الإحصاءات البيئة/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
4. تقارير مديرية الإحصاء الزراعي 2018 - 2022 /الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
5. تقرير نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة 2020، 2021/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط) .
6. تقرير إحصاء نشاط النقل المائي في القطاع العام 2018 - 2022/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
7. تقرير إحصاء نشاط النقل البري للمسافرين والوفود والبضائع في القطاع العام2018 - 2022 / الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
8. تقرير إحصاء نشاط سكك الحديد 2018- 2022 / الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
9. تقرير إحصاءات إجازات البناء والترميم الممنوحة للقطاع الخاص2018-2022 / الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
10. تقرير إحصاء أبنية للقطاع الخاص 2018-2022 / الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
11. تقارير إحصاءات التجارة الخارجية (الصادرات والإستيرادات)2018-2022 /الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.
12. تقرير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال/ تقييم بيئة الأعمال في العراق 2021.
13. الإحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه) /2018-2022/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
14. الإحصاءات البيئية للعراق (قطاع المجاري) /2018-2022/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.
15. الإحصاءات البيئية للعراق (المؤشرات الزراعية) /2018-2022/ الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

16. تقرير إحصاءات المعيشة /2018-2022/ الجهاز المركزي للاحصاء / وزارة التخطيط.

17. تقارير مديرية الإحصاء الصناعي 2018-2022 /الجهاز المركزي للاحصاء/ وزارة التخطيط.

18. تقارير مديرية الإحصاء التجاري 2018-2022 /الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط.

19. تقارير مديرية الحسابات القومية (تقديرات أولية)/الجهاز المركزي للإحصاء/ وزارة التخطيط 2018-2022.

20. تقرير إنجازات الهيئة الوطنية للاستثمار/2018-2022 .

21. تقرير ختامي ـ موازنات المحافظات والمبالغ المصروفة منها وأهم التغيرات التي طرأت عليها لغاية 2021/12/31/دائرة البرامج والاستثمار الحكومي/ قسم الموازنات المحافظات / وزارة التخطيط .

22. دليل التنمية البشرية/2018-2022/تقرير التنمية البشرية العالمي.

23. وزارة الصحة التقرير الاحصائي السنوي /2018-2022.